محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية والإجتماعية

UNIVERSTITÉ
DE BISKRA

مذكرة ماستر

الميدان : العلوم الإنساني
الفرع: تاريخ
التخصص : تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم : ..

إعداد الطالبتين :

-عاشور شيماء .

- قنفود عبلة .

يوم : 19 / 06 / 2023

السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة المغرب العربي (1999 إلى 2019)

لجنة المناقشة :

- جدو فؤاد	مشرفا
- بنادي محمد الطاهر	رئيسا
- وحيدة كحول	مناقشا

السنة الدراسية : 2023/2022

قال الله تعالى :

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)

شكر وعرفان

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء و المرسلين محمد ابن عبد الله وعلى اله وصحبه أجمعين بادئ ذي بدء نشكر الله عزوجل وافر الشكر أن وفقنا لإنجاز هذه المذكرة و إتمامها ، ونزولا عند قول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام : (من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل) ،إننا نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور"جدو فؤاد" الذي رافقنا طيلة السنة لإنجاز هذه المذكرة والذي كان برحابة صدره و أسلوبه المتميز عظيم الأثر في إنجازاها ، كما نتوجه بشكرخاص إلى الأستاذ الدكتور سبع عبد الكريم بنصائحه وتوجهاته كما له الفضل الجزيل بتوفير المادة العلمية

نتوجه كذلك بشكر خاص للجنة المناقشة وإلى كل أساتذة تاريخ الوطن العربي وجزيل الشكر لكل من ساندنا ووفقنا لإنجاز هذه المذكرة بداية من الوالدين والأصدقاء في الدراسة وفي الأخير لاننسى أن نتقدم بعبارات الاحترام والتقدير إلى جامعة محمد خيضر بسكرة

وأخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين .

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى كل من

والدي الكريمين اللذين كانا لي خير سند في هذه الحياة عاشور عمر وعاشور عيدة

وإلى إخوتي : عبد المنصف – عبد الرحمان – عبد المعين– إسراء –وإلى روح أختي خديجة عاشور رحمة الله عليها وجعلها من أهل الفردوس الأعلى إن شاء الله

و إلى كل أقاربي و أصدقائي

وإلى كل من درسني طيلة مشواري الدراسي.

المقدمة

مقدمة:

تعد منطقة المغرب العربي من أهم الدوائر الجيوسياسية التي تحتل مكانة مهمة ضمن أجندة السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا للعديد من الاعتبارات المتعددة الأبعاد التي تفرض على الجزائر ضرورة تركيز اهتمامها على هذه المنطقة وعلى علاقتها مع الدول المغاربية خصوصا منذ مطلع القرن ال 21م حيث بدأ تعاظم أهمية هذه المنطقة بسبب التطورات التي بدأ يشهدها المغرب العربي وآخرها ثورات ما يُعرف الربيع العربي التي بدأت من المنطقة المغاربية.

وعليه فقد كانت السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة المغرب العربي متأثرة بمجموعة من المحددات ذات البعد الداخلي وكذا الخارجي خصوصا منذ مطلع سنة 1999م حيث وصل إلى سدة الحكم عبد العزيز بوتفليقة الذي كانت بصمته واضحة على نشاط وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية ، وكذا علاقات الجزائر مع الدول المغاربية التي تربطها بالجزائر علاقات معقدة وكذا متفاوتة للعديد من العوامل ، وتأثر السياسة الخارجية الجزائرية بشخصية الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة يعود بالدرجة الرئيسية إلى خلفيته التاريخية ، حيث كان على رأس الوزارة الخارجية الجزائرية فترة الرئيس الراحل هواري بومدين.

وعليه سيتم من خلال هذا الموضوع البحث في المحددات التي تتحكم في السياسة الخارجية الجزائرية لا سيما تجاه منطقة المغرب العربي والتي تلعب دورا بارزا في تحديد طبيعة علاقاتها مع دول هذه المنطقة بداية من الشرق (تونس ، ليبيا) إلى الغرب (المغرب الأقصى ، الصحراء الغربية وموريتانيا) .

أهمية الموضوع:

أهمية الموضوع تكمن في كونه يتطرّق إلى المحددات المتحكمة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة المغرب العربي في الفترة الممتدة من سنة 1999إلى غاية سنة 2019، لاسيما وأن هذه الفترة قد شهدت الكثير من الأحداث والتطورات التي لم تكن دول المنطقة بمنأى عنها .

الإشكالية :

تسعى إشكالية الموضوع إلى البحث في المحددات الرئيسية المتحكمة في طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة المغرب العربي وبالتالي تحديد طبيعة العلاقات الجزائرية مع الدول المغاربية في الفترة من 1999 إلى غاية 2019 وعليه فقد كانت إشكالية الموضوع على النحو الأتي :

ماهي محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة المغرب العربي في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019 ؟

كما تتفرع على هذه الإشكالية مجموعة التساؤولات الفرعية والمتمثلة في :

1- ماهي أبرز سمات السياسة الخارجية الجزائرية ؟

2- كيف انعكست أزمات الربيع العربي في كل من تونس وليبيا على السياسة الخارجية الجزائرية ؟

3- هل أثر وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم في الجزائر على طبيعة علاقات الجزائر مع كل من المغرب وموريتانيا؟

أسباب إختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الأسباب التي كانت خلف اختيارنا لهذا الموضوع من أجل دراسته والبحث فيه يمكن تقسيمها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية على النحو التالي:

أ–الأسباب الذاتية: تتلخص الأسباب الذاتية في رغبتنا في دراسة المواضيع ذات العلاقة بالجزائر خصوصا التي تمزج بين التاريخ والسياسة، لهذا كان إرتأينا اختيار موضوع السياسة الخارجية الجزائرية .

ب– الأسباب الموضوعية: من بين الأسباب التي تدفعنا نحو اختيار الموضوع تسليط الضوء على موضوع السياسة الخارجية الجزائرية في فترة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة تجاه منطقة المغرب العربي من أجل التعرف على العوامل التي كانت تتحكم وتؤثر على السياسة الخارجية الجزائرية تجاه البلدان المغاربية لأنه وكما هو معروف فالعلاقات بين الدول ثابتة ومستقرة، وتتغير تبعا للعديد من العوامل والمتغيرات التي تفرض على الدول انتهاج سياسة خارجية معينة دون أخرى تجاه بعضها البعض.

أهداف الموضوع :

يسعى الموضوع محل البحث والدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف التي يمكن اجمالها فيما يلي :

*التطرق إلى أهم المحطات في تاريخ العلاقات الجزائرية المغاربية

*دراسة العلاقات الجزائرية المغاربية من زاوية تاريخية والعوامل المؤثرة فيها سياسيا واقتصاديا .

*تحليل أهم القضايا المشتركة والخلافية بين الجزائر والدول المغاربية.

*تبيان أهمية المنطقة المغاربية في السياسة الخارجية الجزائرية .

الدراسات السابقة:

على الرغم من أنه تم تسجيل نقص كبير في الدراسات السابقة التي تتطرق إلى نفس الموضوع الذي قمنا بدراسته سيما في الفترة الزمنية الممتدة من 1999 إلى 2019 إلا أنه يمكن إيراد أهم الدراسات التي تقترب من موضوع دراستنا ومن أهمها:

1-كتاب السيد محمد سليم بعنوان تحليل السياسة الخارجية الذي ساعدنا على كيفية تحديد محددات السياسة الخارجية، وكذا إعطاء العديد من التعريفات حول السياسة الخارجية

2-مذكرة ماجستير لمهدي فتاك في العلوم السياسية بعنوان السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا 1999-2009، والتي تناولت في طياتها محددات السياسة الخارجية الجزائرية ومؤسسات صنع السياسة الخارجية الجزائرية

3-مذكرة ماجستير لدالع وهيبة والتي تحتوي على دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية .

4-كتاب أحمد النعيمي الذي ساعدنا كذلك في فهم السياسة الخارجية بصفة عامة وعلاقتها مع العلوم الأخرى.

منهج الدراسة:

تمت الاستعانة في دراسة الموضوع بالمنهج التاريخي كون الموضوع محل الدراسة يغطي مرحلة زمنية في الماضي القريب حيث تم التطرق إلى العلاقات الجزائرية مع الدول المغاربية منذ سنة 1999 وصولا إلى سنة 2019، والمنهج التاريخي يعرف كذلك باسم المنهج الاسترادادي لأنه عملية استرداد وعملية استرجاع للماضي، وهو منهج علمي مرتبط بمختلف العلوم الأخرى، حيث يساعد الباحث الاجتماعي خصوصا عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية وتطور النظم الاجتماعية في التعرف على ماضي الظاهرة وتحليلها وتفسيرها علميا، في ضوء الزمان والمكان الذي حدثت فيه ومدى ارتباطها بظواهر أخرى، ومدى تأثيرها في الظاهرة الحالية محل الدراسة ومن ثم الوصول إلى تعميمات والتنبؤ بالمستقبل .

حدود الموضوع:

أ- الحدود الزمنية: يغطي الموضوع الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1999 وهي تصادف السنة التي تولى فيها الرئيس الراجل عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم في الجزائر

وصولا إلى سنة 2019 وهي السنة المصادفة للحراك الشعبي ضد ترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة لتنتهي واحدة من أطول فترات الحكم في تاريخ الجزائر

ب- الحدود المكانية:بالنسبة للمكان فالموضوع يغطي نشاط السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة المغرب العربي التي تعتبر من أهم الدوائر الجيو سياسية بالنسبة للجزائر للعديد من الاعتبارات المتعددة الأبعاد.

صعوبات الموضوع:

أثناء دراستنا للموضوع واجهنا الكثير من الصعوبات من أهمها ضيق الوقت وعدم التفرغ بشكل جيد للبحث في الموضوع بسبب الانشغال بالدراسة من جهة ومن جهة ثانية التربص الذي فرض على الباحثين التوقف لفترة عن الدراسة، إضافة إلى كل هذا الارتباطات العملية للباحثين، و إلى عدم وجود مراجع بالشكل الكافي خصوصا التي تغطي الفترة الزمنية الممتدة من 1999 وصولا إلى 2019 ما دفعنا نحو استعمال الكثير من المواقع الالكترونية.

تقسيم الدراسة:

تمّت دراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة المغرب العربي من خلال ثلاثة فصول؛ حيث الفصل الأول كان عبارة عن معطيات عامة حول الدراسة، أين خُصص المبحث الأول من أجل تقديم لمحة عامة حول السياسة الخارجية الجزائرية عبر تعريفها وضبط محدداتها وكذا آليات صنعها، بينما المبحث الثاني خُصص لتقديم معطيات حول المنطقة المغاربية بصفة عامة ودول المغرب العربي خصوصاً.

في حين خُصص الفصل الثاني لدراسة السياسة الخارجية تجاه دول شرق منطقة المغرب العربي مع التركيز السياسة الخارجية الجزائرية تجاه هذه الدول منذ سنة 2011 وهي الفترة المصادفة لثورات الربيع العربي التي جعلت دول هذه المنطقة تدخل في أزمات أمنية خطيرة كان لها انعكاسات كبيرة على الجزائر، حيث المبحث الأول من هذا الفصل تطرقنا فيه إلى السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تونس، عبر ايراد المسار التاريخي

للعلاقات الجزائرية التونسية وكذا موقف الجزائر من الثورة التونسية سنة 2011، أمّا المبحث الثاني فكان تحت عنوان السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا تمّ فيه إيراد العلاقات الجزائرية الليبية في فترة حكم معمّر القذافي وكذا الدبلوماسية الجزائرية – الليبية وفي الأخير تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر .

أمّا الفصل الثالث والأخير فيتطرّق إلى العلاقات الجزائرية المغربية الموريتانية وتمّ تقسيمه إلى مبحثين؛ حيث المبحث الأول الذي كان تحت عنوان العلاقات الجزائرية المغربية فتمّ من خلاله تسليط الضوء على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية إضافة إلى دراسة العلاقات بين البلدين على ضوء القضية الصحراوية، بينما المبحث الثاني فحمل عنوان العلاقات الجزائرية الموريتانية تمّ فيه تقديم نبذة تاريخية عن العلاقات الجزائرية الموريتانية إضافة التعاون الاقتصادي والنشاط السياسي بين البلدين.

الفصل الأول

معطيات عامة

حول الدراسة

تمهيد :

يقدّم هذا الفصل لمحة حول السياسة الخارجية بحيث حددنا في المبحث الأول إعطاء صورة حول السياسة الخارجية والتي تعتبر إحدى فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، إذ تعتبر الدولة الوحدة الأساسية في المجتمع الدولي وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من سيادة وإمكانية مادية وعسكرية، كما تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا أساسيا بعد أن كانت ظاهرة بسيطة تتعلق بالأمن العسكري أصبحت ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات .

كذلك التمييز بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية إذ تتمثل قوة الدولة الجزائرية في محدداتها الاقتصادية وذلك بامتلاكها العديد من المواد المعدنية بالإضافة إلى اتساع مساحتها وصعوبة تضاريسها يجعل منها دولة ذات هيبة وسيادة، وكذلك القوة العسكرية وكذلك البحث في أهم المؤسسات التي تصنع السياسة الخارجية الجزائرية والذي من خلاله تلعب مؤسسة الرئاسة دورا كبيرا في رسم سياسة الدولة الخارجية والذي يمثل الرئيس الجمهورية هو الفاعل النشيط في هذه المؤسسة .

كما احتوى هذا الفصل كذلك على التعرف على النمط الجغرافي لبلدان دول المغرب العربي وكذلك التعرف على طبيعة الأنظمة السياسية التي تحكم هذه الدول.

المبحث الأول : السياسة الخارجية الجزائرية

تعتبر السياسة الخارجية حقل يحمل في محتواه العديد من النظريات والمقاربات التي تفسر سلوك الدول ، كما أن اتجاهات منها حاول أن يصيغ نظريات جزئية أو الخاصة ببعض من الدول أو كيفية تفاعل و تأثير المؤسسات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية في صنع قرارات السياسة الخارجية، كما تطورت كذلك عملية دراسة السياسة الخارجية منذ خمسينات القرن العشرين لتندرج تحت تحليل السياسة الخارجية إذ أن مفهوم السياسة الخارجية بدأ يتطور في الوطن العربي ،أما بالنسبة للجزائر فإن السياسة الخارجية الجزائرية عرفت أوج ازدهارها ونشاطها أثناء فترتي الستينات والسبعينات، إذ تعتبر التجربة التاريخية لحرب التحرير أهم الموجات لهذه السياسة اتجاه تأييد الحركات الثورية في العالم.

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية

إن مفهوم السياسة الخارجية لا يوجد مفهوم متفق عليه عند علماء علم السياسة بشكل عام وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثين إزاءها، فإن تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها[1].

فالسياسة الخارجية هي عبارة عن برنامج للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى إلى تأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية [2].

[1]-أحمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن ، 2011م ، ص 19 .

[2]هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية ، جامعة اليرموك، الأردن ، 2010م ، ص 15 .

لقد عرفها كذلك مجموعة من العلماء والمفكرين من بينهم كورت الذي عرف السياسة الخارجية بأنها: السياسة الخارجية لدولة من الدول سلوكها تجاه الدولة الأخرى، وأنها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لاتصل حد الحرب، وكذلك عرفها بأنها تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى [1]

وكذلك تعتبر السياسة الخارجية من خلال التعريف الذي قدمه حامد ربيع في كتاب محمد السيد سليم، أن السياسة الخارجية هي جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية[2]،كذلك السفير ليون نويل فقد عرفها بأنها: فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى وكذلك مود لسكي فعرفها بأنها: نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية.

أما تشارلز هيرمان الذي يرى في السياسة الخارجية مراجعة لسلوكيات السياسة الخارجية والتي يقوم بها صانعوا القرار الرسميون، ويعرفها بأنها تتألف من تلك السلوكيات [3] الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية.كذلك جوناتن ويلكن يفسر السياسة الخارجية أنها الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي تبادرها أو تتلقاها وترد عليها لاحقا الدول ذات السيادة بهدف تغيير وإيجاد ظروف أو مشكلة جديدة في خارج حدودها السياسية ،في

[1]أحمد النعيمي، مرجع سابق ، ص 19 .

[2]محمد السيد سليم ،تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،1998م ، ط 2 ، ص 07 .

[3]أحمد النعيمي ، مرجع سابق ، ص 20 .

كتابه السياسة الخارجية يرى أن السياسة الخارجية هيجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي مصلحة مشاكل ما وراء الحدود[1].

تعتبر السياسة الخارجيةجزء من السياسة الوطنية التي تشكل مجموع السياسات الخارجية والداخلية للدولة والتي تتمثل غايتها وأهميتها في تحقيق الأمن للدولة و تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية [2]، ومن هنا أحمد النعيمي يقصد بالسياسة الخارجية في كتابه بمثابة تصرفات وسلوكيات تمثل صانعي القرار في المحيط الخارجي وأن السياسة الخارجية هي مجرد رصد لسلوكيات الدول، وأبعاد لمجالات أخرى في السياسة الخارجية كالأهداف والإستراتيجيات المعلقة[3]. كما تعتبر السياسة الخارجية مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومجرد الأهداف وتهدف إلى تفسير سلوكيات الدول الأخرى والمحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، كما أنها تتأثر كذلك بالبيئتين الداخلية والخارجية[4].

المطلب الثاني :محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تتمثل المحددات في مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تمارس بتأثيرها على تشكل السياسة الخارجية لوحدة ما ، ويمكن تصنيفها إلى مجموعة من المحددات [5]أي نعني بها مجموعة العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بأخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية ،فالسياسات الخارجية للدول لا تتحدد وتتغير بفعل الصدفة وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات[6].

---

[1]-ميلود ولد الصديق ، مفاهيم أولية في تحديد السياسة الخارجية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، 2018م ، ص 18 .

[2]-هايل عبد المولى طشطوش ، مرجع سابق ، ص 15 .

[3]-أحمد النعيمي ، مرجع سابق ، ص 21.

[4]- مروة فكري ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية وأفاق العالمية ، دار الكتاب المصري اللبناني، القاهرة –بيروت 2021 ، ص 289 .

[5]- المرجع نفسه ، ص 292 .

[6]-وهيبة دالع ، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006م ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2007-2008م ، ص 08 .

1-المحددات الجغرافية :

يعتبر العامل الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ، كما قال نابليون بونابرت (أن سياسة الدول تكمن في جغرافيتها) كما يرى المختصون أيضا في العلاقات الدولية بأن هناك علاقة وثيقة بين الجغرافيا والسياسة ، أما بالنسبة للمحددات الجغرافية فهي تشمل المساحة والموقع الجغرافي والتضاريس والموارد الطبيعية، والتي تعتبر العوامل الأساسية في تشكيل الجغرافيا السياسية للدولة[1].

هذا بالإضافة إلى أن الجغرافيا التي تمتلكها الدولة تأثر تأثيرا مباشرا على البناء الدفاعي والتكويني والصناعي للدول[2]

أ-المساحة والتضاريس :

يعتبر اتساع المساحة الجغرافية عمقا استراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي[3]فالجزائر تحتل المركز الأكبر من مساحة إفريقيا وفي العالم العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط والمرتبة التاسعة عالميا، إذ تمثل الجزائر مساحتها 2,381,741 كلم مربع، ومن بين هذه المساحة 200كلم في السهول والهضاب الشمالية ، حيث وضعت الحدود الجزائرية التونسية سنة 1888 م والتي كانت من الغرب حتى واد ملوية سنة 1910 م، وحددت في الجنوب الغربي عند بشار، أما بالنسبة للحد الجنوبي فقد وضع سنة 1903 م، كما يفصل كذلك الجزائر وتونس خط رأس شرق بلد القالة إلى نقطة تنتهي بالغرب من مدينة غدامس أما في الغرب تبدأ من نقطة غرب الزوات على الساحل ممتدة إلى الجنوب الغربي وتنتهي جنوب بلدة تندوف[4].

---

[1]-زياد خلف عبد الله ، السياسة الخارجية الأردنية دراسة في المحددات الجيوسياسية ، مجلة آداب الفراهيدي ، العدد 28 2017م ، ص 153 .

[2]أحمد داود أوغلو،العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، 2011م ، ط 02 ، ص59 .

[3]عربي العربي، أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية الأوروبية 1956-2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر، 2021 م، ص 180.

[4]أحمد سامي مصطفى وفيلتبرفله،جغرافية الوطن العربي دراسات طبيعية إقتصادية سياسية مع دراسة شاملة بدول العربية، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ط 4، 1970، ص 146.

أما بالنسبة للتضاريس الجغرافية للدولة تؤثر على مركزها الدولي، وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن ان توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تؤثر وتبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة ، ومثال ذلك أن أحد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر، وهو تضاريس فارس الوعرة [1]، كما أن الجزائر بتنوع تضاريسها الداخلية وكذلك امتداد السلاسل الجبلية جعل مهمة القوى الاحتلالية صعبة للسيطرة على البلد [2]، إذ تتميز سلسلة جبال أطلس التل التي يزيد ارتفاعها كلما اتجهنا شرقا وكذلك منطقة هضاب واسعة بحيث تحصر هذه الأخيرة من الجنوب سلسلة جبال الأطلس الصحراوي المرتفعة ومن الأطلس توجد الصحراء الكبرى والتي تغطي حوالي 90 بالمائة من مساحة الجزائر.[3]

ب-الموقع الجغرافي :

يؤثر الموقع الجغرافي للدولة على سياستها الخارجية من عدة نواحي، فالموقع الجغرافي يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية في أغلب الحالات إلى المنطقة الجغرافية التي تقع فيها، وكذلك موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة.[4] فللمواقع الجغرافية قيمة سياسية، وذلك من خلال الدولة التي تتمتع بموقع إستراتيجي والتي لها أهمية سياسية خاصة في مواقع المرور الدولي هي الأكثر تأثيرا في تغيرات الأحداث الدولية [5].

[1]محمد السيد سليم ، مرجع سابق، ص ص 153- 154 .
[2]عبد العالي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 13 .
[3]-صباح نوري علوان عجيلي ، استراتيجية حروب التحرير الوطنية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، 2015م ، ص 131 .
[4]محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 151 .
[5]-محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، دار النهضة العربية، بيروت ، ص 110 .

كذلك تستطيع مواجهة الدول بفضل نفوذها السياسي ومن هنا توقع الجزائر أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم ، فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرف الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا فهي تقع بين خطي طول 9 درجة غرب غرينتش و12 درجة شرقه، وبين دائرتي عرض 19 درجة و 37 درجة شمالا، كما تحيط بالجزائر عدة دول بسبب اتساع مساحتها ، فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم، وليبيا ب 982 كلم ومن الغرب المملكة العربية ب 1559 كلم والصحراء الغربية ب 42 كلم ومن الجنوب النيجر ب 956 كلم ، ومالي ب 1376 كلم وموريتانيا ب 463 كلم ومن الشمال البحر المتوسط ساحل طوله 1200كلم[1].

2- المحددات الاقتصادية :

تتمثل الموارد الاقتصادية ، الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة ، حيث تتمثل الموارد الطبيعية في مصادر الطاقة كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية، وكذلك المعادن الخام كالحديد الخام، القصدير و البر وكسيت، بالإضافة إلى الموارد الغذائية كالقمح والذرة والموارد الزراعية كالقطن إذ يعتبر هذا التنوع في الموارد لدى أي دولة القدرة على النهوض باقتصادها بامتياز، كما يفتح لها المجال لخوض علاقات خارجية بكثرة، وأن هذا التنوع في الموارد يؤثر كذلك في دخولها سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح بالإضافة إلى الدخول في حروب دولية وكذلك إنتاج الأسلحة النووية [2].

كما أنه تعتبرا لموارد الموجودة في أي دولة واحدة من أهم قوتها السياسية ، وكذلك من أهم أسباب القوة في سياستها الداخلية وكذلك الخارجية ، وتأتي قوة الدولة بما يتوفر لديها من موارد في داخل أرضها وخارجها[3].

[1]-محمد الهادي لعروق ،أطلس الجزائر والعالم ، دار الهدى، الجزائر ، 2009م ، ص 12 .
[2]-محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 155 .
[3]أحمد ألنعيمي ، مرجع سابق ، ص 209.

كما تأتي الجزائر كذلك في المركز الثالث من بين الدول العربية والإفريقية المنتجة للبترول [1]، فالجزائر بفضل امتلاكه لمختلف المعادن أعطاه مكونات اقتصادية متميزة تمثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية من العملة الصعبة في البلاد.

فبالنسبة للنفط تم اكتشافه في الجزائر سنة 1956م والذي تتمركز مكامنه في حوض حاسي مسعود وحوض أميناس، أما الغاز الطبيعي والذي يعتبر ثروة المستقبل في الجزائر تتمركز مكامنه كذلك في حاسي الرمل على بعد 500كلم من الساحل ويتم التركيز عليه كمورد إستراتيجي في سياسة الطاقة الجزائرية[2].

و يتمركز البترول كذلك في حقول حاسي مسعود والذي يمثل أكبر الحقول في الوطن العربي ، ومن بين هذه الحقول حقل عجيلة[3]، وحقل زارازتين والتي تعتبر من حقول البترول التي تقع شرق الصحراء والتي تقع بالقرب من الحدود الليبية على بعد 480كلم[4].

أما بالنسبة للمعادن في الجزائر فهي تحتل مكانا ممتازا في استخراج الحديد والفوسفات بحيث أن تواجد الحديد في منطقة بني صاف في الغرب، وفي منطقة تندوف بالقرب من الحدود المغربية وهي بذلك تحتل المركز الأول ضمن بلدان الوطن العربي في إنتاج الحديد [5].

وكذلك تعتبر الجزائر من بين الدول الرئيسية المنتجة للفوسفات والتي تم اكتشاف خامات الفوسفات في الجزائر سنة 1873م لأول مرة في منطقة مفتاح ولم يبدأ الإنتاج الفعلي إلا عام 1890م [6].

---

[1]-محمد خميس الزوكة ،جغرافية العالم العربي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2000م ، ص 435 .

[2]-محمد الهادي لعروق ، مرجع سابق ، ص 27 .

* حقل عجيلة : يقع جنوب شرق الجزائر ، ويعتبر أول حقل للنفط في الجزائر ، استكشفت من طرف شركة فرنسية سنة 1955م ، ويقع ضمن ما يعرف بحقول حوض بولينياك في الصحراء الشرقية

[3]ينظر: أسامة مساعد صاحب منعم الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، العدد 03 ، ص 233 .

[4]- حسام الدين جاد الرب ،جغرافية الوطن العربي ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2011م ، ط 02 ص 283 .

[5]-أحمد سامي مصطفي و فيلتب رفله، مرجع سابق ، 159 .

[6]-محمد خميس الزوكة، مرجع سابق، ص447 .

كذلك الموارد الزراعية والتي تلعب دور مهم في تطوير اقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر التي أصبحت تعطي اهتماما كبيرا بالقطاع الزراعي خاصة بعد انهيار أسواق البترول في الأسواق العالمية [1]، أما بالنسبة للقطاع الصناعي في الجزائر فهي تواجه عدة تحديات للنهوض بهذا القطاع ، حيث يعتبر محدودا بالمقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها الدولة، إذ يعتمد على الصناعات الخفيفة ويضم الصناعات الغذائية والكيميائية وصناعة البلاستيك والزجاج والألمنيوم والمشروبات، إذ تعتمد كذلك على الاستيراد من الخارج ، وتمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات سوى 4 بالمائة من مجموع الصادرات[2].

3-المحددات العسكرية :

يعتبر هذا المحدد رئيسا في تقرير القوة الفعالة للدولة والتأثير على نوعية قرارها السياسي الخارجي، ولا تتبع أهمية القوة العسكرية لتأمين الانتصار في أوقات الحرب والمحافظة على الهيبة في أيام السلم فحسب، وإنما واحدة من أهم عوامل السياسة الخارجية، فالدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنبا إلى جنب لأن اللجوء إلى القوة كأسلوب متمم للدبلوماسية، كما تؤثر كذلك القرارات العسكرية للدولة في قراراتها السياسية أثناء فترتي الحرب والسلم، ففي فترة السلم مثلا يتجسد تأثيرها في سلوك متخذ القرار باعتبارها أداة للترهيب والتهديد بقصد التأثير في السلوك السياسي الخارجي للدول الأخربمما يجعلها تؤدي دور الأداة الغير مباشرة لإنجاح القرار المتخذ خصوصا وأهداف السياسة الخارجية عموما ، فالقوة العسكرية لازالت الأداة الحسم في السياسة الدولية [3]، كما أن القوة العسكرية هي العنصر الحسم والهام في تقرير قوة الدولة وهي الأساس الذي يرتكز عليه الأمن لأية مجموعة بشرية [4].

---

[1]-بدر الدين طالبي وسلمى صالحي ، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31 ، 2015م ، ص 2012 .

[2]-وفاءسلامةووردةولهة،واقعالقطاعالصناعيفيالجزائروسبلتطويره،مجلةأداءالمؤسساتالجزائرية العدد13 ، 2018م،ص143 .

[3]-محمد سالم صالح ، القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية ، مجلة الكوفة ، العدد 06 ، ص ص 157- 158 .

[4]-هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق ، ص 56 .

فالجزائر تحتل المرتبة الأولى من بين دول منطقة الساحل من حيث الإنفاق العسكري مارشحها ،لتكون السوق الأكثر جاذبية في ظل ارتفاع الإنفاق بنسبة 21,4 بالمائة في عام 2017أما من حيث التعاون في المجال الأمني تعتبر الجزائر فاعل نشيط على المستويين الدولي والإقليمي، وذلك من خلال إنشاء خطة أمنية منسقة بين الجزائر وتونس تتضمن إنشاء لجنة للتعاون العسكري لتبادل المعلومات حول الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية، وكذلك توفير الدعم اللوجيستي والتدريب لجنود مالي في منطقة كيدال في ديسمبر 2011م، وأيضا عضو في هيئة القيادة المشتركة لدول الساحل في أفريل 2010.

وتعتبر الجزائر أول دولة شاركت في العملية البحرية في المتوسط سنة2006م وعضو مؤسس للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في نيويورك سنة2011م، كذلك مشاركتها في التدريبات البحرية الثامنة فينيكس إكسبرس سنة 2012م إضافة إلى مشاركتها في المناورات العسكرية ذات التركيز العالي سنة 2005م.[1]

المطلب الثالث : صنع السياسة الخارجية الجزائرية

إن عملية صنع السياسة الخارجية يتطلب تحديد الهيكل الذي تصنع السياسة في مضمونه والعمليات التي تصنع السياسة الخارجية، فعملية صنع السياسة الخارجية تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والعناصر والمؤسسات العامة في ميدان السياسة الخارجية في إطار تحديد الأهداف الرئيسة المبتغاة في المجال الخارجي .[2]

1-مؤسسة الرئاسة :

إن لمؤسسة الرئاسة دور كبير في صنع السياسة الخارجية، بحيث أكد في هذا الميدان فرانسو ميتران أن رئيس الدولة يمارس سلطة بارزة في ميدان العلاقات الدولية الخارجية والدفاع كما أن مسؤولية الاختيار في هذا المجال تقع كبار الشخصيات الذين يحتلون.[3]

---

[1] دلة أمينة مصطفى، العمف الاستراتيجي للامنالجزايري امن الحدود بين مالي و ليبيا ، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص ص 124-125.

[2] محمد سيد سليم ، مرجع سابق، ص ص 453-455.

[3] مارسيل ميرال ،سيسيولوجيا العلاقات الدولية ، تر حسن نافعة، دار المستقبل العربي ، القاهرة، 1986، ص 327.

قمةالهرم السلطوي للدولة[1]وتظهر الرئاسة بشكل خاص في أنها تتحكم في صنع السياسة الخارجية، وذلك من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر، حيث تمنح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية فدستور 1963[2]

في مادته الثامنة والخمسون منح لرئيس الجمهورية حق التحديد سياسة الحكومة وتوجيهها[3] وهو ما ذهب إليه كذلك دستور 1996 والذي يقرر فيه رئيس الجمهورية السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ، كما يوقع كذلك المراسيم الرئاسية ويوقع أيضا اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلام [4]. فمن الناحية الدستورية ينفرد رئيس الجمهورية بصنع سياسة الجزائر الخارجية وفق ما خول له من صلاحيات ، لكن من الناحية الفعلية يرتبط أولا بطبيعة العلاقة التي تربط المؤسستين العسكرية والرئاسة، وثانيا بالشخصية التي تشغل منصب رئيس الجمهورية ومدى استعدادها لممارسة كامل الصلاحيات التي يتيحها هذا المنصب[5].

2- وزارة الشؤون الخارجية :

تعتبر وزارة الشؤون الخارجية الجهاز الذي يشرف على النشاط الخارجي للدولة إذ يعمل تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية [6].

[1]مارسيلميرل، مرجع سابق ، ص 327.
[2]-عديلة محمد الطاهر ، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004 م ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، قسم العلوم السياسية ، 2004، ص83.
[3]-عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 83.
[4]الجمهورية الجزائرية الديموقراطية ، دستور 1996 ، المواد 77-97 .
[5]-عديلة محمد الطاهر ، مرجع سابق ، ص83.
[6]مهدي فتاك ،السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا 1999-2009م ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، قسم العلوم السياسية 2010م ، ص 65 .

أما من بين مهام وزارة الشؤون الخارجية فهي تقوم بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة وكذلك إدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة كما تحرس على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح لرعاياها المقيمين بالخارج ،كما تتولى في مجال العلاقات متعددة الأطراف تنشيط مشاركة الجزائر في الندوات والمفاوضات ذات الطابع السياسي والأمني في المجال الاقتصادي والتجاري والمالي والاجتماعي على المستوى العالمي.[1]

تقوم وزارة الشؤون الخارجية بإعداد المعاهدات الدولية وكذلك مشاركتها في وضع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات صلة بالجزائريين المقيمين في الخارج أو الأجانب المقيمين في الجزائر ، كما تعمل وزارة الشؤون الخارجية أيضا على نشر التحفظات التي تبديها الجزائر حين توقيعها على انضمامها أو تصديقها على المعاهدات الدولية[2].

تكمن أهمية وزارة الشؤون كذلك في أنها تقوم بتلقي المراسلات الرسمية للبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الدولة الجزائرية، وتوجيه المراسلات الرسمية للدولة الجزائرية إلى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية بالاضافة إلى أنها تستشار في ملائمة إرسال وفود من المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج[3]. و يتولى وزير الشؤون الخارجية سلطة الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية والتي تضم الأمين العام، السفراء والمستشارون رئيس ديوان المفتشية العامة والهياكل المتمثلة في المديرية العامة للتشريفات، المديرية العامة للبلدان العربية، المديرية العامة لإفريقيا، المديرية العامة لأوروبا المديرية العامة لأمريكا المديرية العامة للشؤون القنصلية والجالية الوطنية في الخارج والمديرية العامة للاستشراف والدراسات والتكوين ومديرية الشؤون القانونية[4].

---

[1]-مرسوم رئاسي رقم 02- 403 مؤرخ في 21 رمضان عام 1423 الموافق 26 نوفمبر 2002 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الديموقراطية الشعبية ، العدد 79 ، 2002 م ، ص ص 04- 05 .

[2]رضا دغبار ، الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016 ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 15 ، 2016م ، ص 139 .

[3]مرسومرئاسيرقم 02-403 ،مرجعسابق،ص 05 .

[4].مرسوم رئاسي رقم 17-262 مؤرخ في 13 محرم 1439 الموافق 4 أكتوبر 2017 بتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، العدد 57 ، 2017م ، ص ص 05-06 .

أما من الناحية العملية يقوم وزير الشؤون الخارجية من خلال مصالح وزارته وبصورة منتظمة بتقديم تحليل وأراء وتوصيات بخصوص أهداف وخيارات السياسة الخارجية وهو بمثابة المستشار الأول لرئيس الجمهورية بخصوص تصور وصياغة السياسة الخارجية كما يكمن كذلك دوره في مهمة الإشراف وتنسيق العمل الدولي لمختلف الإدارات بالإضافة إلى ترقية التعاون الثنائي والعمل المتعدد الأطراف ومتابعة شؤون رعايا الجزائريين في الخارج وحمايتهم ، وكذلك العمل على الإشعاع الثقافي الحضاري للجزائر وترقية سمعة الجزائر[1] . إذن فوزارة الشؤون الخارجية تساهم في هندسة السياسة الخارجية من خلال التمثيليات في مختلف الدول والمنظمات الدولية، مما يسمح لها السيادية بالحصول على امتيازات وسلطات لا تتوفر لدى الوزارات الأخرى، وكذلك تعتبر من المصادر الرئيسة للمعلومات الخارجية ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية[2].

3-المؤسسة العسكرية :

تعتبر المؤسسة العسكرية إحدى الأجهزة القائمة في المجتمع والتي تنتمي إلى إحدى الطبقات الشعبية المتمثلة تنظيميا في التنظيم السياسي [3]. كما يختلف دور المؤسسة العسكرية بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ففي الأنظمة الديموقراطية التعددية التي تقوم على الفصل بين السلطات ، يتضح أن دور المؤسسة العسكرية يتوافق عند التعامل من المواقف العسكرية في السياسة الخارجية ، أما في الفصل في الأنظمة التسلطية أن الحاكم هو الذي يهيمن على المؤسسات ، وهو القائد السياسي والعسكري[4].

---

[1]-مصطفى ايت عباس ،وضع وتوجيه السياسة الخارجية في الجزائر ، مذكرة ماجستير في الحقوق ، جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق ، 2012-2013 م ، ص ص 49- 50 .

[2]-عائشة بوزيد ،هندسة سياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السياسية قضية الصحراء الغربية نموذجا، أطروحة دكتوراء في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2016،ص 87.

[3]حماد مجدي ،العسكريون العرب و قضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 150.

[4]-سليم العايب ،:السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في تحول المنطلقات والأدوار ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، قسم الدراسات الدولية ، 2019م ، ص 59 .

كما تتميز المؤسسة العسكرية أو الجيش في الدول الغير ديموقراطية بتفوقها على باقي المؤسسات الأخرى ذلك لكونها أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي وكذلك تعتبر أكثر المؤسسات تقدما من الناحية العصرية، وتتميز كذلك باحتكار القوة [1] ففي الجزائر تعتبر المؤسسة العسكرية الأداة العسكرية لجبهة التحرير الوطني، والتي كان لها الدور البارز في عملية التحرر من الهيمنة الاستعمارية قبل الاستقلال، أما بعد الاستقلال فقد كان لها دور بارز في بناء الدولة، بحيث لم يغيب دور الجيش عن السلطة منذ الاستقلال وخصوصا مؤسسة الرئاسة.[2] أما من بين صلاحيات الجيش أو المؤسسة العسكرية فقد أشار دستور 1996 إلى أنه تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ، كما يضطلع كذلك عن وحدة البلاد واستقلالها، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية [3]. ومصطلح المغرب العربي يحدد إلى شقين المغرب ويقصد به الكتاب العرب الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس وقصد به البلاد الواقعة في اتجاه غروب الشمس عكس البلاد الواقعة في اتجاه شروق الشمس والتي تسمى بالمشرق[4]

[1] عديلة محمد الطاهر ، مرجع سابق ، ص 80 .
[2] العايب ، مرجع سابق ، سليم ص 59 .
[3] -الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، دستور 1996 ، مادة 25 .
[4] سعد زغلول عبد الحميد، من الفتح الى بداية عصر الاستقلال ليبيا تونس الجزائر المغرب، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،1993، ص61.

المبحث الثاني : معطيات حول دول المغرب العربي

تعتبر منطقة المغرب العربي من بين المناطق التي تتميز بالبعد الإستراتيجي الهام عبر تطور العصور بحيث كانت مهدا للكثير من الحضارات عبر التاريخ ، كذلك موقعها ذو البعد الحيوي في مجال السياسة الدولية في الوقت الحالي، كما أنها تتوسط اتجاهات مسارح الإحداث العالمية وتعتبر كذلك أحد المنافذ الأساسية ومناطق النفوذ الرئيسية لعديد الحركات ذات البعد المحلي والدولي .

المطلب الأول : أهمية الموقع الجغرافي للمغرب العربي

إن منطقة المغرب العربي أحد أهم المواقع الإستراتيجية في العالم فهو بموقعه على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي وإشرافه على مضيق جبل طارق، وكذلك مساحته الجغرافية أكثر من 6 مليون كلم^{2}وكذلك تنوعها التضاريسي ووفرة الموارد الاقتصادية والمعدنية ، هذا ما جعله محط أنظار بعض القوى الأوروبية (البرتغال ، إسبانيا ، فرنسا و إيطاليا) التي مارست العدوان طوال العصر الحديث إلى يومنا هذا [1]، كما يعتبر المغرب العربي اسم أطلقه العرب بعد الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا على المناطق الممتدة من غربي مصر حتى المحيط الأطلسي، وتعتبر تسمية دقيقة لإقليم يحيط به البحر المتوسط من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب في حين تحيط به الصحراء الكبرى من الجنوب[2].

كما جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية جزيرة العرب وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على المنطقة الممتدة من ليبيا إلى المغرب الأقصى [3] كذلك أطلق عليها عدة تسميات وهي بلاد البربر نسبة إلى جدهم الأعلى الذي اسمه بر أو بربر.[4]

---

[1]-محمد علي داهش ،المغرب العربي المعاصر (الإستمرارية والتغيير) ، الدار العربية للموسوعات، بيروت ،2014م ص 11.

[2]نزار المختار ، وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق 1918-1958م ، الدار التونسية للكتاب ، 2011م ، ص 07.

[3]-عائشة عباش ،إشكالية التنمية السياسية والديموقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس ، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2007م ، ص 54.

[4]ألاء حسن أحمد ،دراسة عن بلاد المغرب الإسلامي في أقسامه وتسميته وفئات سكانه عند المؤرخين والباحثين المحدثين حتى نهاية القرن السادس هجري الثاني عشر ميلادي ، مجلة الملوية للدراسات الأثارية والتاريخية ، العدد 04 ، 2016م ، ص ص 114-115.

ولكن سكان المغرب العربي لا يقبلون هذه التسمية ويطلقون على أنفسهم اسم الأمازيغ، وهي التسمية القديمة لسكان المغرب .[1]وكذلك الشمال الإفريقي المغرب الإسلامي، المغرب العربي، وقد اتخذ مؤخرا صيغة جديدة حيث تسمى المغرب العربي الكبير.[2]

لقد تباينت أراء المؤرخين والجغرافيين واللغويين العرب المسلمين في تحديد لفظ المغرب العربي ومدلوله، بحيثجعلهالبعض يشمل بلاد شمال إفريقيا بالإضافة إلى الأندلس (إسبانيا الإسلامية)، وجميع البلدان الإسلامية في الحوض القريب للبحر المتوسط مثل صقلية جنوبي إيطاليا، جزيرتي سردينيا ، قور سيقا وجزر البليار أو الجزر الشرقية والبعض الثالث أضاف مصر ضمن هذا التقسيم أي جعلها ضمن بلدان المغرب وفي عصر الدولة العباسية زاد مدلول المغرب اتساعا باتساع الدولة العباسية، فكل ما هو غرب العراق فهو مغرب فصارت الشام أيضا ضمن بلاد المغرب وأيضا مصر.[3]

وكذلك مدلول المغرب العربي في العصور الوسطى بعد أن خرج منه القسم الأوروبي (الأندلس) فأصبح قاصرا على بلاد شمال إفريقيا فقط أو ما يسمى بالمغرب العربي.[4]

يقع المغرب العربي شمال القارة الإفريقية[5]، طبيعيا يطل المغرب العربي على البحر المتوسط الذي يحده شمالا طوله 3837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم في حين تمتد حدوده على اليابسة شرقا مع كل من مصر والسودان غربا مع دول الساحل الإفريقي، أما فلكيا يمتد المغرب العربي بين خطي طول 25 درجة شرقا(الحدود الليبية المصرية) و17 درجة غربا (الساحل الأطلسي لموريتانيا) وتحدد من الشمال إلى الجنوب

[1]ألاء حسن أحمد، مرجعسابق، ص115.

[2]عباش عائشة، مرجع سابق، ص54.

[3]عبد الرحمان حسين العزاوي،المغرب العربي في العصر الإسلامي ، دار الخليج للنشر والتوزيع ،عمان،2011، ص ص22-23.

[4]عبد الرحمان حسين العزاوي ، مرجع سابق ،ص 23

[5]هواري موسى ،بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية ، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية ، العدد 03 2021 م، ص 02 .

بين دائرتي عرض 37 درجة شمالا (بنزرت الليبية) و18 درجة جنوبا الحدود الجزائرية، كما يتربع المغرب العربي على مساحة موزعة على الشكل التالي:

الجزائر: (2,381,741 كلم^2)

ليبيا : (1,759,540 كلم^2)

موريتانيا : (1,030,700 كلم^2)

المغرب :(446,550 كلم^2)

تونس : (163,610كلم)[1]

الصحراء الغربية : (266000كلم^2) [2].

يعتبر المغرب العربي كذلك جزء من حوض المتوسط ، وأقرب أجزاء إفريقيا اتصالا بأوروبا فهو بذلك يشكل كتلة جغرافية موحدة ومتناسقة ذات خصائص متماثلة لا يوجد حواجز طبيعية فاصلة بينها [3]. كذلك تعتبر مساحته أكثر نصف مساحة الوطن العربي والتي تقدر حوالي 4,715,443 كلم مربع .[4]أما من حيث التضاريس فبلدان المغرب العربي تكتسي مميزات طبيعية متجانسة ، إذ تمثل وحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموعة الدول المغاربية ، وتمتلك مناطق صحراوية مترامية الأطراف وكذلك واجهة بحرية مهمة بالإضافة إلى امتلاكها ساحل على المتوسط يقدر بحوالي 4200كلم وأخر على الأطلسي يقدر بحوالي 2600 كلم.[5]

[1]ياسين سعيدي ،التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة وهران ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015م ، ص 38 .

[2]-محمد الهاد لعروق ، مرجع سابق ، ص 42 .

[3]صبيحة بخوش ،إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمقومات السياسية 1959-2007م دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن، 2010م ، ص 77.

[4]حيينبهان ، أطلس الوطن العربي الجغرافي والطبيعي والسياسي ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، 2010م 07 .

[5]صبيحة بخوش ، مرجع سابق ، ص77.

أما بالنسبة للشخصية الطبوغرافية لبلدان المغرب العربي فهي تتمثل في السهول الضيقة والمنقطعة في المناطق التلية المحاذية للشريط الساحلي ، كذلك توجد مساحة واسعة في المناطق الصحراوية وهي تمتد إلى 4000 كلم ، وتنطلق من موريتانيا غربا ثم ليبيا شرقا ·كذلك المناخ يتميز بالتنوع ، ففي فصل الصيف تكون المناطق الساحلية ذات مناخ معتدل الحرارة وبارد دافئ في الشتاء ومصحوبا مع الأمطار، حيث يتغير هذا المناخ كلما اتجهنا باتجاه المناطق الصحراوية حيث تعرف ارتفاعا في درجة الحرارة ، وأمطار تكاد تكون منعدمة كذلك.[1]

المطلب الثاني : المقومات الاقتصادية والاجتماعية للمغرب العربي

1-المقومات الاقتصادية :

تتميز منطقة دول المغرب العربي بالتنوع في الثروات الطبيعية المتاحة والذي انعكس على اقتصادها حيث تزداد أهمية الفلاحة في المغرب والصناعات البيت رو كيميائية في الجزائر وليبيا وصناعة الحديد في موريتانيا ، بينما تولي أهمية أكثر لقطاع الخدمات . [2]فليبيا تبلغ طاقته السنوية حوالي 3,5 مليار متر مكعب من الغاز ويزود بالغاز الجزائري المناطق الشرقية من ليبيا ، ومنها الشركة المختلطة الجزائرية الليبية لإنتاج الألمونيوم في الزوارة[3]كما تعتبر ليبيا من أفضل الدول المصدرة للنفط والغاز وسابع أكبر احتياطي بالعالم وبحسب تقديرات منظمة الأوبك قدرت ثرواتها الطبيعية نهاية سنة 2009م ب 46,6مليار برميل من النفط[4].

---

[1]سعيدي ياسين ، مرجع سابق ، ص 40.

[2]منيرة نوري وزكية بوسعد ،التكامل الإقتصادي المغاربي بين سيناريوهات الإخفاق وتكلفة عدم الإنجاز ، مجلة الإقتصاد الصناعي ، العدد 14 ، جامعة باتنة ، 2018م ، ص 170 .

[3]منذر ماخوس ،ارهاصات التنمية والثورات المجهضة في العالم العربي ، ترجمة منيل كامل ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، 2022 م ، ص 210 .

[4]فرحان العتابي ،المعلوماتية وأثرها السياسي على النظم العربية ، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2020م ، ص ص 106-107.

أما موريتانيا وحدها تعتبر من أكبر دول العالم الاحتياطي العالمي من الحديد ، وأن مستقبل الاقتصاد في موريتانيا مستقبل مشرق فبالنسبة للحديد توجد سلسلة جبال من الحديد الخام في منطقة كدية الجلد شمال شرق نواذيبو والذي يقدر احتياطها بما يزيد عن 255مليون طن وتعتبر نسبة النقاوة به 65 بالمائة وبهذا أعطت حكومة موريتانيا امتياز لشركة ميفرما لاستغلال معادن الحديد والخام ، كذلك النحاس والذي يتواجد في منطقة أم قرين حيث اكتشفت من مخزون النحاس بها حوالي 500 ألف طن [1]

كما تعتمد تونس كذلك على السياحة والصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوروبية وتعتبر تونس كذلك ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم إذ تمثل التمور ثالث صادرات تونس الفلاحية ، كما يعتبر الاقتصاد التونسي الأكثر تنافسية في المغرب العربي[2].

أيضا ليبيا من الدول العربية الإفريقية المنتجة للبترول من حيث حجم الإنتاج بحيث بدأ الاهتمام بالبترول في ليبيا عقب استقلالها سنة 1951م، وذلك من خلال إصدار قانون المعادن سنة 1953م، وكذلك قانون البترول في سنة 1955م ، ومن بين اكتشافات حقول البترول نجد حقل زلتن الظهرة، سرير ، جالو أرشد وغيرها [2] ، كذلك يمتلك المغرب العربي عدد سكاني كبير والذي ينتج عنه سوقا استهلاكية كبيرة ، ويؤدي إلى قيام صناعات تستفيد من وفرات الحجم والمزايا النسبية ويشجع على قيام الصناعات المغذية والمكملة وخلق فرص العمل [3].

[1]محمد ناصر العبودي ،إطلالة على موريتانيا ، 1997م ، ص ص 73-75.

[2]منيرة نوري وزكية بوسع، مرجع سابق، ص 171.

[3]عطاء اله طيرش ،دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي، مجلة الواحات للبحوثوالدراسات، العدد 02، 2017م ، ص 774.

ومن هنا يمكن القول إن دول المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة حققت استقرارا في أوضاع اقتصاداتهاالكلية، والمتمثلة في أوضاع تضخم منخفضة، استقرار في أسعار صرف العملات، احتياطات خارجية كافية، فوائض في موازين المدفوعات وتوفر الأوضاع المستقرة نسبيا والظروف الملائمة والوقت المناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود[1].

2-التركيبةالاجتماعية:

تعتبر اللغة العربية هي اللغة المشتركة بين بلدان المغرب العربي ، باعتبار أن اللغة العربية تمثل جزء من الهوية المشتركة بين الدول المغربية ، والتي تمثل لغة القرآن الكريم وهي لغة الفصحى الرسمية والوطنية ، كما تتفق دول المغرب العربي في رسمية اللغة العربية مع الاختلاف في طريقة تسيير هذه اللغة في مختلف المجالات المحيطة بها .[2]كما تمثل بلدان المغرب العربي منها الجزائر والمغرب بوجود أربع لغات تؤدي وظائف شديدة التنوع إذ يعرف جيلبيرغرانغيوم في كتابه عن التعريب والسياسة اللغوية في بلدان المغرب هذه اللغات على الشكل التالي : تستخدم في بلدان المغرب الحالي ثلاث لغات العربية والفرنسية واللغة الأم أما الأوليان فلغتا الثقافة ، وهما لغتان مكتوبتان وتستخدم الفرنسية أيضا لغة للمحادثة غير أن اللغة الأم الحقيقية التي يستخدمها الناس دائما في خطابهم اليومي لهجة هي العربية أو البربرية ، وليست هذه اللغة الأم باستثناء حالات نادرة لغة مكتوبة.[3] كما تشترك كذلك بلدان المغرب العربي على الدين الإسلامي كمرجعية نظرية وأساس للمشروعية فهو بذلك دخل دار الإسلام التي كانت تشهد على المستوى التاريخي تقدما حثيثا في اتجاه توسع فضائها الثقافي والإجتماعي.[4]

---

[1]محمد الشكري ،تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي ، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية ، الدوحة ، 2007م ، ص 11 .

[2]- نجمة زقرور، السياسة اللغوية في لمغرب العربي بين واقع التعددية والتخطيط اللغوي ، مجلة دراسات ، العدد 1 ، 2022 ص 527 .

[3]-لويس جان كالفي ، حرب اللغات و سياسات اللغوية ، ترحسن حمزة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2008،ص ص 88-89.

[4]-محمد مالكي، الحركات الوطنية في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994،ص 51.

فالدين الإسلامي في المغرب العربي يمثل الثقافة السائدة والمشتركة بلدان المغرب العربيذلك أن جذور هذا الاشتراك الديني يعود إلى المسلمون الأوائل المكلفون بالدعوة ونشر الإيمان والعلوم الإسلامية إلى المغرب العربي سنة 647م بقيادة عبد الله بن سعداي بعد الهجرة ب 25 سنة ، لكن التاريخ يسجل أن عقبة بن نافع هو الذي قام بتأسيس القيروان سنة 670م ، والتي أصبحت عاصمة إسلامية جديدة .[1]

بالإضافة إلى أن التركيبة السكانية للمغرب العربي تتكون أساسا من العرب والأمازيغ الذين تمازجوا وتعايشوا على مدى ثلاثة عشر قرنا من الفتح العربي الإسلامي للشمال الإفريقي [2].

المطلب الثالث : طبيعة أنظمة الحكم في دول المغرب العربي

تعتبر أنظمة الحكم السياسية من أهم أبرز علم السياسة الحديث الذي يتميز بالتجربة التخصص بحيث أن تحليل النظام السياسي أصبح يمثل حجر الزاوية في فهم وتفسير سياسات الدول الداخلية والخارجية بمنظور مفصل وذلك من خلال معرفة طبيعة ووظيفة نظام الحكم في الدول.[3]

1-المغرب:

تعتبر المملكة المغربية دولة ذات سيادة كاملة لغتها الرسمية هي اللغة العربية وهي جزء من المغرب العربي الكبير ، فالدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة المغربيةكما احتوى الدستور التأسيسي للمملكة المغربية 1962 على العديد من المواد من بينها (القانون الأساسي)، والسيادة للأمة تمارسها بالاستفتاء وبصيغة غير مباشرة على المؤسسات[4]الدستورية ، بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية تساهم.في تنظيم المواطنين

---

[1]– عادل مساوي و عبد العالي حامي الدين ،المغرب العربي التفاعلات المحلية و الاقلينية و الإسلامية– تقرير ارتيادي استراتيجي، مجلة البيان ، العدد 04 ، السعودية،2007،ص 379.

[2]-إلياس بلكاومحمدحراز ،إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي ، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي والبحوث الإستراتيجية المغرب نموذجا ، 2014 ، ص 08 .

[3]-سعيدي ياسين ، مرجع سابق ، ص 83 .

[4]أزقن رونتال ،الإسلام في الدولة القومية الحديثة ، ترجمة محمد داغر ، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2020م ، ص 407.

وتمثيلهم بالإضافة إلى أن نظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب، كذلك يجب على الجميع الامتثال.

للقانون لأنه يمثل إرادة الشعب، وجميع المغاربة سواسية أمام القانون الإسلام دين الدولة،والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة الشؤون الدينية، شعار المملكة (الله ،الوطن،الملك).[1]نظام الحكم في المغرب يعد ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية وللملك واجب التوقير والاحترام، بحيث يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي[2] كما تمثل الفصل 19 من الدستور التأسيسي للملكة المغربية كذلك سنة 1962 أن الملك أمير المؤمنين ورمز الوحدة للأمة وهو الذي يسهر ويضمن الحقوق والحريات والاستقلال والفصل 20 تمثل كذلك في أن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سنا من سلالة الحسن الثاني [3]. كما أن للملك كذلك حق حل مجلسين البرلمان حيث يعتبر للبرلمان مجلسين :

– مجلس النواب الذي يستمد أعضاء منتخبي مجلس النواب الاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات وتنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة أكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتخابات المجلس .[4]

– مجلس المستشارين والذي ينتخب أعضائه بالاقتراع العام المباشر لمدة ست سنوات ويتكون من 90 عضو على الأقل و 120 عضو على الأكثر ، أما عددهم الحالي 120 وهو يضم 6 لجان دائمة من بينهم لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة الفلاحة ويعقد البرلمان جلساته إثناء دورتين في السنة ، ويرأس الملك افتتاح الدورة الأولى[5] .

[1]أزقن رونتال ، مرج سابق ص 407.
[2]الموسوعة العلمية الشاملة شعوب وأعراق أنظمة وقوانين، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت ، 2012، ص 152.
[3]المملكة المغربية، دستور 1992،الفصل 19.
[4]الموسوعة العلمية الشاملة شعوب وأعراق أنظمة وقوانين، مرجع سابق ، ص 152.
[5]يزن خلوق ومحمد ساجد ،السلطة التشريعية وضع السياسة العامة في النظام البرلماني (دراسة مقارنة) ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، 2011م ، ص 398-401 .

يمكن القول أن نظام الحكم في المغرب ملكيا دستوريا ، فالملكية تحكم وتسود ، وهذا ما ذهب إليه الملك الراحل حسن الثاني حين قال :"**إن الشعب المغربي اليوم أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى ملكية شعبية لإسلامية ولهذا يحكم الملك في المغرب ، والشعب نفسه لايستطيع أن يفهم كيف يمكن أن يكون ملكا ولايحكم فلكي يستطيع الشعب... وتكون الدولة محكومة يجب أن يعمد الملك وأن يأخذ من يديه سلطاته ويتحمل مسؤولياته**"[1] .

2- ليبيا :

لقد كان نظام الحكم في ليبيا ملكي ، لكنه لم يستمر طويلا ، إذ تعرض لانقلاب عسكري قاده مجموعة من الضباط الأحرار في سبتمبر 1969م بقيادة الملازم أول معمر القذافي الذي أعلن وقادته بأن النظام في ليبيا هو نظام جمهوري [2]. بحيث استطاع القضاء على نظام الحكم الملكي الذي كان تحت قيادة الملك إدريس السنوسي [3] .

لقد مرت ليبيا بمرحلتين منذ حصولها على الاستقلال ، حيث تعتبر المرحلة الأولى هي مرحلة المالكية (1951-1969)، أما المرحلة الثانية هي مرحلة العهدالجماهيري(1969-1988) إذ تميزت المرحلة الأولى وهي المالكية بالسيادة لله وهي بإرادته وديعة للأمة وبالتالي فهي مملكة فيدرالية، أما المرحلة الثانية تميزت بالنظام الجديد حيث جاء في الدستور الجديد (أن مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية ويباشر أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب وله بهذه الصفة أن يتخذ كافة التدابير التي يراها ضرورية ولايجوز الطعن فيما يتخذه مجلس قيادة الثورة من تدبير أمام أي جهة) [4]

[1]-علي خليفة الكواري ، الديموقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004م ، ص ص 190-191 .

[2]-منى حسين عبيد ،أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا ، دراسات دولية ، العدد 51 ، بغداد ، ص 33 .

[3]صادق حجال ، ليبيا وإشكالية بناء الدولة والأمة 1951- 2017 ، مركز الكتاب الأكاديمي ، 2019م ، ص 09.

[4]عائشة عباش ، مرجع سابق ، ص 87 .

وخلال الفترة الانتقالية التي أعقبت مقتل معمر القذافي* .[1] أوكلت السلطة التنفيذية مهامها إلى رئيس الوزراء الذي تم تعيينه من قبل المؤتمر الوطني العام ، الذي يعتبر بمثابة سلطة تشريعية وباعتباره هيئة منتخبة ، بحيث انتخبه المواطنون في جوان 2012م والذي أذى اليمين في الشهر الموالي ، بحيث يعتبر هذا الاقتراع أول انتخابات حرة تجرى وتدار في ليبيا منذ أكثر من أربعين عاما.[2]

3-تونس :

عند استقلال تونس سيطر الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة على الحكم وذلك بعد انتصاره على صالح بن يوسف ، حيث انتهج في عملية بناء الدولة التونسية نظام أحادي يمثله الحزب الاشتراكي الدستوري ، والذي قد تحول من حزب سياسي ذات طابع نضالي جماهيري إلى حزب سياسي ذات طابع بيروقراطي يعبر عن مصالح الدولة [3]، حيث أصبحت تحكم تونس بمقتضى الدستور التونسي الذي ينظم موضوع رئاسة الجمهورية واختصاصه في المواد 37 إلى غاية المادة 57 إذ أعطى هذا الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية ، حيث ظلت تونس تحكم على هذا المنوال ، والذي هيمن فيه رئيس الجمهورية على كل الصلاحيات [4].

---

[1]* معمر القذافي : ولد معمر القذافي في مدينة بالقرب من مدينة سرت الحالية ،بحيث تلقى تعليمه في مدرسة إسلامية ثم في مدرسة ثانوية في سبها ومصراتة ثم واصل تعليمه على يد مدرس خصوصي في مصراتة بحيث اهتم بدراسة التاريخ وفي عام 1963دخل القذافي الأكاديمية العسكرية الملكية الليبية في بنغازي إذ تخرج منها عام 1965م ، كما أصبح رئيسا للجنة المركزية لحركة الضباط الأحرار ، ثم أصبح قائدا عاما للقوات المسلحة وفي سبتمبر 1976م أعلن عن تأسيس المؤتمر الشعبي العام ، ثم نصب نفسه رئيسا للمؤتمر سنة 1977م كما أطلق على نفسه لقب زعيم الثورة ، وتم الإطاحة به ومقتله عام 2011م،

1- ينظر: نبيل لزعر ، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، 2019-2020م ، ص 416.

[2]-ياسين سعيدي ، مرجع سابق ، ص 52.

[3]شهرزاد صحراوي ، هيكلية التحول الديموقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة(تونس الجزائرالمغرب)مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2012م ، ص 31 .

[4]عائشة عباش ، مرجع سابق ، ص 88 .

نظام الحكم في تونس نظاما جمهوريا ، وكان يجري انتخاب رئيس الجمهورية في تونس من بين الأشخاص البالغين أربعين سنة من العمر عن طريق الاقتراع العام والمباشر والسري من قبل الشعب ، وعليه أن يؤدي أمام مجلس الأمة قبل تسلمه مهامه اليمين الدستورية : (**أقسم بالله العظيم أن أحافظ على استقلال الوطن وسلامته وأن أحترم دستور البلاد وأن أرعى مصالح الأمة رعاية كاملة**) ، فرئيس الجمهورية في تونس يقوم في ضبط السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها ويساعده في ذلك مجلس الوزراء [1].

عند تولي الرئيس زين العابدين بن علي الذي تولى رئاسة البلد سنة 1987 إتباع إصلاح جذري يعزز الحريات والفصل بين السلطات ، حيث كان هدفه إعطاء صورة جديدة للنظام السياسي يستجيب من خلاله لتطلعات الشعب ، إذ قام بتعديل الدستور وفتح مجال التعددية الحزبية واتخذ العديد من الإجراءات التي تدعم حقوق الإنسان ، وقام بإلغاء محكمة الدولة ، وفي سنة 2002 أمر بإجراء استفتاء دستوري تم من خلاله مراجعة الدستور وعلى إثره وقع إقرار الانتخابات الرئاسية على دورتين مع إحداث غرفة ثانية بالبرلمان [2].

4-موريتانيا :

يعتبر نظام الحكم في موريتانيا نظاما جمهوريا برلماني إسلامي، إذ استقلت عام 1960م كما نص دستور الدولة أن موريتانيا جمهورية إسلامية في مادته الأولى ، وأن الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للشعب في المادة الثانية إذ تعتبر موريتانيا البلد العربي الذي ترتدي جمهوريته رداء الصفة الإسلامية والتي حكمها المختار ولد داده مدة عشرين عاما (1958-1978) ، كما أنها شهدت سلسلة انقلابات عسكرية ، أخرها التي قام بها العقيد أحمد ولد طايع عام 1984م ، كذلك شهدت التعددية الحزبية عام 1991م[3].

---

[1]جاسم خيري عبد الرزاق ، النظام السياسي التونسي بعد التغيير ، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ، جامعة بغداد ص 04 .

[2]منى هرموش ، الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 15 ، جانفي 2017، ص 215 .

[3]أحمد عليل قليل ،التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة ، دار الفارس 2003م، بيروت

كما عرف النظام السياسي في موريتانيا مرحلتين متميزتين منذ استقلاله إلى يومنا هذا بحيث تمثلت المرحلة الأولى بالممارسة الأحادية للسلطة أثناء الحصول البلاد على استقلالها السياسي بحيث تم وضع أول دستور للبلاد في 20ماي 1960 والذي حكم في هذه الفترة المختار ولد داده والذي أطاح به انقلاب عسكري ، إذ تميزت المرحلة كثرة الانقلابات وسيادة النظام العسكري ، أما المرحلة الثانية تميزت ببدء مسار التحول الديمقراطي ، إذ صدر في 20 جويلية 1991 أول دستور ملكي يكرس التعددية والحريات إذ تم تنظيم أول انتخابات رئاسية وتشريعية .[1]

كما استطاع الرئيس معاوية ولد الطايع في بداية التجربة الديمقراطية تطويق أزمات البلاد وتحويل نظامه من النمط العسكري إلى نظام جمهوري مدني ، وذلك بعد إجراء أول انتخابات رئاسية تعددية في البلاد في سنة 1992 ، وانتخابات أخرى بلدية في سنة 1993 بالإضافة إلى انتخابات رئاسية في سنة 2003 ، وانفرد ولد الطايع بالساحة السياسية معتمدا على الجيش وشيوخ القبائل ، كذلك اعتمد الرئيس ولد الطايع على النظام التعددي وحاول الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية ، والسماح بتشكيل أحزاب عديدة ، فجاءت المرحلة الانتقالية إذ قامت وحدات من الجيش الموريتاني للإطاحة به في فجراب 2005 ، بالتحرك للإطاحة بحكمه في أثناء زيارته للسعودية ، ومن بين أبرز قادة الانقلاب العقيد أعلى ولد محمد فال المدير العام للأمن الوطني والعقيد محمد ولد عبد العزيز قائد الحرس الرئاسي والعقيد محمد ولد الغزواني مدير الاستخبارات العسكرية ، حيث قدمت هذه النخب تجربة ديمقراطية نزيهة .[2]

[1]-ياسين سعيدي، مرجع سابق، ص 48.

[2]- هيفاء أحمد محمد، موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني،دراسات دولية ،العدد 42 ،ص 60-62 .

الفصل الثانـي

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه أزمات المغرب العربي : تونس و ليبيا أنموذجا

تمهيد :

تعتبر العلاقات الجزائرية مع كل من تونس وليبيا من أهم العلاقات التي تربط الجزائر مع بلدان المنطقة المغاربية ، وأهمية هذه العلاقات تكمن في بعدها التاريخي الذي يعود إلى غاية الاستعمار الفرنسي ، حيث كان لهذه البلدان دور كبير في مساعدة الجزائر سياسيا وعسكريا ، وقد تطورت العلاقات أكثر عقب استقلال الجزائر رغم بروز بعض القضايا الخلافية بين الجزائر وهذين البلدين إلا أن ذلك لم يؤثر على مسار العلاقات التي تدعمت أكثر بتوقيع العديد من الاتفاقيات في عديد المجالات خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة ، وقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا بهذين البلدين عقب الأحداث التي شهدتها على خلفية أحداث الربيع العربي والتي كان لها انعكاس كبير على مسار العلاقات بينها وبين الجزائر وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل خلال هذا الفصل .

المبحث الأول : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه تونس

تولي الجزائر أهمية كبيرة لتونس للعديد من الاعتبارات ذات البعد التاريخي الذي يمتد إلى غاية الثورة التحريرية ، والدور الذي لعبته تونس في مساعدة جيش التحرير الجزائري ظف على أن الذاكرة التاريخية لكلا البلدين لازالت تستذكر كيف أن دماء الجزائريين والتونسيين امتزجت مع بعضها البعض فيما عرفت بأحداث ساقية سيدي يوسف التي تعتبر واحدة من أكثر الصور المعبرة على روح الكفاح المشترك بين الشعبين الجزائري والتونسي بعد أن قام المستعمر الفرنسي بتوجيه ضربة عسكرية لهذه القرية الواقعة على الحدود الجزائرية التونسية كرد فعل على الدعم التونسي للثورة الجزائرية.

المطلب الأول : العلاقات التاريخية الجزائرية التونسية

تعتبر ساقية سيدي يوسف دالة على عجز وعقم المخططات الاستعمارية الفرنسية الهادفة للقضاء على الروح النظامية بين الشعبين التونسي والجزائري ، وهي أيضا تعتبر من أهم المخططات النضالية الوحدوية بين الشعبين الشقيقين ، فالشعب التونسي قدم بالنفس والنفيس من أجل نصرة الثورة التحريرية الجزائرية وهذه النصرة كتبها التاريخ بدماء شهداء ساقية سيدي يوسف [1]، كما أكدت كذلك على المصير المشترك بين تونس والجزائر وضربت كذلك موعدا مع التاريخ لا فقط لتجسم النضال المغاربي في أسمى معانيه[2].

[1]عبد الوحيد جلامة ،حادثة ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958 قراءة في الأسباب والنتائج ، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية ، المجلد 02 ، العدد 04 ، 2016 ، ص 216 .

[2]-حبيب حسن الولي ، العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف (8 فيفري 1958) جريمة انسانية التداعيات والنتائج على الثورة الجزائرية ، تونس ، ص 255 .

كما أن من الاعتبارات التي تجعل الجزائر تولي اهتماما بتونس نجد أن تونس هي جزء من أربع محاور تدخل في ضمم اهتمام الجزائر والسياسة الخارجية الجزائرية وهي المحور المغاربي ، المحور العربي ، المحور المتوسطي ، كما يلعب البعد الجغرافي دورا كبيرا في اهتمام الجزائر بتونس والتي تشترك مع الجزائر من جهة الشرق شريط حدودي يبلغ طوله 1034 كلم^2 مما يجعل الجزائر عرضة للتأثر لأي تغيير للدولة الجارة [1].

بالنسبة للتعاون الثنائي فمنذ الاستقلال بذلت الجزائر مجهودا ت جبارة للتسوية النهائية لمسألة وترسيم الحدود مع الدول المجاورة بعيدا عن المطالبة بمساحات جغرافية خارج حدودها ، فقد وقعت الجزائر مع تونس سنة 2002م اتفاقية حول ترسيم الحدود بوضع إجراءات تهدف إلى تأمين هذه الأخيرة ، حيث أنه لايكفي ترسيم الحدود وجده بل يجب ضمان الأمن في ظل تزايد التهديدات العابرة للحدود والمتمثلة في الإرهاب والهجرة الغير شرعية ، كما تساهم عملية ترسيم وتعليم الحدود في تحويل هذه الأخيرة من حواجز إلى ممرات لتقديم المساعدة والإدماج الجهوي إذ في هذا الاتجاه أنابيب الغاز العابرة على الأراضي المغربية والتونسية والتي تساهم في تدعيم العلاقات بين البلدين في مجال الطاقة فيما يخص مكافحة الإرهاب ففي المؤتمر الجهوي الإفريقي المنعقد بوهران في 10 سبتمبر 2013م أشار المدير العام للأمن الوطني السيد عبد الغني الهامل إلى أن هناك تعاون ومساعدة أمنية بين مختلف الأجهزة الأمنية الجزائرية ونظيرتها التونسية[2].

[1]-عبد الكريم سبع وأمال ترغيني ، أبعاد اعتماد الجزائر على الدبلوماسية الاقتصادية تجاه المغرب العربي- دراسة حالة تونس (مداخلة في الملتقى الوطني حول الجزائر وإشكالية الأمن والتنمية في الجزائرالإقليمي المحددات – التحديات –الأفاق) ، جامعة محمد دباغي سطيف ، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص 09

[2]-محمد مسعود بنقطة ، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي ، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي ، جامعة الجزائر 03 ، قسم العلوم السياسية ، 2014 م ، ص 250 .

1- المؤسسات الاقتصادية ودورها في توطيد العلاقات المغاربية:

تعود الجذور الأولى لفكرة التعاون المغاربي منذ الاستقلال ، إلى الفكرة الأولى للإتحاد المغاربي في ظل النضال المغاربي المشترك ضد الاستعمار من أجل نيل الاستقلال وقد بدأت هذه الدعوة خارج المنطقة ثم انتقلت إلى داخل المنطقة المغاربية فترة الثلاثينات من القرن الماضي ، حيث تتفق معظم الدراسات على أن التكامل الاقتصادي بين مجموعة من البلدان سهل من عملية حل المشاكل التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية لهذه البلدان خاصة المشاكل التي تنتج عن ضيق الأسواق الداخلية وقلة عوامل الإنتاج والمشاكل المالية التي تؤثر وتعيق مشاريعهم التنموية .

استمرت فكرة تبلور مفهوم المغرب العربي كوحدة إقليمية خلال العقود المتتالية حيث كانت المرحلة التأسيسية لمؤتمر المغرب العربي الذي انعقد بالقاهرة في فيفري 1947م وتجسدت هذه الفكرة على أرض الواقع في 1958م إلاأن الميلاد الرسمي للفكرة يعود إلى مؤتمر طنجة المنعقد في أفريل 1958م وهو الذي يشمل المنظمات الثلاث ، جبهة التحرير الوطني بالجزائر ، حزب الاستقلال في المغرب والحزب الدستوري الجديد في تونس حيث قررت الأحزاب أنه بعد الاستقلال أن الجزائر تستوجب جهودها تبني الوحدة المغاربية ومن هذا المنطلق أدركت البلدان المغاربية أنه لا يمكن أن تكون قطرية ضعيفة فالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية أكبر من أن تواجهها دولة لوحدها وبالتالي وقعت اتفاقية الرباط سنة 1963م والتي نصت على تحقيق التوازن في سياسة البلدان الثلاث (المغرب تونس والجزائر)[1].

[1]-الإتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع والمتحصل عليه https://wwwaljazeeraتاريخ الإطلاع 06- 04 2023 م على الساعة 52 :15 .

2-الجغرافيا السياسية للجزائر وتونس:

أ-الزعامة الإقليمية للمنطقة (التعاون الثنائي بين الجزائر وتونس):

إن وجود دولة قوية أو منطقة هي من العوامل لتحقيق الأمن واستمراره ، فهي المؤهلة للقيام بعملية تجميع الأطراف وترغيبهم بمختلف الوسائل للحاق بالتجمع ، وتكون على استعداد للعب دور القدوة والنموذج والتضحية بقدر من المكاسب الاقتصادية من أجل المصالح الكلية للتجمع فيما يخص دول المغرب العربي فإن معظم قادة هذه الدول قد تطلعوا لتولي دور الزعامة ، وهو الشيء الذي بالمنطقة الاستقرار نتيجة للصراعات والأزمات والتي كان سببها تعدد الأقطاب ، ومن بين هذه الدول الجزائر التي اكتسبت دور دولي متميز بين دول العالم الثالث بالنظر لمساحتها الشاسعة ومواردها الطبيعية من النفط والغاز ومن هنا كان طموحها الاقتصادي والسياسي على مستولى المغرب العربي باعتبارها تمثل منطقة مصالحها الأمنية والحيوية ، وكانت الجزائر حريصة في عهد الرئيس بومدين على امتداد إستراتيجية تهدف إلى بناء الذات أولا وتحصين الاقتصاد قبل التفكير في التجمع الذي يجب على الجزائر أن تدخله وهي قوية بإمكانها أن تتسع اقتصاديا على الأطراف الأخرى، وبالرغم من أن تونس تعد أصغر الأقطار من حيث عدد السكان والمساحة مقارنة بالجزائر والمغرب ، فإن ذلك لايمنع الرئيس بورقيبة من التطلع بالدور القيادي ، والذي خلفه في ذلك الطموح الرئيس بن علي الذي طرح أفكارا جديدة منها سياسة الخطى الثابتة بدلا من المرحلية في بناء المغرب العربي، وكذلك تصور المغرب بلا حدود.

ب الأهمية السياسية : اتسم النموذج الجزائري في هذا الصدد بأسلوب الإدارة المركزية والاقتصاد الموجهغيرأنه مع تغيير الظروف الداخلية والخارجية ، عرفت الهياكل السياسية والاقتصادية تحولات[1] هامة على مسار التنمية مع إعطاء مزيد من حرية

[1]-مسعود بنقطة ، مرجع سابق ، ص 179 -179 .

العمل للقطاع الخاص ، أما تونس فبعد أن حاولت خلال العقد الأول من الاستقلال إتباع منهاج اشتراكي بدأت تتبع سياسة ليبرالية في السبعينات واتجهت في الثمانينات إلى الأخذ بالسياسة المتكاملة للإنفتاح الاقتصادي .

ج–الأهمية الاقتصادية:إنالواقع الاقتصادي لبلدان المغرب العربي لا يدعو للتفاؤل لعدة عوامل منها :

– عدم التفكير الجدي في سياسة اقتصادية تكاملية في الميدان الصناعي .

– ضعف نسبة التبادل التجاري لأقطار المغرب العربي .

– ارتباط كل دولة مغاربية فيما يخص التجارة الخارجية بالدول الغربية .

– التبعية الغذائية الراجعة لعدمتطوير الفلاحة بصفة عامة والحواجز الجمركية .

– عدم وجود أهداف مشتركة والتفكير من زاوية المصلحة القطرية الضيقة[1].

د–الأهمية الاجتماعية والثقافية :

إن الوحدة الثقافية شيء حاصل ومكتسب بالنسبة لأبناء المغرب العربي وكذلك كعنصر أساسي في تشخيص هوية المغرب العربي ، فالثقافة أيضا كان لها دور عبر المراحل التاريخية ، بحيث كان لها تأثير إيجابي بالنسبة لتهيئة التجمع الإقليمي والمغرب العرب كمجال حضاري يحتوي على مقومات موحدة ، وكذلك فيما يتعلق بالتاريخ والدين واللغة فهم كلهم في إطار الإنتماء الحضاري والعقائدي والهوية العربية الإسلامية [2].

[1]-محمد مسعود بنقطة ، مرجع سابق ، ص 176-179 .

[2]- المرجع نفسه ، ص 179 .

3-التعاون الثنائي بين الجزائر وتونس:

-طبيعة التعاون: تعد تونس الدولة الأكثر توافقا دبلوماسيا مع الجزائر نتاج الدعم الكبير المتبادل بين النظامين لكلا الدولتين ، وبذلك بتميز السلوك أو التعاون السياسي بأنه ذو بعد تعاوني وبعد تكاملي ، إذ تعتبر هذه الطبيعة قديمة رغم ما شابهها في بعض المحطات من تضارب في المصالح .

- التعاون والتكامل الأمني والإقليمي: تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية هي ذات منحى تعاوني تكاملي حيث يصرح الرئيس بوتفليقة بقوله:" **إن مسعى الجزائر الدولي كان باعثة على الدوام الحرص على ترقية تعاون دولي يقوم على مبدأ التشاور والاستشارة وهنا سعيا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وعلى تثمين أوجه التكامل بين البلدين كافة** ".

تربط الجزائر بدول المغرب العربي علاقات تاريخية وثقافية واستراتيجية مبنية على الأخوة وحسن الجوار والتضامن والتعاون والاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فهذه الدول مجال أمن لكن هذا التصور مشروط وله مخطط وبرنامج محددا جزائريا حسب تصور الرئيس بوتفليقة ب " **نحن الآن نرأس الاتحاد وفي الوقت نفسه لا تريد أن تقفز فوق المشاكل وأن تطلع للطابق 50 من العمارة ونحن في الطابق السفلي تريد أن تكون العلاقات الثنائية بين دول الاتحاد واضحة وإلا كيف يمكن لنا أن نبني هياكل جماعية وعلاقات ثنائية مهمة ويسودها الغموض** ".

- أطر وآليات التعاون الثنائي بين البلدين: ارتكز التعاون الثنائي بين البلدين على عدد من الآليات الثنائية أهمها:[1]

- الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين البلدين: يتجاوز عدد الاتفاقيات والبرامج المبرمة بين البلدين منذ 1963م ما يفوق 115إتفاقية من أهمها اتفاق يتعلق بإنشاء لجنة مشتركة

[1]-مهدي فتاك، مرجع سابق، ص 68-63-89.

بين الحكومتين للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني سنة 1970م، معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون سنة 1970م معاهدة الإخاء والوفاق سنة 1983م،ناهيك عن الاتفاقيات المبرمة في شتى القطاعات الاقتصادية الثقافية، العلمية والفنية، إذ يعكس هذا الحجم الكبير من اتفاقيات إرادة البلدين لتطوير التعاون والتنمية وطغيان البعد التقني والوظيفي حيث انه من بين 15 اتفاقية تم إبرامها في الفترة 1999 إلى 2009م.

هناك 13 اتفاقية تتعلق بالقطاعات الوظيفية المسيرة للحياة الاقتصادية بكل مجالاتها الصناعية والزراعية والسياحية والمالية والحياة الاجتماعية.

– الزيارات المتبادلة: تعتبر تبادل الزيارات الرسمية مؤشرا هاما من مؤشرات الطابع التعاوني ما بين الدول لما تمليه من ديمومة التشاور والتجاور والتقارب، كما حرص طرف العلاقة في هذا الإطار على ضمان وتيرة التواصل الدبلوماسي بينهما سواء على مستوى القادة أو وزراء الحكومات أو القطاعات الوزارية المختلفة.

– اللجان المشتركة: تبرز اللجان المشتركة في شكل هرمي حيث تلعب هذه اللجان دورا مهما في تنسيق السياسات القطاعية بين الجانبين والارتقاء بالتعاون الثنائي بينهما إلى مستوى تطلعات البلدين، وتتألف هذه اللجان من اللجنة المشتركة الكبرى وهي أعلى جهاز ثنائي ينظم العلاقات التعاونية حيث تأسست هذه اللجان بتاريخ 06 جانفي 1970م،منبثقة عن معاهدة حسن الجوار والتعاون المبرم نهاية 1969م وتجمع سنوي.برئاسة الوزير الأول التونسي والحكومة الجزائرية، يليها التشاور السياسي.[1]

الذي استحدث في 1 جوان 2000م كما تجتمع سنويا بإشراف وزيري الخارجية للبلدين، فاللجنة المتابعة نهاية باللجان القطاعية أهمها اللجنة الفنية المشتركة

[1]-مهدي فتاك ، مرجع سابق، ص ص 91- 95 .

للطاقة،اللجنة الفنية المشتركة لمتابعة التعاون الصناعي اللجنة الفنية المشتركة لتنمية المبادلات التجارية.

– التبادل التجاري: بشكل الاتفاق التجاري إحدى الركائز الأساسية التي تحكم العلاقات التجارية التونسية الجزائرية، فالاتفاق يعتبر الإطار القانوني يكفل التحفيز رفع حجم المبادلات التجارية والتمهيد لأفق سوق موحدة بين البلدين وتشجيع الاستثمار المشترك[1]

– الجزائر وتونس في إطار التنسيق الأمني والإقليمي والارتقاء بالتعاون الاقتصادي:

قررت الجزائر وتونس زيادة التعاون الأمني والإقليمي بينهما والارتقاء بالتعاون الاقتصادي بما يتفق مع الشراكة المتميزة التي قررتها البلدان التي شهدت دفعا منذ موجة الربيع العربي[2].

إذ قال رئيس الحكومة التونسية الحبيب بورقيبة في ختام زيارة رسمية إلى الجزائر استمرت يومين بحثا عن ملفات بخصوص التعاون الاقتصادي حيث أكد أن بلاده تبحث عن الارتقاء بالعلاقات مع الجزائر إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية المتميزة في كافة المجالات، وقال إن هذه العلاقة تجسدت في كثافة التشاور والتنسيق حول مختلف أوجه التعاون الثنائي وكذا القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما قال رئيس الوزراء عبد المالك سلال إن زيارة الحبيب إلى الجزائر تعكس بصدق المستوى المتميز الذي بَلغتْهُ العلاقات بين البلدين، وقال إن الزيارة تأتي في طرف إقليمي يتسم بتزايد المخاطر الأمنية وتنامي الإرهاب والتطرف بما يعتمد أمن منطقتنا واستقرارها الأمني الذي يدعونا إلى مزيد من التنسيق والتشاور وتكثيف التعاون والعمل المشترك قصد إيجاد أنسب الحلول والسبل الكفيلة لمواجهتها، كما تشكل هذه الزيارات[3]

---

[1]-مهدي فتاك، مرجع سابق، ص ص91-95 .

[2]-الجزائر وتونس تقرران زيادة التنسيق الأمني والإقليمي والإرتقاء بالتعاون الإقتصادي المتحصل عليه https://arabic.news.cn/arabic 2015-05-18تاريخ الإطلاع 09-04-2023 على الساعة15 : 15.

3 المرجع نفسه .

محطة هامة للنظر سويا في استراتيجية التعاون بين البلدين وصياغة التوجهات العامة التي من شأنها تأطيرالعلاقات الثنائية والمضي بها، وقال إن اكتمال اللجان القطاعية المشتركة يعطي دفعا جديدا للتعاون الثنائي في مجالات حيوية كالطاقة والتجارة والسياحة والصناعة المقرر عقدها قريبا تمهيدا لانعقاد الدورة ال 20 للجنة المشتركة الكبرى كما أكد أن الدورة المقبلة ستتيح الفرصة للقاء مجد يؤسس لمرحلة جديدة من عملنا المشترك في إطار شراكة استراتيجية شاملة وكذلك ارتقاء المتعاملين الاقتصاديين ورجال الأعمال في البلدين بعلاقاتهما الثنائية إلى مستويات أعلى لمواجهة التطورات المسارعة التي تميز المرحلة الراهنة.

كما التقى كذلك نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الجزائري الفريق أحمد قائد صالح لوزير الدفاع التونسي فرحات الحرشاني ،حيث بحث معه عن حالة التعاون العسكري الثنائي وسبل تطويره وتنميته بما يخدم المصالح المشتركة لجيش البلدين الشقيقين كما عكف الطرفان من أجل إضفاء تنسيق أكثر في مجال التعاون الأمني ، أما في مجال التعاون في مجال مكافحة الإرهاب أكد الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية والتعاون الدولي عبد القادر مساهل عقب المباحثات التي أجراها مع نظيره التونسي تهامي وجود تنسيق كامل بين الجزائر وتونس لتأمين حدودنا المشتركة ، كذلك أعلن وزير التجارة الجزائري عمارة بن يونس اجتماعا بين اقتصاديين جزائريين وتونسيين قبل 2015م يرمي إلى تطوير التعاون الثنائي مشيرا إلى أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس تفوق 2 مليار دولار أمريكي سنويا.

وقد دخل اتفاق تجاري تفاضلي بين الجزائر وتونس حيز التنفيذ في 2010م يهدف لتسهيل تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري والذي يهدف إلى إرساء منطقة للتبادل1

[1] الجزائر وتونس تقرران زيادة التنسيق الامني والاقليمي والارتقاء بالتعاون الاقتصادي ، مرجع سابق .

الحر بين البلدين إذ ينص الاتفاق أيضا على الإعفاء الأمني للجمارك والرسوم حسب قوائم محددة للمنتجات المتبادلة[1].

-المساعدات الجزائرية تجاه تونس:

وقعت الجزائر وتونس اتفاقية يودع بموجبها بنك الجزائر المركزي 100مليون دولار لدى البنك المركزي التونسي ، كما تم الاتفاق على تقديم قرض ومساعدة مالية لتونس بقيمة 50 مليون دولار بحسب وسائل الإعلام ، وذلك بمناسبة زيارة رئيس الحكومة التونسية مهدي جمعة ، بحسب وكالة الأنباء الجزائرية ، كما وقع اتفاقية الوديعة محافظ بنك الجزائر محمد ومحافظ بنك المركزي التونسي الشاذلي العيادي، وكذلك وقع وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة ونظيره التونسي موتجي حامدي على بروتوكول مالي يتعلق بمنح قرض للجمهورية التونسية من طرف الجزائر، بالإضافة إلى منح مساعدة مالية غير قابلة للاستيراد ، والذي لم يعلن عن قيمة القرض ولا عن قيمة المساعدة المالية[2]

المطلب الثاني: موقف الجزائر من الثورة التونسية 2011

كانت بداية 2011 ميلاد أكبر الاحتجاجات الشعبية في تاريخ الوطن العربي، وهي ما سميت فيما بعد بالربيع العربي، حيث أثبتت هذه الثورات العربية عن فاعليتها وقدرتها على إحداث التغيير والإطاحة بأعرق الأنظمة التسلطية وذلك غرارا ما حدث في تونس حيث انتشرت موجة هذه الاحتجاجات تمس تقريبا جل البلدان العربية حتى أطلق عليها البعض اسم الموجة الرابعة من التحول الديموقراطي [3]

---

[1]-الجزائر وتونس تقرران زيادة التنسيق الأمني والإقليمي والارتقاء بالتعاون الاقتصادي، مرجع سابق.

[2]-الجزائر تقدم قرضا إلى مساعدة مالية لتونس وتودع 100 مليون دولار في بنكها المركزي المتحصل عليه من الموقع

http : //www .france 24 .com تاريخ الإطلاع 09- 04- 2023 على الساعة 15:30 .

[3]-بالعربي علي ، الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة وهران ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013 -2014 ، ص 04 .

1-أسباب الثورة التونسية:

لعلَّ السبب الرئيسي لهته الاحتجاجات هو محمد البوعزيزي، إذ كان المحفز للثورة التي ألت سميت في تونس ومصدر الهام للحركة المؤيدة للديموقراطية التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2011م ، والمعروفة باسم الربيع العربي حيث كان البوعزيزي رجل يعمل بجد ، كذلك يعتبر المعين الرئيسي لأسرته منذ أن كان عمره 10 سنوات من خلال بيع الفواكه في السوق ، إذ غادر المدرسة في سن 19 حتى يتمكن من إعالة أشقائه الأصغر سنا في تعليمهم ، وتوفي البوعزيزي في 4جانفي 2011م عن عمر ناهز 26 عاما ، بعد أن أشعل النار في نفسه احتجاجا على النظام الذي منعه من كسب لقمة العيش ، ولطالما كان ضحية موظفي إنقاذ القانون التونسي الذين قاموا بتعزيمه ومصادرة منتجاته ، إذ تعتقد عائلته أن الإذلال وليس الفقر الذي أدى به للتضحية بنفسه بعد أن ذهب للبحث عن العدالة ، ولكن تم رفضه ، كما صب البوعزيزي الوقود على نفسه إذ أشعل اللهب خارج بوابات مبنى المحافظة في مدينة سيدي بوزيد الصغيرة ، كما كان رجلا يتمتع بشعبية ومعروف بمنحه المنتجات مجانا للأسر الفقيرة ، ولقد ضربت هذه المحنة على وتر حساس لدى أخرين كثيرين ، حيث دفع تصرفه إلى اندلاع الاحتجاجات التي انتشرت بسرعة وسط كافة أطياف التونسيين الذين خرجوا إلى الشوارع ضد حكومة فاسدة وارتفاع معدلات [1] البطالة وفرض قيود على حريتهم ، كما كان ولا يزال البوعزيزي على قيد الحياة يصارع الموت وملفوفا في الضمادات من الرأس ، وعندما بدأ النظام الاستبدادي للرئيس زين العابدين بن علي والذي تولى السلطة منذ عام 1987م ففي السقوط بعد عشرة أيام من

[1]-محمد البوعزيزي المحفز لثورة الياسمين في تونس المتحصل عليه من https://www.europarl.eurpa.eu/cms data/2004/2011-bio-in-Arabic-M-Bovazi/ 60 تاريخ الاطلاع 11-04-2023 على الساعة 6:15.

وفاة البوعزيزي أجبر بن علي على الاستقالة ومغادرة البلاد بعد أن نظم المتظاهرون مسيرات في تونس، إذ الكثير منهم يحمل صورة البوعزيزي ، حيث حفز تصرفه الثورة الشعبية التي هزت الحكومات الاستبدادية في تونس وأماكن أخرى في العلم العربي حيث انتشر الوعي بين الشباب العربي ، كما تمكنوا من التعبير عن إحساسهم والكفاح من أجل كرامتهم في مواجهة الظلم والفساد والحكم الاستبدادي، إذ يعتبر الربيع العربي والتفاؤل الذي رافقته مبكرا وانعكست بعض مكاسبه ، ولكن تونس مسقط رأس البوعزيزي تواصل بإصرار السير في طريقها نحو الديموقراطية وحرية الفكر على الرغم من الهجمات الإرهابية المميتة والمخاوف الأمنية [1]

2-التحدي الأمني في تونس وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري:

في ظل التحولات السياسية في تونس فإن الجزائر تقوم بمجموعة من الأعمال والمجهدات في إطار حماية الحدود الشرقية المجاورة لتونس، وذلك بتكثيف تواجدها العسكري والأمني ولاستخباراتي على الحدود وذلك بنشر قوات إضافية كبيرة على الحدود مع تونس وتكثيف العمل الأمني لإحباط أي عملية تحاول من شأنها المساس بالأمن الوطني وأمن المجتمع والأفراد وبالتالي أن الحدود الشرقية بالنسبة للجزائر تمثل المنطقة الأكثر استقرارا للأمن قبل اندلاع الأحداث في تونس مع نهاية 2010م وبعد ظهور العمل الإرهابي الذي يهدد أمن الجزائر ، قامت الجزائر بتكثيف جهودها العسكرية والأمنية على الحدود الشرقية والذي نتج فيها ازدياد التحاق الشباب التونسي بالجماعات الإرهابية،كما عرفت تونس تزايد نشاط التهريب على حدودها مع ليبيا خاصة نشاط الجريمة المنظمة من تهريب المخدرات والأسلحة،كذلك تهريب الأسلحة من ليبيا إلى تونس في ظل الاستقرار، وبالتالي الانفلات الأمني يمثل تهديد مشترك بالنسبة للبلدين ويقلق الدولة الجزائرية بسبب الوضع في تونس ، إضافة إلى ضعف

[1]-محمد البوعزيزي المحفز لثورة الياسمين في تونس، مرجع سابق.

[2] معبد فهد ، المقاربة الجزائرية في الجوار الاقليمي ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ص 48-51 .

المنظومة الأمنية والخبرة العسكرية للجيش والأمن التونسي في مواجهة [2]هذه التنظيمات وبالتالي الأجهزة الأمنية والجيش التونسي يحتاج إلى تدريب فعال لمواجهة رهانات المرحلة الراهنة والقادمة فمنذ أن شهدت تونس أحداث 2011م عرفت نوع من الاضطرابات التي كان لها انعكاسات على الوضع الداخلي للمنطقة وعلى دول الجوار في ظل المتغيرات الأمنية الراهنة ولعل الجزائر الأكثر المتأثرين بذلك وهذا ما جعل الجزائر تتبنى مجموعة من الآليات والاستراتيجيات لمجابهة التدهور الأمني في تونس والتي تتمثل في :

– تحسين ظروف المعيشة لسكان المناطق الحدودية إلى جانب ذلك المساهمة في بناء مشاريع التشييد الجهوية والإقليمية، وذلك إدراكا من الجزائر من خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بان الفقر والجهل من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب.

– إقامة مشاريع تنموية لامتصاص ظاهرة البطالة.

– دور الوساطة والتفاوض في مكافحة الإرهاب العابر للحدود باتخاذ تدابير جديدة لترقية المصالحة الوطنية، واستفادة كبار القادة الإرهابيين من هذه السياسة.

– الاتفاق الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا من أجله تعزيز أمن الحدود.[1]

– اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب على الشريط الحدودي.

– التعاون المالي بالإضافة إلى تزويد المدن الحدودية بالغاز الطبيعي وتطبيق اتفاقية التبادل التجاري بين البلدين.

–زعامة الحدود التلية لمواجهة التهديدات من خلال دمج الحكومة الجزائرية ووسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياستها الأمنية وذلك باستفتاء أمن الحدود إلى التكنولوجيا الحديثة والرقمة الالكترونية وكذا المعلومة الجغرافية لمواجهة التهديدات بشكل مرن واحترافية[2]

---

[1] -مْعبَّد فهد، مرجع سابق، ص 48 -51.

[2]- مرجع نفسه، ص 51.

3-الموقف الجزائري من التطورات والأحداث السياسية في تونس:

بداية تشير إلى أن الثورة التونسية طرحت نوعين من التحديات أولا أنها منحت الفرصة لحزب إسلامي هو حزب النهضة لممارسة السلطة التنفيذية في بلد كانت تكنه الحاكمة نشاط المؤسسة الجزائرية عداءها للتيار الإسلامي ، ولم يكونوا متوقع لان ترحب الجزائر بالترويكا التي تقودها النهضة والتي شكلت الحكومة بعد انتخابات أكتوبر في تونس ، وثانيا أدى انتشار الفوضى واضطراب الوضع الأمني في تونس بعد الثورة إلى إضعاف السيطرة الأمنية على الحدود الشرقية للجزائر التي كانت دائما جدودا أمنية ونتيجة لهذه التحديات اتسم الموقف الجزائري بالحذر والترقب فقد التزمت الجزائر الصمت مطولا بحجة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما اتسم رد فعلها بالتريث ، ففي الفترة الأولى قبل أن تحسم النتائج كان من الضروري عدم إبداء أي رأي يعد متسرعا في وقت لاحق لكن بعد سقوط الأنظمة لم تزل حيرتها نظرا أن الفترة الانتقالية لم تحصل أي نوع من التأكيدات لنوع الأنظمة القادمة وأيديولوجياتها ونظرتها للجزائر والقضايا التي تهمها .[1]

لكن بعد ذلك أبدت السلطة دعمها للشعوب حيث جاء في خطاب الرئيس بوتفليقة بخصوص تونس "**إن الشعب التونسي أهل الإعجاب بما أبلاه من عزيمة وإقدام على استرجاع زمام مصيره معولا على إجماع وطني لا يتزعزع**".

كما ذكر في نفس الخطاب بأهمية هذه النقلات الديمقراطية لاستئناف الاتحاد المغاربي ربما هذه أحد الأسباب التي أدت إلى تغيير الموقف الجزائري فضلا عن الثورة التونسية والتي أثبتت لاحقا أنها لا تشكل تهديدا ، ولا تسبب ضررا للجزائر ، كما تنظر الجزائر إلى تونس مستقرة ، إذ تشكل عمقا استراتيجيا ضد التهديد المتصاعد للجهادية العابرة للحدود والتي تستخدم ليس كقاعدة لزعزعة استقرار المنطقة ، كما

[1]-زينب فريح،السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة دراسة في ملامح الاستمرار والتغيير، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 03،2018، ص 892 -897 -911.

لعبت الجزائر دورا مهما خلق الكواليس في تحقيق الاستقرار خلال عملية الانتقال السياسي ، بما في ذلك التدخلات الحاسمة خلال الأزمة بين أحزاب المعارضة و الحكومة التي تقودها النهضة عام 2013م وما تلا ذلك في حوار وطني ، كما أنها منحت تونس 200 مليون دولار على شكل قروض وودائع في ماي 2014م ، كذلك عززت التعاون القوي بين البلدين في مجال الإرهاب والأمن عبر الحدود ،كما تنظر الجزائر إلى افتقار تونس للخبرة في محاربة التهديد الجهادي وحماية الحدود البالغ طولها 965 كلم على أنها فرصة لزيادة التعاون ، وتعميق سياسة الجوار فقالت الجزائر التوقعات بأنها ستسعى إلى تفويض النفوذ السياسي في تونس جزئيا ، لأن حركة النهضة لم تبني مقاربة متشددة وتعاملت بحزم أكبر مع المجموعات المتطرفة . وفي فيفري قام الرئيس الباجي قايد السيسي بأول زيارة رسمية له إلى الخارج فكانت إلى الجزائر من أجل تعزيز التعاون بين البلدين [1]

أما منصف المرزوقي* [2]أنه وضح بخصوص العلاقة بين البلدين وموضحا"**بكل صراحة الإخوة الجزائريين لم يضرونا مثلما تضررنا من إخوة آخرين، كنت أتمنى تحريك الاتحاد المغاربي لأنه لو يفتح هذا الفضاء فستحل الكثير من مشاكلنا الاقتصادية في تونس، وعلى كل حال الجزائر بالنسبة لنا دائما بلد مهم ومساعد**".[3]

أما المتغير الأمني وقد برز هذا المتغير منذ ما عرف بالربيع العربي التي كانت تونس أول دولة عربية تنطلق منها موجة الربيع العربي والتي أتت كما ذكر على نظام حكم زين العابدين بن علي وما أنجز عن ذلك من تنسيق أمني بين الدولتين خصوصا وأن

---

[1]-زينب فريح، مرجع سابق ،897 -911.

[2]*-منصف المرزوقي: هو رئيس تونس الأسبق والحقوقي المعارض لنظام زين العابدين بن علي، وطبيب الفقراء المشهور ولد منصف في قرية فقيرة في ضواحي مدينة قرمبالية، جنوب تونس العاصمة في ولاية نابل في نهاية الحرب العالمية الثانية في سنة 1945،وأده مناضل في صفوف الحركة الوطنية، كان يحب القراءة حيث تعلق بجدته، كما تلقى تعليمه في البعثة الفرنسية ليسيه رينجو في مدينة طنجة مدة ثلاث سنوات، وفيها حاز على الباكالوريا.

ينظر: معطي منجب وعبد اللطيف الحماموشي، مرجع سابق، ص 07 -13 -22.

[3]-المرزوقي الثورة التونسية حققت نصف أهدافها المتحصل عليه من الموقع .http ;//www.aa.com تاريخ الاطلاع 03 -04- 2023 على الساعة 30 : 02 .

الأحداث أخذت منحى أخر، حيث بالتزامن مع تلك الأحداث أفرزت الثورة الليبية التي أدت إلى سقوط نظام معمر القذافي جملة من التهديدات الأمنية ، التي جعلت الجزائر تسارع حق تشييد قبضتها الأمنية على الحدود الشرقية ، وفي سبيل ذلك عملت على تعزيز تعاونها وتنسيقها الأمني مع تونس خوفا من أن يطالعها نفس مصير ليبيا وهو ما كان سيكون له ارتدادات أمنية خطيرة على الأمن القومي الجزائري[1] .

[1]-عبد الكريم سبع وترغيني أمال ، مرجع سابق ، ص ص 09-10 .

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه ليبيا

تعتبر العلاقات الجزائرية الليبية واحدة من أكبر العلاقات الإفريقية والعربية والمغربية التي تمتلك سجلا تاريخيا حافلا ، والذي يعود إلى ما قبل فترة الاستعمار الفرنسي ومن ثم تعززت العلاقات أكثر فأكثر بسبب اشتراك البلدين بنفس المصير إذ أن الدولتان كانتا يقعان تحت الاستعمار رغم اختلاف الدول المستعمرة ، ومن ثم ازدادت متانة العلاقات أكثر بفضل الدعم الذي وفرته ليبيا للثورة وقضية الجزائرية كما تجسدت أشكال الدعم الليبي للثورة الجزائرية في استضافة ليبيا الحكومة الجزائرية المؤقتة ، أي عندما تكونت الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة الرئيس فرحات عباس في سبتمبر 1958م كانت ليبيا من أول الدول التي اعترفت بها ، وأصبحت البعثة الجزائرية تدعى لحضور المناسبات الرسمية مثل باقي البعثات الدبلوماسية المعتمدة ، وما إن أحذ لهيب الثورة التحريرية يتبع في الجزائر وينتشر في كل مكان حتى أخذ بالأخوة في العروبة والإسلام ، حيث يعلنون عن مواقفهم تجاهه ويؤكدون بأقوالهم وأفعالهم أن الثورة ثورتهم وكذا الدعم المادي والمعنوي لها بمختلف أشكاله.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الليبية أثناء حكم القذافي

في ظل التجارب الوحدوية في المنطقة العربية عامة والمغرب العربي خاصة وفيما يتعلق بالجزائر رغم التقارب الإيديولوجي (فترة هواري بومدين) والمواقف المتقاربة من القضايا العربية والدولية، إلا أنهما لم يصلا إلى تحقيق وحدة بينهما، ورغم الاتفاق في ميثاق حاسي مسعود في 8 أفريل 1973 ، فالجزائر تريد أن تكون ليبيا حليفة لها اقتصاديا وسياسيا ، وفي نفس الوقت موقف الجزائر لم يكن واضحا رغم خطابها السياسي الذي ينادي بمبدأ الأمة العربية ، فهي تؤكد أن الجزائر جزائرية .[1]

[1]-أعمار أتيهجمعة،السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية للفترة 1969 -1977، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1994 -1995، ص 105.

وعلى مستوى المغرب العربي نادت بمغرب الشعوب وساندتها ليبيا في ذلك رغم رفضها للوحدةالإقليمية ومن أجل تحقيق التوازن تتجه ليبيا تساند الجزائر على حساب المغرب الأقصى الذي تربطه معها علاقات متوترة منذ 1963م نظرا للتعارض الإيديولوجي ومواقف النظام الملكي من القضايا العربية إضافة إلى قضية الصحراء الغربية التي دعمت العلاقات الليبية – الجزائرية على حساب المغرب الأقصى الذي كانت له علاقات جيدة مع النظام الملكي الليبي قبل عام 1969 [1]

على ضوء الاتحاد المغاربي لا بد الإشارة إلى القضايا الخلافية بين الجزائر وليبيا والتي برزت بشكل واضح بعد الاستقلال وكان أهمها الحدود والتي اتسمت العلاقات بين ليبيا والجزائر بالهدوء دائما نظرا للدعم الذي كان بين البلدين ، إذ كانت الحدود بين البلدين تتم تأجيل تخطيطها من حين لأخر لتجنيد وقوع صدام بينما اتهمت ليبيا الجزائر بتوغل طيرانها في الفضاء الجوي الليبي لاستكشاف والتصوير ، وبعد عام 1967م اتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود ، إذ تمسكت الجزائر بأن يكون أساس التخطيط هو اتفاقية 1957 ليبيا والإدارة الفرنسية،الأمر الذي رفضته ليبيا وما طلت في موضوع تشكيلا للجنة كما انتهزت ليبيا نشوب حرب1967م واعتبرتها منبرا لعدم ملائمة الوقت للبحث عن هذه المسائل، وبعد تلك الحرب تعللت ليبيا بعدم وجود خرائط لديها ، واستدعت أحد خبراء السويسريين ليقوم بعملية مسح طوبوغرافيا للمنطقة.وهكذا ظل موضوع الحدود بين الجزائر وليبيا معلقا حتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م في ليبيا وما أدت إليه من تقارب مع الجزائر [2]

[1]-أعمار أتيبة، مرجع سابق، ص 105.

[2]-أداء إتحاد المغرب العربي المتحصل عليه من الموقع https://wwwmoqatel.com تاريخ الاطلاع 24-04 2023 على الساعة 18:18.

بفعل التوجهات الاشتراكية لكلا النظامين، وخلال هذا انتهت مشكلة الحدود بين البلدين بهدوء، إذ لم يترتب عليها مضاعفات عسكرية أو سياسية

–العلاقات الثنائية وموقف الدولتين تجاه أهم القضايا الدولية:

تجسدت مجالات التعاون ومواقف البلدين(الجزائر وليبيا)تجاه أهم القضايا العربية "القضية الفلسطينية" والتي برزت بشكل واضح على الاتفاق والتفاهم وهذا من خلال موقف الطرفين حولها والتي تمثلت فيما يلي:[1]

أ–الموقف الجزائري: وهنا نلاحظ أن بوتفليقة يهاجم على إسرائيل ويدافع عن غزة والأقصى وفلسطين في رسالة إلى الأمم المتحدة، حيث أكد عبد العزيز على موقف الجزائر الثابت المتمثل في نصرة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة لاسيما في إقامة دولة مستقلة كاملة السيادة على حدود 4 يونيو 1967م وعاصمته القدس وقال بوتفليقة في رسالته بمناسبة إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي جرت فعالياته بمقر الأمم المتحدةفي نيويورك " إننا في الجزائر نأمل من هذه المناسبة أن نجعل منها مناسبة لتحسيس الرأي العام العالمي بهذه القضية وتذكير المجموعة الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة بمسؤولياتها الأساسية والتاريخية في إنصاف هذا الشعب وكل الشعوب التي مازالت تحت نير الاستعمار" .كما أوضح على إحياء هذه المبادرة التي قامت بها الأمم المتحدة بإعلانها سنة 2014م للتضامن مع الشعب الفلسطيني وتحقيق السيادة الكاملة الغير منقوصة إذ أشار أن كل هذه الممارسات تتم في تمادي الاحتلال الإسرائيلي في تحدي الشرعيةالدولية وهاته الأخيرة لم تكن لتتحقق لولا تملص الأطراف الدولية الفاعلة من مسؤولياتها وتمكين البعث من استرجاع حقوقه [2]

[1]-أداء اتحاد المغرب العرب، مرجع سابق.

[2]-بوتفليقة يهاجم إسرائيل ويدافع عن غزة والأقصى وفلسطين في رسالة إلى الأمم المتحدة متحصل عليه من الموقع https://www.echorok onhin.com تاريخ الاطلاع 25-03-2023 على الساعة 9:00 .

ب–الموقف الليبي :

لقد أبدى الرئيس الليبي اهتماما كبيرا بالقضية الفلسطينية ، وقد كانت هي المحور الرئيسي في معظم خطاباته بمختلف المناسبات ، ففي القمة العربية التي استضافتها دمشق تحدث إلى أمين عام جامعة الدول العربية* [1]

وكذلك الرئيس السوري بشار الأسد عن عمق الخلافات العربية ، قائلا بأننا وصلنا إلى مرحلة لا يجمعنا سوى هذه القاعة ، ولكن رغم ذلك لا يجب أن نتجاهل القضية الفلسطينية منتقدا طريقة التعاطي مع القضية انطلاقا من حدود 67 رافضا تحجيمها لتصبح القضية الفلسطينية منحصرة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفي ذات السياق تحدث قائلا :"**عودوا إلى حدود 67 هل هي الضفة الغربية وقطاع غزة** "[2]

ج–حدود فلسطين :

إن الحديث عن قيام دولة فلسطين في مؤتمر مدريد اثر في تعريف فلسطين فاقتصر تحديدها جغرافيا على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 ، وهو ما رفضه القذافي باعتبار فلسطين الحقيقة هي ما احتل من الأراضي منذ إعلان قيام إسرائيل عام 1948 وهو ما تخلت عنه الأديان العربية لدى بعض التيارات الوطنية في المنطقتين العربيةوالإسلامية[3].

---

[1]*-جامعة الدول العربية : إن أصل تسمية جامعة الدول يعود إلى الاقتراح الذي تقدمت به مصر إلى اللجنة التحضيرية في 2 أكتوبر 1944 والتي دعت فيه إلى تأليف جامعة الدول العربية ، كما كانت هناك عدة اقتراحات قد قدمت إلى اللجنة مثل اقتراح سوري " التحالف العربي " والعراقي " الاتحاد العربي" ، بحيث تم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945 ، أما البناء التنظيم لجامعة الدول العربية يتكون من ستة مستويات هي : مجلس الجامعة واللجان الدائمة الأمانة العامة ، مجلس الدفاع المشترك ، المجلس الاقتصادي ، والمنظمات المتخصصة .

- ينظر : أحمد فارس عبد المنعم جامعة الدول العربية 1945 -1985 دراسة تاريخية سياسية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1986 ، ص 15-17 .

[2]-القذافي يهاجم العرب ويكرر إقامة دولة فلسطينية المتحصل عليه من الموقع https://wwwreuters.com تاريخ الإطلاع 26-03-2023 على الساعة 15:55 .

[3]-قراءة في كتاب القذافي الأبيض والمتحصل عليه من الموقع https://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 26 -03- 2023 على الساعة 16:30 .

د- المواقف وردود الفعل الجزائرية الليبية تجاه الغزو العراقي :

- الموقف الجزائري : أصدرت الجزائر بيانا نددت فيه بالعدوان التام على الكويت وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات العسكرية ومن دون قيد أو شرط ، كما أكدت سيادة الكويت واستقلالها ، حيث أعلن الرئيس الجزائري بث جديد أن امتناع الجزائر عن التصويب على قرارات القمة العربية ليس المبدأ الأساسي ونحن ضد أي احتلال من قبل أي بلد عربي أو غير عربي لبلد أخر ، أي كانت الحجج والمبررات ، وأشار إلى أن الامتناع الجزائري كان يهدف إلى إدخال بعض التعديلات على نص القرارات لتحصل على جالية عربية كبيرة[1].

- الموقف الليبي : أعلن العقيد معمر القذافي أنه على الرغم من رفضه أسلوب الغزو العسكري حتى لو كان الهدف هو الوحدة ، إلا أن ذلك لا يخفي عن أعيننا الخطر الكبير الذي يهدد الأمة العربية كلها الآن ، الذي يعتبر التدخل الاستعماري الأمريكي الذي يعمل لمصلحة إسرائيل في الأساس ، ويهدد كيان العراق والأمة العربية.

كما اقترح القذافي أن تبادر مجموعة من الرؤساء والملوك إلى اندلاع الرئيس صدام حسين ما اتخذته القمة من قرارات ، إذ اقترح ان تتكون هذه المجموعة من الرئيسين مبارك والشاذلي بن جديد ، والملك حسين، إذ ارتأينا أن يكون الحل على أساس انسحاب العراق من الأراضي الكويتية ، والقوات الأجنبية من الخليج في أن واحد وكذلك ضمان حقوق العراق في أصل النزاع ، سواء ما يتعلق بالتعويضات أو بالنفط ومشكلة الحدود[2].

[1]-المواقف وردود الفعل العربية اتجاه الغزو العراقي المتحصل عليه من الموقع https://www.moqatel.com
تاريخ الاطلاع 28-03-2023 على الساعة 5:00 .
[2]-المواقف وردود الفعل العربية تجاه الغزو العراقي ،مرجع سابق .

المطلب الثاني : الدبلوماسية الجزائرية اتجاه ليبيا

العلاقات الجزائرية الليبية من خلال الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين الرئيسين الجزائري والليبي: نص كلمة الرئيس بوتفليقة خلال القمة العربية الاستثنائية بسيرت الليبية والتي حضر فيها العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية ، " أصحاب الجلالة والفخامة والسمو أصحاب الدول والمعالي والسيادة يسعدني بداية أن أهنأ القائد معمر القذافي برئاسة هذع الدورة الاستثنائية للقمة العربية معبرا له عن نابغ الشكر وحفاوة الاستقبال [1].

وكرم الضيافة والتنظيم المحكم لهذه القمة التي تجمعنا مجددا في بلدنا الثاني الجماهيرية الليبية الشقيقة كماكشف كذلك أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ومندوب ليبيا السابق عن الدور الكبير الذي لعبته الجزائر في تطبيع العلاقات بين نظام العقيد الليبي معمر القذافي والولايات المتحدة في سنة2011م، وعن دور بوتفليقة في إقناع القذافي بالتخلي عن برنامجه النووي[2]

كما حل بوتفليقة في العاصمة الليبية طرابلس للقاء القذافي لإجراء مشاورات بخصوص القضايا التي تهتم ببلديهما، كما جاءت أيضا بعد أيام من زيارة بوتفليقة زيارة قام بها نجل الزعيم الليبي للجزائر كشف خلالها عن وجود ترتيبات أمنية سياسية وعسكرية بين الجزائر وليبيا لمواجهة تهديدات مشتركة تهدد البلدين دون أن يحددها[3].كما التقى الرئيس بوتفليقة العقيد معمر القذافي بأديس أبابا، حيث جرى اللقاء على هامش[4]القمة

---

[1]-الرئيس بوتفليقة خلال القمة العربية الاستثنائية سيرت الليبية المتحصل عليه من https://www.aljazeeress.com تاريخ الإطلاع 29-03-2023 على الساعة 5:30 .

[2] شلقم يكشف ، بوتفليقة هو من اقنع بالتخطي عن السلاح النووي المتحصل عليه https.//www.echoroukn online.comتاريخ الاطلاع 28-03-2023 على الساعة 6:30 .

[3]مباحثات بين مبارك والقذافي وبوتفليقة المتحصل عليه من الموقع https://wwwaljazeera.net/news تاريخ الاطلاع 29-03-2023 على الساعة 9:30 .

4-راوية تبينة ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأمة الليبية 2011-2019 ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2018-2019 ، ص 60-98-114 .

ال22للجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) وقد تناولت القمة عملية إدماج النيباد في هياكل الإتحاد الإفريقي.

1-موقف الجزائر من الأزمة الليبية:

أ-مسار الأزمة الليبية :لقد شكل تاريخ 2011م منعطفا خطيرا على دول العالم العربي عامة والحالة الليبية خاصة في إطار ما يعرف بالحراك العربي، حيث ساهمت جملة العوامل الداخلية والخارجية في إثبات عدم قدرة النظام السياسي على الاستمرارية وهو ما أدى نقل الأزمة الليبية من مرحلة الانتفاضة إلى مرحلة أكثر تعقيدا ، كما كان لمقتل الزعيم الليبي أثر كبير في تغيير مسار الأوضاع في ليبيا ، إذ أصبحت الدولة سمتها البارزة للانقسام والتناحر الداخلي بين أطراف السلطة أو التنافس الخارجي عليها وهذه الأخيرة أثرت على دول الجوار وعملوا على إيجاد حل لهذه الأزمة لتفادي ما ينتج عنها.

ب-الجزائر والأزمة الليبية: لقد عرفت الأزمة الليبية منذ اندلاعها منعرجا خطيرا خاصة على دول الجوار الإقليمي نظرا لجملة من الإفرازات التي نتجت عنها ، مما أدى هذه الدول إلى طرح حلول تعمل على تسوية الوضع الليبي والحد من تفاقمه .

إذ تعتبر الجزائر من بين الدول طالتها إفرازات هذه الأزمة ، الأمر الذي جعلها تتخذ جملة من الإجراءات الأمنية لمجابهة مخاطرها ، والسعي نحو تبني مقاربة قائمة على ضرورة الحوار والحل السلمي للأزمة ، في حين تعددت صور التهديدات الأمنية التي ألقت بضلالها على الجزائر من خلال الأزمة ، وهو ما أدى إلى ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات لمجابهة هذه التهديدات ، وساهم في تبني الجزائر لمقاربة أمنية قائمة على ضرورة تبني التفاوض السلمي لتسوية الأزمة لمختلف الأزمات التي تهدد أمن المنطقة [1].

[1]-راوية تبينة ، مرجع سابق ، ص 60-98-114 .

2-دوافع الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية :

أ-دوافع أمنية وإستراتيجية :إن دوافع الدبلوماسية الجزائرية في التحرك لحل الأزمات الحاصلة في نطاقها الإقليمي يستند أساسا على دوافع أمنية وإستراتيجية، تحفظ أولا للجزائر أمنها القومي واستقرارها الداخلي، فالتحولات السياسية أو ما سُميَّ بثورات الربيع العربي التي نتج عنها الإطاحة بأنظمة سياسية في تونس، تعد دفع بالدبلوماسية الجزائرية للتحرك في نطاقها الإقليمي والدولي لإيجاد حل للأزمة الليبية، وذلك لتأمين حدودها مع ليبيا تعيدا عن فكرة التدخل الخارجي، وللوقوف ضد محاولة تقسيم ليبيا الذي قد تسفر عنه تقسيم بعض الدول العربية الأخرى، وللحد من الإرهاب وتمدد داعش في ليبيا.

ب-دوافع مكافحة الإرهاب :إن مكافحة الإرهاب شكل أحد دوافع سعي الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حل سريع للأزمة الليبية فقد شكل الهجوم الإرهابي على قاعدة الغاز في عين أمناس في عام 2013م تهديدا خطيرا للقطاع الحيوي والإستراتيجي للاقتصاد الجزائري ،الأمر الذي تطلب إعادة وضع إستراتيجية أمنية موسعة تتماشى مع ديناميكية التهديدات التي عرفت تطورا كبيرا وسريعا، وذلك بسبب الانقلاب الأمني في ليبيا، وعدم قدرة السلطات الليبية على التحكم في انتشار السلاح ، حيث يعتقد أن التمرد والانفصال في مالي مصدره السلاح الليبي ، بالإضافة إلى التجارة غير الشرعية للسلاح في الساحل وهو ما هدد الوحدة الترابية لدول الجوار

كما شكل كذلك اتفاق السلم والمصالحة في مالي الموقع في الجزائر دافعا ومحفزا قويا لتسوية الأزمة الليبية، فبعد اتفاق توقيع أطراف النزاع على اتفاق المصالحة في مارس 2015م كثفت الدبلوماسية جهودها في حث المجموعات الليبية الجلوس على طاولة المفاوضات، حيث بدأت المفاوضات في الجزائر العاصمة.[1]

[1]-مصباح محمد الوجيش ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية جامعة الزاوية ، ص ص 09 -10 .

في 10 مارس 2015م برئاسة وزير الخارجية ومبعوث الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة الخاص إلى ليبيا ليرناردنيوليون، حيث أشار ليون بأن أمام الليبيين خيارين إما الاتفاق السياسي وإما دمار البلد فالتهديد الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره من التهديدات، فهي تعيش تحديات أمنية كبيرة إضافة إلى ذلك غياب السلطة المركزية هو الأمر الذي سمح بانتشار السلاح ،إذ أصبح أمن الجزائر يواجه بعض التهديدات وهذا ما دفع بالدبلوماسية الجزائرية ترى أن لا توجد دولة فعالة توفر الأمن وتنسق مع الدول المجاورة [1]

3-موقف السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة :

إن قراءة الموقف الجزائري من الربيع العربي يؤكد استقرار صانع القرار الجزائري حيث عدت الجزائر ما يحدث في دول الربيع العربي شأنا داخليا من حق حكومات هذه الدول التعامل معه ، وذلك في إطار احترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية كما عبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة صراحة عن هذا التوجه في خطابه الموجه إلى الشعب الجزائري بشان الإصلاح من جهة أن الجزائر لا يمكنها أن تتخلى عن مبدأها الراسخ المتمثل في عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية ،وقد صرح وزير الخارجية آنذاك مراد ذلك لنواب البرلمان الجزائري، حيث صرح بأن الجزائر اتخذت مواقف مسؤولية بخصوص التطورات التي عرفتها تونس وليبيا، إذ رأى أن الموقف الجزائري نابع من المبادئ التي تحكم الدبلوماسية الجزائرية منذ عقود، ويمكن توضيح الموقف الجزائري وتفاعله الملفت مع الأزمة الليبية معتمد على مجموعة من الحلول لإنجاح رؤيتها وفق ما يلي:[2]

---

[1]-مصباح محمد الوجيش، مرجع سابق ، ص ص 9 -10 .

[2]-محمد لعقاب ، أسس الموقف الجزائري من تداعيات الربيع العربي أزمات ليبيا وسوريا متحصل عليه من الموقع تاريخ . https:arasa/midex.php ?option : com :content& :article&id :4466 :2018-05-13
الاطلاع 01-04-2023 على الساعة 19:00 .

– الحوار السياسي بين جميع مكونات الشعب الليبي.

– الحل السياسي للأزمة بعيدا عن الحلول العسكرية.

– الحفاظ على سيادة ليبيا وسلامتها الترابية ووحدتها وتلاحم شعبها.

– رفض التدخل العسكري الخارجي في ليبيا ورفض كل مسعى سلمي لا سيما العسكري الذي قد يؤدي إلى استمرار الانقسام والفوضى.

– اتفاق الصخيرات يمثل الإطار العام لحل المشكلة في ليبيا.

– خلق توافق ليبي يشمل كافة الأطراف التي ترفض العنف وإعادة تشكيل الجيش الليبي وتوحيده حتى يكون قادرا على رفع التحديات الأمنية.

– التنسيق مع دول الجوار خاصة مع تونس ومصر على دعم الحل السياسي في ليبيا، لكن هناك خلاف غير معلن مع مصر لكون هذه الأخيرة قامت بقصف عدة مواقع من ليبيا وبناءات على ذلك اتخذت الجزائر مواقفها من الأزمة الليبية ما يلي :

* الاعتراف بالمجلس الانتقالي: منذ أحداث الربيع العربي وقفت الجزائر محايدة، ودعت إلى الحوار لحل الأزمة وأنها ليس مع أو ضد أي طرف مع ذلك معارضة لتدخل الناتو فيالمنطقة فبعد تطور الأحداث ومقتل القذافي اعترفت الجزائر بالمجلس الانتقالي أولا قبل سقوط العاصمة طرابلس عن طريق الاتحادالإفريقي. أما الثاني عندما التقى الرئيس بوتفليقة مرتين مع رئيس المجلس مصطفى عبد الجليل في العاصمة القطرية الدوحة خلال القمة العالمية في نوفمبر 2011م.

*دعم المبعوث ألأممي في ليبيا: وذلك شهر سبتمبر2017م خلال فعاليات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك خطة عمل جديدة تهدف كل الخلافات العالقة في ليبيا وثم الإعلان عن رفض تعدد مبادرات حل الأزمة الليبية وإلقائها فقط تحت إشراف الأمم المتحدة .[1]

[1] محمد لعقاب ، مرجع سابق .

*اتفاق الصخيرات: تعتبر الجزائر أن الاتفاق السياسي الذي وقع تحت إشراف الأمم المتحدة من قبل الأطراف الليبية في ديسمبر 2015م بمدينة الصخريات المغربية شكل إطار لتسوية الأزمة وتعرف بالهيئات الثلاث المنبثقة وهي، مجلس النواب، المجلس الأعلى للدولة، إذ ظلت تشجعها على توحيد جهودها للخروج من حالة الانسداد وتجاور الوضع القائم [1]

أما بالنسبة لموقف الجزائر من اتفاق الصخيرات كانت الاجتماعات الجزائرية مع القوى التونسية والشخصيات الليبية تجري بالتوازي مع جولات الحوار بين الأطراف الليبية (ممثلي برلمان طبرق وممثلي المؤتمر الوطني العام)[2]

كذلك قامت الجزائر بالدعوة إلى تشكيل حكومة وطنية بشكل توافقي، وإنهاء المظاهر المسلحة في الشوارع ورفض الإرهاب والتطرف بكل أشكاله وعودة مؤسسات الدولة للعمل كما عقد قمة لوزراء خارجية كل من الجزائر ، تونس ومصر حول الأزمة الليبية في تونس إذ جسد هذا الاجتماع التنسيق العالي للتعاون الجزائري التونسي في خصوص الأزمة الليبية كما تم عقد اجتماع في العاصمة الجزائرية الحادي عشر لدول جوار ليبيا عام 2017 الذي أكد على إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية ورفض التدخل الأجنبي والعمل على حماية وحدة البلاد أرضا وشعبا، لكن فشلت هذه المبادرة في تحقيق أهدافها، كما أن الجزائر تحاول حل الأزمة بعيدا عن التدخل العسكري، كما أعلنت الجزائر عن خطة تطوير القوات البرية وشراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود [3]

[1]-محمد لعقاب، مرجع سابق.

[2]-كفاح عباس رمضان الحمداني،سياسة الجزائر الخارجية تجاه ليبيا 2011 -2020، قسم الدراسات التاريخية والثقافية مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ص 156.

[3]-كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق ،ص ص 156-157 .

4– دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية:

إن اهتمام الجزائر بما يحدث في ليبيا يعود إلى اعتبار أمنها من أمن ليبيا، وأن استقرار الوضع في جارتها من جهة الجنوب الشرقي ساعد في إنجاح الجهود لمكافحة الإرهاب التي تقودها الجزائر منذ مطلع تسعينات القرن الماضي [1]أما بخصوص الاستراتيجية الجزائرية نحو ليبيا فقد تضمنت دعم الاستقرار الوطني وكذلك دعم الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي وتشكيل حكومة وطنية موحدة واحتواء أنشطة تجارة الأسلحة وتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة [2]

5–البعد الأمني للمبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية:

بالنسبة على الصعيد الخارجي نجد أن السياسة الخارجية الجزائرية تتأثر بشكل أساسي على مستوى بناء سياسة خارجية في ظل تنامي التهديدات الأمنية في المنطقة أو ما يعرف بالنسق الدولي والإقليمي الذي يصاغ فيه السياسة الخارجية ، إذ تعتبر الادراكات الأمنية في حد ذاتها إزاء الأزمة الأخيرة في ليبيا لا تعطي الانطباع بأنها تصرفت كما لو أن فشل الدولة وانهيارها في جوارها القريب قد يشكل تهديدا أمنيا لحدودها الجنوبية، إذ احتفظت الجزائر بموقف ثابت قائم على عدم التدخل في الأزمة الداخلية ، رغم كونها ذات انعكاسات إقليمية، كما حافظت الجزائر على هذا الوضع حتى بعد سقوط نظام القذافي وتأسيس المجلس الانتقالي الليبي [3]

---

[1]محمد سبيطلي ، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطة الإقليمية ، الرياض،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، 2017 م ، ص 13 .

[2]راوية تبينة ، مرجع سابق ، ص 135 .

[3]-فؤاد جدو ، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي ، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2017 -2018
ص ص 277 -178 .

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر

في ظل التحولات الجديدة التي فرضتها فيما يعرف بالربيع العربي خاصة في كل من تونس وليبيا الدولتين الجارتين على الحدود الشرقية التي أصبحت حدودها تحت الحراسة الأمنية المشددة ليضاف ذلك إلى الحدود الغربية المغلقة منذ التسعينات بسبب الخلاف حول ملف الصحراء الغربية ومن ناحية الجنوب ودول الساحل الإفريقي نجد تنامي خطر الجماعات الإرهابية التي أشعلت هشاشة دول الساحل والحرب الأخيرة على ماليالأمر الذي يجعل الجزائر ذات الحدود الشاسعة تعيش بالفعل حدود منتهية[1]

-تداعيات الأزمة الليبية على الوضع الأمني في الجزائر:

أصبح الوضع في ليبيا في الفترة الأخيرة يبعث على الانشغال والقلق في الجزائر خصوصا بعد محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس، وتزامن ذلك مع حملة من الاختطافات التي استهدفت دبلوماسيين أجانب، وعلى غرار ذلك محاولة استرجاع أفراد عائلة القذافي المتواجدين في الجزائر ومبادلتهم بالسفير الذي حاولوا اختطافه بعد امتناع الجزائر عن تسليمهم إلى المليشيات الليبية في ظل غياب دولة القانون والمؤسسات في هذا البلد. إلا أن مؤشرات أخيرة تأكد ترابط بين شبكات التهريب والجريمة المنظمة وتأثرها بالتشييد الأمني على الحدود الجزائرية، وفي هذا الإطار سارعت الجزائر إلى اتخاذ التدابير الوقائية والأمنية التالية:

- استدعاء الجزائر سفيرها وطاقمها الدبلوماسي من طرابلس، كما أغلقت الحدود السرية مع ليبيا على المستوى المنافذ البرية الرئيسية الثلاثتين الكوم طارت، منفت الديداي إليزي.[2]

---

[1] كربوسة عمراني وسهام زروال ، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي ، جلمعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص 117 .

[2] محمد غربي وابراهيم قلواز ، تداعيات الازمة الليبية على الامن الاقليمي والامن الجزائري ، جامعة الشلف ، ص ص 31-32 .

– نشر تعزيزات عسكرية وأعداد إضافية للقوات الجزائرية على طول الحدود من موريتانيا مالي، النيجر وليبيا إلى غاية الحدود مع تونس.

– إعلان حالة الاستنفار الأمني مستوى سفارتها بثماني دول في المنطقة منها ثلاث دول عربية وخمسة دول إفريقية كتدبير وقائي في ظل تهديد حقيقي داهم يهدد حياة الدبلوماسيين الجزائريين.

–إعلان حالة الطوارئ في ثلاث ولايات حدودية في الجنوب، والجنوب الشرقي كإجراء احترازي واستباق لأي تطورات على الحدود من أجل احتواء أي تطور واستقبال اللاجئين من ليبيا ومالي.

– تزايد نشاط الجهود الدبلوماسية الجزائرية من خلال الجولات التي قادت وزير الخارجية الجزائرية رمطانلعمامرة إلى دول الساحل الإفريقي من خلال المشاورات المنظمة التي تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى تحقيقها.

وتعمل الجزائر على بلورة مقاربة سياسية لحل الأزمات في المنطقة من خلال الاستثمار في السلم والأمن والتنمية المشتركة، وكذلك تعزيز قدرات الدول الوطنية من خلال تعدد الرؤى المشتركة والأخذ بعين الاعتبار حاجة كل طرف للتنمية والدعم وفق ما يتناسب مع ظروفه، وكذلك أوضاعه الداخلية. وفي هذا السياق يأتي اجتماع ضباط ثماني حول دول الساحل الإفريقي في إطار البحث عن خطة لتأمين الحدود وبلورة مفاهيم ومقاربات واقعية حول منظور أمن الحدود في سياق إقليمي ودولي، وفي نفس الاتجاه دافعت الجزائر عن مقاربتها للحلول الأمنية في المنطقة الأورو متوسطية بمناسبة اجتماع وزراء الخارجية مجموعة (5) +(5) بالبرتغال، كما وسعت الجزائر تواجدها من أجل مقاربة أكثر شمولية [1]

[1]-محمد غربي وابراهيم قلواز، مرجع سابق ص 32-33.

وتنوع للرؤى في المنطقة من خلال دعمها لمجموعة الأقواس التي حضر اجتماعها الوزاري الثاني بابوجا الوزير المنتدب المكلف بالقضايا الإفريقية والمغاربية السيد عبد القادر مساهل وتأكيد الجزائر دعمها للاستراتيجية المتبناة من قبل المجموعة بخصوص آليات التمويل ودعم فرص الشراكة السياسية والأمنية والتنموية من أجل الوصول إلى استراتيجية إفريقية تستجيب لمعالجة مشاكل وأزمات المنطقة وذلك من خلال التشاور والتنسيق الإفريقي وفق الاستراتيجية المحددة لها [1]

إن الأزمة الليبية وما خلفته من تأثيرات على أمن الحدود الجزائرية فضلا عن الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة الجزائرية لتأمين حدودها في ظل مواجهة هذه التداعيات والتهديدات القادمة من ليبيا ،حيث المليشيات المسلحة التي تتسرب من ليبيا إلى الحدود الجزائرية وما تحدثه من تخلخل للسلم الاجتماعي فضلا عن تنامي وانتشار الجماعات والتنظيمات الإرهابية ، بالإضافة إلى انتشار معدل الجريمة المنظمة وتجارة السلاح والهجرة الغير شرعية ، كل هذه التهديدات ناتجة عن الأزمة الليبية وهي تهدد الأمن القومي الجزائري كما انتهجت الجزائر استراتيجية من خلالها يمكن احتواء هاته التهديدات وتقديم العديد من المبادرات لتسوية الأزمة دون التدخل العسكري فضلا عن نشر العديد من التعزيزات العسكرية على طول الحدود مع الدولة الليبية ،كما أن الأزمة الليبية خلفت وضع أمني هش وانكشا فات أمنية على الحدود ، وهذا من شأنه أن يهدد الأمن القومي الجزائري كما انه[2].بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية لاحتواء تداعيات الأزمة الليبية إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية وعلى الجزائر تخصيص موارد مالية عسكرية إضافية لتطوير استراتيجيات لتامين حدودها في مواجهة التهديدات

[1]-محمد غربي و إبراهيم قلواز، مرجع سابق ، ص ص 31 -32 .
[2]-بلال جمال عبد العزيز ، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري المتحصل عليه من الموقع https://wwwdemocraticac.e/?p:83454 تاريخ الإطلاع 23 -04-2023 على الساعة 6:30 .

الناجمة عن الأزمة [1]كما يعتبر دخول ليبيا في حالة من الاستقرار والانقلاب الأمني نتيجة انهيار النظام القديم ومحاولة بناء نظام سياسي أكثر ديموقراطية، لكن هذه الأخيرة ليس بالأمر السهل في ظل التحديات الكبيرة التي يشهدها البلد، ومن أبرزها على الإطلاق التحدي الأمني، فالوضع الأمني في ليبيا ما بعد القذافي يؤشر إلى حالة من الانقلاب الأمني الخطير في ظل تصاعد وتيرة الاغتيالات السياسية والتفجيرات كما حدث مع قنصلية واشنطن في تيغازي ، وسفارة روسيا في طرابلس والقتل العشوائي بين مختلف الميليشيات* [2] التي حاربت ضد النظام في السابق وترفض وضع السلاح أما في تعامل الليبيين مع بعضها، كما ساعد الطابع القبلي وانخفاض مستوى التعليم في تنامي الظاهرة طبعا وهذا رغم محاولات رجال السياسة وأعضاء المؤتمر الوطني العام الوصول إلى الحلول لبناء ليبيا الجديدة ، فالتحدي الأمني في ليبيا أثر سلبا عن الأمن القومي للجزائر ، بل وأدخلها في دوامة للإرهاب العابر للصحراء أو الإرهاب المعولم حسب الخبراء كما يشكل الهجوم على المجمع الغازي قاعدة الحياة تيقنتورين بعين أمناس ولاية إليزيبتاريخ 20-01-2013م الذي يمثل الأخطر من نوعه في صحراء الجزائر باعتباره هدد الشريان لاقتصادي للبلاد[3]

---

[1]-بلال جمال عبد العزيز، مرجع سابق

*الميليشيات: إن مصطلح الميليشيات من مفردات اللغة الفرنسية أو اللاتينية وهوموغل منذ القدم كما ان أصل الكلمة مشتقة من مصطلح اللاتيني بمعنى جندي ، رجل مسلح وأن جوهر الخلاف حول تعريف مصطلح الميليشيات مرتبط بتلك الرؤى المتباينة حد التصادم لما يمكن اعتباره نشاطا يستوجب الإدانة ، وما يمكن اعتباره كفاحا مسلحا مشروعا يستحق الدعم والتاييد ، وبالتالي فإن الميليشيات كمصطلح عسكري من الممكن أن يتحول إلى مصطلح إجتماعي ، (مصطلح عسكري إجتماعي)ينتج عن سلسلة من الأزمات الاجتماعية والسلوكية المتراكمة عبر الزمن لقادة هذه الجماعات ، إذ أن منذ بدء نشأتها قائم على فكرة الاستقلال للوصول للحكم بدءا من محاولة في قيادة المجموعات المسلحة للوصول إلى نيل الحقوق وانتزاعها بقوة السلاح من ثم بسط سيطرتها على كافة المجموعات المواجهة لها في ذات المنطقة.

[2]-ينظر: نوال موسى ابراهيم أل يوسف،الطبيعة السياسية والإجتماعية للميلشيات في العالم العرب الجنجويدوالبيشمركة كحالتين للدراسة رسالة ماجستير في العلوم السياسية الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية القانون والسياسة 2009، ص ص 12-14.

[3] كربوسة عمراني وسهام زروال ، مرجع سابق ، ص ص 18-120.

الفصل الثالث

العلاقات الجزائرية مع المغرب وموريتانيا

تمهيد :

تناول هذا الفصل أهم العلاقات الجزائرية المغربية وكذلك الموريتانية ، إذ تمثلت العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب في النزاع والمنافسة الشديدة في أغلب علاقاتهما ، كما يمكن القول أن هذه العلاقات شهدت فتورا كبيرا والذي سنتطرق إليه من خلال دراستنا في هذا الفصل ، أما العلاقات الجزائرية الموريتانية فقد شهدت أغلب علاقاتها تطورا ملحوظا خاصة وذلك منذ استقلال موريتانيا أو منذ عهد الرئيس المختار ولد داده أما العلاقات الحديثة بينهما أو بالأحرى في فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شهدت تطورات كبيرة على الساحة الدولية ، لاسيما في مجال التعاون الإقتصادي وكذا الدبلوماسي بين البلدين .

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية

تعتبر العلاقات الجزائرية المغربية واحدة من أعقد العلاقات مغاربيا و إفريقيا وعربيا وذلك لأن طبيعة هذه العلاقات انعكست حتى على الجوار الإقليمي للدولتين وعلى وجه التحديد المنطقة المغاربية ، وتشكل إتحادا شكلا ومضمونا ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى المشاكل والخلافات التي تميز العلاقات بين دول المغرب العربي والجزائرية المغربية على وجه التحديد ، وإذا ما أرخنا للعلاقات الجزائرية المغربية فيمكننا أن ننطلق من تاريخ تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة على يد الأمير عبد القادر الجزائري أحد قادة المقاومة الشعبية الجزائرية ، والذي كان يتخذ من أراضي المغرب قاعدة لتنفيذ عملياته العسكرية ضد المستعمر الفرنسي بالجزائر، وعلى إثر ذلك تعرض المغرب لضغوطات كبيرة من قبل السلطات الفرنسية ما جعل المملكة المغربية تمنع الأمير عبد القادر من دخول أراضيها بل عملت أيضاً على قطع كل مختلف أشكال المساعدة والتواصل معه كما شهدت العلاقات بين البلدين تطورات كبيرة في القرن العشرين خصوصاً بعد اندلاع الثورة التحريرية وتراوحت بين الاستقرار والتضامن تارة ويتجلى ذلك في هجمات الشمال القسنطيني، التي جاءت كرد فعل على نفي السلطات الفرنسية للملك المغربي والخلاف تارة أخرى بسبب إشكالية الحدود التي تفاقمت بعد استقلال الجزائر ولا تزال حرب الرمال سنة 1963شاهدا على ذلك.

المطلب الأول : جذور العلاقات الجزائرية المغربية

1-مشكلات الحدود :

تعود مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب إلى غاية الاستعمار الفرنسي للجزائر وتحديدا مع إقدام حزب الاستقلال المغربي في 7 جويلية 1956 على نشر خريطة للمغرب الكبير وقد رفضت ذلك جبهة التحرير الوطني التي دعت إلى الحفاظ على الحدود الموروثة[1]

[1]-جبران لعرج، التوازي والتقاطع في واقع العلاقات الجزائرية المغربية (1962 – 1994)، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، المجلد08، العدد 01، جوان 2022، ص 64.

عن الاستعمار استناداً إلى مؤتمر باندونغ الذي تم عقدة في سنة 1956 وقد تعاظمت حدّة الخلافات بين الجزائر والمغرب سنة 1957بسبب المطالب المغربية على لسان رئيسي حزب الاستقلال المغربي ببعض الأراضي الجزائرية وفي مقدمتها تندوف.

وقد ازدادت حدّة التوترات بين البلدين على قضية الحدود عقب الاستقلال لتصل إلى التصعيد العسكري واندلاع مناوشات حربية في ضواحي تندوف وحاسي بيضة وفقيق بين البلدين وقد تطورت الأحداث إلى ما بات يُعرف بحرب الرمال التي حدثت في أكتوبر من سنة 1963 والتي كبدّت البلدين خسائر كبيرة على الصعيدين البشري والمادي لتنتهي في 20 فيفري من سنة 1964 عقب تدخل منظمة الوحدة الافريقية بإرسائها وقف إطلاق النار بين البلدين[1]أما من بين مساعي التسوية فيمكن إيراد لقاء إيفران في 1970 بيم هواري بومدين والحسن الثاني، والذي تمّ من خلاله توقيع اتفاقية إنشاء لجنة مختلطة لترسيم الحدود ترأسها في الجزائر محمد زرقيني، أمّا في المغرب فقد ترأسها الجنرال أو فقير وفيه اعترفت المغرب بملكية الجزائر لغار جبيلات.

بعد تولي الشاذلي بن جديد مقاليد الحكم في الجزائر إلتقى بالملك المغربي الحسن الثاني بعد وساطة سعودية قام بها الملك فهد بن عبد العزيز في سنة 1987 بالمركز الحدودي العقيد لطفي التابع لمدينة مغنية وقرّر إعادة فتح الحدود ومن هنا عرفت العلاقات الثنائية إنفراجاً أدى إلى فتح الحدود البرية بين الجزائر والمغرب، وفي عام 1994 أقدمت الجزائر على غلق الحدود مع المغرب رداً على قيام المغرب بفرض تأشيرة الدخول إلى أراضيها على الجزائريين على إثر هجوم مسلح استهدف فندق آسني بمدينة مراكش يوم 24 أوت 1994 .[1]

[1]-جبران لعرج، المرجع السابق، ص64.

2-حرب الرمال 1963 :

شهدت العلاقات الجزائرية – المغربية في فترة الستينات من القرن الماضي أعلى درجات التوتر حيث وصلت إلى حد المواجهة العسكرية بين البلدين التي امتدت في البداية من أول أكتوبر 1963 إلى غاية 5 نوفمبر 1963، حيث كانت الاشتباكات بين ثلاث مناطق وهي (تندوف وبشار ومنطقة عين لفجيج بالمغرب)

كانت بداية الحرب في سبتمبر 1963 من طرف الجيشين المغربي والجزائري على طول الحدود بين البلدين، بحيث دخل الطرفان نحو جنوب تاجونيت، إذ دخلت الجيوش المغربية الجزائر واحتلت حاسي البيضاء وتنجوب وبالمقابل حاصرت الجيوش الجزائرية لفجيج.

انتهت حرب الرمال بإعلان اتفاقية وقف اطلاق النار في 2 نوفمبر 1963، وفي نوفمبر 1964 تمّ تجديد الاتفاق وتدعيم التبادل التجاري بينهما، وإلغاء الرسوم الجمركية لبعض السلع، وتجدد النزاع في 09 ماي 1966 عندما أعلنت الجزائر عن تأميم مناجمها من بينها منجم غار جبيلات، حيث إعتبر المغرب هذا التصرف انتهاكاً لمهمة لجنة التحكيم الأفريقية، بينما اعتبرته الجزائر قراراً سيادياً.

بقي الوضع بين الانفراج والتوتر من 1964 إلى أن أبرمت معاهدة الرباط في 15 جوان 1972، إذ صادقت الحكومة الجزائرية على الاتفاق في 22 جوان 1972، أمّا المغرب فلم يصادق عليها إلا في 24 جوان 1992[1]

[1]-عائشة عبد الحميد، إشكالية النزاع الحدودي التاريخي المغربي ، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي ، العدد 12 2002 ، ص 05 .

3-الجزائر والمغرب بين الخلاف والتعاون:

كان الموقف الجزائري منذ بداية أحداث الربيع العربي 2011 ثابتا بشأن تطورات الأحداث حيث عد ما يحدث شأنا داخليا، إذ أنه من الصعب الحديث عن فترات جيدة وأخرى سيئة علاقات الجارتين بل بقي كل منهما يعيشان حالة الود والتضامن والتصادم، هذا التوتر لا يزال سيد الموقف بين المغرب والجزائر إلى غاية اليوم، حيث يعتبر هذا النزاع من أطول النزاعات بين الدول المتجاورة في العالم تستخدم فيه الأدوات السياسية والإعلامية والمالية والمخابراتية [1]

كما تعود أسبابه إلى عوامل تاريخية، جغرافية وسياسية ويبدو أن هذه الحرب الباردة بينهما مستمرة وفي ظل غياب أي مؤشرات جدية لإنهاء الصراع كما يؤكد ذلك الخبير في العلاقات الجزائرية المغربية الدكتور خالد الشيات وفي هذا الصدد يذكر الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد (1992-1979) كانت العلاقات بين الجزائر والمغرب متوترة باستمرار ولم تتسم بالثقة المتبادلة والتعاون الأخوي وحسن الجوار إلا نادرا.كما أن هواري بومدين والحسن الثاني كانت متصلبة ، حساب قديم يجب تصفيته وحقد دفين لم يستطيعا تجاوزه وخلق هذا كله جوا من الشك وانعدام الثقة ، بحيث انعكس سلبا على كل مجالات إرساء قواعد تعاون تصون تطلعات الشقيقين إلى التحرر والإستقرار[2]

4-إتفاق حول حرية التنقل 4 فبراير1983:

عقد العاهل المغربي الملك الحسن الثاني قيمة ثنائية مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد عند الحدود وفي أفريل 1983 سمح مجددا بحرية تنقل سكان البلدين. ثم الاتفاق بالسماح تدريجيا بحرية تنقل الاشخاص و السلع بين البلدين وفتح الخطوط الجوية وسكك الحديد[3]

---

[1]-حرب الرمال، مرجع سابق.

[2]-جبران لعرج، التوازي والتقاطع في واقع العلاقات المغربية (1962-1994) ، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية ، المجلد 80 ، العدد 01 ، 2022 ، ص 63-67 .

[3] الجزائر والمغرب ...عقود من العلاقات المتوترة المتحصل عليه من -https.//wwwaljazera.net/politics2021 8-2تاريخ الاطلاع25-04-2023 على الساعة 13:30 .

5-إستأناف العلاقات الدبلوماسية 11يوليو 1987:

في 22 نوفمبر 1987 زار وزير الخارجية المغربي الجزائر ، كذلك في ماي 1987 أعلنت الجزائر والمغرب استئناف العلاقات الدبلوماسية ، وفي يونيو من نفس السنة فتحت رسميا الحدود بين الجزائر والمغرب ، وفي 7 يونيو1987 أجرى الملك الحسن الثاني أول زيارة له إلى الجزائر منذ 15عاما ، وشارك في قمة عربية طارئة فيما شكلت زيارة الرئيس الجزائري بن جديد إلى إفران ، حيث كانت الأولى لرئيس الدولة الجزائري إلى المغرب منذ عام 1972، وذلك تتويجا للمصالحة ، وتم كذلك الاتفاق على مشروع أنبوب تعطي لربط الجزائر بأوروبا عبر المغرب وفي 1992 وضعت مصادقة المغرب على معاهدة 1972 حدا للمشاكل الحدودية التي أدت إلى اندلاع حرب الرمال.[1]

6-توازن العلاقات:

أجريت لقاءات عدة مع بين الرئيس بوتفليقة والعاهل المغربي محمد السادس أسهمت في كسر الجليد وفي يوليو 2011 أعلى العاهل المغربي تأييده إعادة فتح الحدود البرية وتطبيع العلاقات معالجزائر بعدما استمر بوتفليقة في مهمة إعادة تعزيزالعلاقات بين البلدين[2].كما هنأ الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة العاهل المغربي الملك محمد السادس بمناسبة عيد استقلال المغرب ، دون أن يرد على اقتراح مغربي بإجراء حوار مباشر أو صريح بين البلدين لتجاوز حالة الجمود التي تعرفها العلاقات بين البلدين الجارين الشقيقين ، كما يشكل دعم الجزائر لجبهة البوليساريو*[3]حجرة العثرة في العلاقات بين الجزائر المغرب .حيث كان العاهل المغربي اقترح في6 نوفمبر إحداث آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور بهدف

---

[1]-الجزائر والمغرب ... عقود من العلاقات المتوترة ، مرجع سابق .

[2]-المرجع نفسه .

*جبهة البوليساريو: تأسست البوليساريو في 10مايو 1973 بمبادرة من شباب من أصول صحراوية كانوا يتابعون دراستهم في جامعة محمد الخامس بعاصمة المغرب الرباط ، أبرزهم الولي مصطفى السيد ومحمد عبد العزيز وولد الشيخ بيد الله كانوا يتبنون الفكر اليساري الاشتراكي ، وهناك من يرجع النشأة إلى اللحظة التي قمعت فيها السلطات المغربية بقسوة مظاهرة مجموعة من الطلبة في أزقة طنطان التي كانت تابعة لادارة طرفاية.

[3]- ينظر : جبهة البوليساريو 21-09-2014 المتحصل عليه من الموقع https://wwwaljazeera.netتاريخ الاطلاع 16-04-2023 على الساعة 11:05 .

تحسين العلاقات المتوترة مع الجزائر بسبب قضية الصحراء الغربية وأكد الرئيس الجزائري في رسالة التهنئة على العزم أجل توطيد وشاح الأخوة وعلاقات التضامن التي تربط شعبينا الشقيقين بما يمكننا من إرساء علاقة ثنائية أساسها الاحترام المتبادل ، وهي عبارات معتادة في رسائل التهنئة الموجهة للعاهل المغربي في المناسبات الوطنية والدينية ، إذ أكد العاهل المغربي أن المغرب منفتح على الاقتراحات والمبادرات التي قد تتقدم بها الجزائر بهدف تجاوز حالة الجمود التي تعرفها العلاقات بين البلدين الجارين الشقيقين ، كما سيطر المغرب على 80بالمئة من الصحراء الغربية التي تعتبرها الرباط جزءا ليتجزأ من أراضيها ، وفي المقابل تدم الجزائر جبهة البوليساريو التي كانت قد حاربت المغرب1975 -1991 [1]

وتطالب المغرب منذ ذلك التاريخ باستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، وكذلك الحدود البرية مغلقة بين الجزائر والمغرب منذ 1994 إذ يعود أخر لقاء بين قائدي البلدين إلى سنة 2005[2]

– في إطار توحيد المواقف : دعا الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة* [3]عاهل المغرب محمد السادس إلى توحيد المواقف والعمل يدا واحدة على درب الوحدة والتكتل في كنف اتحاد المغرب العربي ، كما قال بوتفليقة في رسالة وجهها إلى محمد السادس بمناسبة الذكرى الخامسة لتوليه حكم المغرب أنه يحدد حرصه على مد جسور التنامي بين البلدين وبناء علاقات ثنائية نموذجية بين البلدين كذلك تخدم المصلحة المشتركة ، إذ عبر بوتفليقة في رسالته عن إعجابه بما وصل إليه المغرب من تطور في مختلف الميادين ونوه بسياسة

---

[1]-بوتفليقة يهنيء الملك محمد السادس تعيد الإستقلال دون الرد على دعوته للحوار والمتحصل عليه من الموقع https://www.france24.comتاريخ الاطلاع 25-04-2023 على الساعة 13:35 .

[2]-بوتفليقة يهنئ الملك محمد السادس بعيد الاستقلال دون الرد على دعوته للحوار، مرجع سابق.

*عبد العزيز بوتفليقة: ولد عبد العزيز بوتفليقة في 2-1937 في مدينة وجدة شرق المغرب، كان من قيادي " جبهة 03-التحرير الوطني " الذين ساهموا في النضال ضد الاستعمار، كما ساهم في الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة الذي قاده هواري بومدين، تولى وزارة الخارجية حتى وفاة بومدين سنة 1978 انتخب رئيسا للجزائر عام 1999 قبيل نهاية الحرب الأهلية التي2019 بعد التحرك الذي شهدته الجزائر احتجاجا على ترشحه للمرة الخامسة لرئاسة الجمهورية.

[3]-ينظر : عبد اللطيف الحماموشي، منصف المرزوقي حياته وفكره حوار –سيرة ، بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2021 ، ص 22 .

محمد السادس ، إذ دعاه في إلى المساهمة معا في بناء اتحاد يمثل تكتلا قويا ، كما تأتي رسالة بوتفليقة إلى محمد السادس في خصم التحرك الدبلوماسي بشأن قضية الصحراء الغربية والذي تقوم به فرنسا وإسبانيا ، فقد أثارت تصريحات وزير الخارجية الفرنسي ميشيل بارتيية ورئيس الحكومة الإسبانية خوسيه لويس ثابا تيرو في الجزائر مؤخرا الكثير من[1].

التساؤلات وردود الفعل بين البلدين حيث كان وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بلخادم قد رفض أمام نظيره الفرنسي الحديث عن وساطته مع الرباط، إذ قال إن البلدين ليسا في حاجة إلى طرف ثالث للحوار في مجمل القضايا والعلاقات بينهما.

وفي ديسمبر دعى الملك محمد السادس إلى فتح صفحة جديدة في رسالة تهنئة للرئيس الجزائري الجديد عبد المجيد تبون[2]

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية على ضوء الصحراء الغربية

1-الموقع الجغرافي للصحراء الغربية : تقع الصحراء الغربية غرب إفريقيا وهي ذات مناخ صحراوي، تحدها الجزائر من الشرق وموريتانيا من الجنوب، وشمالا المغرب والمحيط الأطلسي غربا، وتبلغ مساحتها 266ألف كلم مربع ، وهي تقع بين خطي طول 8 درجة و20درجة، وبين دائرتي عرض 26 درجة و32 درجة شمالا حط الاستواء كما يبلغ طول شاطئها 162 كلم، بينما حدودها البرية تبلغ 255كلم منها 157 كلم مع موريتانيا و 455كلم مع المغرب و30كلم مع الجزائر، إضافة إلى ذلك تتكون من قسم شمالي سمي الساقية الحمراء 82ألف كلم مربع وقسم جنوبي يدعى بوادي الذهب بمساحة قدرت حوالي 184كلم مربع.[3]

[1]-بوتفليقة يدعو محمد السادس لتوحيد المواقف المتحصل عليه https://wwwaljazeera.netتاريخ الاطلاع 25-04-2023 على الساعة 16: 20

[2]-الجزائر والمغرب عقود من العلاقات المتوترة، مرجع سابق.

[3]-جبران لعرج، مرجع سابق، ص 65.

كما تعتبر منطقة الصحراء الغربية غنية بمواردها المتنوعة إذ تمتلك سواحل غنية بأنواع الأسماك وثروة حيوانية قوامها الإبل، إضافة إلى ذلك امتلاكها لأنواع المعادن منها الفوسفات والنفط كذلك تعتبر السياحة في الصحراء الغربية لها مكانة هامة وذلك بما تمتلكه من رمال ذهبية وشواطئ أطلسية، كما يعتبر كذلك القطاع التجاري من أكثر القطاعات جذبا للعمالة، والذي يعتبر نشاط تقليدي من الأنشطة التي مارسها الصحراويون منذ القدم[1]

2-الجذور التاريخية المفسرة للأطماع المغربية في الصحراء الغربية:

يستند المغرب في دعواه بأحقيته في ضم الصحراء الغربية إلى مسميه الحقوق التاريخية والتي ترتكز على اعتبار أن الصحراء الغربية كانت تحت إشراف سلاطين المغرب ، في وقت كانت قبائل الصحراء ترسل مندوبين عنها إلى البلاط المغربي لتقديم الولاء لهم وعلى هذا الأساس يشكل مبدأ الحق التاريخي القاعدة الرسمية والرئيسة للتحرك المغربي والإطار المرجعي الذي تبنى عليه مختلف حججه للمطالبة باسترجاع إقليم الصحراء الغربية ، والذي يجب استعادته تحقيق لمشروع المغرب الكبير الذي يشمل على مختلف الأقاليم التي تشكل امتداد ا تاريخيا للمغرب .

أ-موقف المغرب: وعلى هذا الأساس يتمسك المغرب لموقفه القائم على أن الصحراء جزء ليتجزأ من ترابه الوطني ووادي الذهب هما إقليمان مغربيان بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين المملكة الشريفة والدول الأوروبية مثل إسبانيا وإيطاليا وألمانيا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر والتي تعترف بسيادة المغرب على المنطقة، غير أنه من وجهة نظر تاريخية فإن العلاقات التي أقامها ملوك وسلاطين المغرب مع الصحراء الغربية، إلا أنها تتميز بعدم الدوام، أو بمعنى أخر فإن علاقتهما التي جمعتهما مع الصحراء الغربية كانت منقطعة وغير مستمرة ولا تدوم طويلا، وتعرف تباعد زمني بين كل ارتباط أو علاقة[2]وكذلك

[1]-مكونات اقتصاد الصحراء الغربية والمتحصل عليه من الموقع https://wwwaljazeera.netتاريخ الاطلاع 25-04-2023 .على الساعة 15:25 .

[2] ناصر بوعلام ، التطبيع المغربي الاسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الاقليمية في المنطقة المغاربية ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد 01 ، 2022 ، ص ص 29-30 .

فهي غير متجانسة وليست تابعة من سياسة أو توجه واضح يمكن من خلاله الحديث عن وجود نفوذ تاريخي مغربي على الصحراء وعلى الشعوب والقائل المنتشرة فيه[1]

ب–بداية النزاع الصحراوي (أطراف النزاع حول قضية الصحراء الغربية):

كان أطراف النزاع الصحراوي منذ عام 1975م أربعة هم إسبانيا،المغرب، موريتانيا من جهة وجبهة البوليساريو من جهة أخرى، وبعد انسحاب القوات الإسبانية من الإقليم الصحراوي، وتوقيع معاهدة السلام بين موريتانيا والجبهة، أضحى النزاع ثنائيا وأكثر وضوحا (المغرب والجمهورية الصحراوية).

فالجزائر ليس طرف في النزاع بأي شكل من الأشكال، وإنما مجرد طرف متهم بالموضوع والدليل القاطع على ذلك أن المنظمات الدولية أقرت بهذا، فمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية تعاملان الجزائر على هذا الأساس[2]

3–موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية:

ساندت الجزائر منذ البداية الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير المصير و اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية ، وفي نهاية الثمانينات أقرت في منظمة الأمم المتحدة قرار وقف إطلاق النار ، وتنظيم استفتاء شعبي في الإقليم ، حيث دعمت الجزائر الخطة الأممية ، فكان موقف الجزائر واضحا حيال نزاع الصحراء والقائم على أساس الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في ممارسة تقرير المصير وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وأنها ستعترف بنتائج الاستفتاء إن جرى بحرية ونزاهة، وذلك في أوج أزمتها الداخلية التي أضعفتها سياسيا على الساحة الدولية ، كذلك تعتبر الجزائر[3]

[1]-ناصر بوعلام، مرجع سابق ص30

[2] -نائلة باشا ، العلاقات الجزائرية المغربية من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة –دراسة تحليلية لعينة من يوميتي الشعب والخبر حلال الفترة الممتدة مابين1994أوت إلى2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،2019-2020 ص 146

[3]لدغش رحيمة، أبعاد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت، مجلة أفاق للعلوم، جامعة الجلفة، المجلد 05 العدد 03، 2020 ، ص 291 -293

أنه لايوجد نزاع بينها وبين المغرب حول الصحراء الغربية ومنه طرح القضية أمام المجتمع الدولي ، كما اتخذت الجزائر موقف واحد وهو تصفية الاستعمار الذي يتمثل في تقرير مصير الشعب الصحراوي وتحريره ومن هذا المبدأ الجزائر الذي لم يتغير عبر الزمن عملت الجزائر على التنسيق بين الدول المجاورة للصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975 .

تمسكت بضرورة خروج الاستعمار الاسباني من المنطقة وفق مبادىء الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية .و مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها يستمد شرعية من التحررية الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية .كما قدمت الجزائر للشعب الصحراوي أشكالا متعددة من الدعم أولها اللاجئين الذين فروا من الإبادة إثر ما سمي بالمسيرة الخضراء في شهر أكتوبر 1975م ، وما تبعها كذلك من قنبلة الطيران المغربي وحرقه بالنابالم والفوسفور لمخيمات اللاجئين بتاريخ 26فيفري 1976م، إذ استند المفهوم الجزائري إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة ومنها قرار1514الذي يؤكد حق الشعوب في تقرير المصير، والإقرار بحريتها الكاملة في اختيار وضعها السياسي والاقتصادي الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة كذلك استنادا إلى القرار 3229/20 الذي يؤكد ضرورة اتخاذ الخطوات العاملة في الأقاليم التي لم يتحقق استقلالها لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم ومن دون شروط أو تحفظ[1]

[1]-لدغش رحيمة،.مرجع السابق ص 291-293

4-وجهة النظر الجزائرية الموافقة للنظرة الأممية من النزاع :

تؤسس وجهة النظر الجزائرية الثابتة من النزاع في الصحراء الغربية على فكرة حق الشعوب في تقرير المصير ، وأنها مسألة بخص جبهة البوليساريو في مواجهة المغرب وتعزز هذه الفرضية بالواقع الدولي الذي تعترف فيه العديد من الدول بالجمهورية العربية الصحراوية وتؤكدها قانون العديد من القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الإتحاد الإفريقي .

إذ لم يتغير موقف الجزائر من هذه القضية رغم تعاقب الحكومات المختلفة ، يظل ثابتا لا يتغير لارتباطه بمبادئ السياسة الخارجية للجزائر التي تنطلق من فكرة احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي ، لاسيما حق الشعوب في تقرير مصيرها ودعم حركات التحرير الوطنية مع الالتزام بنبذ كل تدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واحترام سيادتها الداخلية كما تجلى ذلك بوضوح من خلال مناداة الجزائر الدائمة بإلزامية حل النزاع الصحراوي في رحاب الأمم المتحدة وتأكيدها المستمر بأنها ليست طرف في النزاع ، لكونه مجرد نزاع بين المغرب وحركة التحرر الوطنية ، وذلك ما أكدته القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ، وفي مقدمتها القرار رقم 2440 لسنة 2018م والذي تكرر في أكثر من سبع مرات والذي صف طرفي النزاع على المملكة المغربية وجبهة البوليساريو واصفا كلا من موريتانيا والجزائر وبالدولتين الجاريتين نافيا عنهما صفة طرف في النزاع ، كما توجد العديد من الأسانيد الواقعية والتاريخية التي تؤكد بأن الجزائر ليست طرفا في النزاع وأهمها عدم وجود مصلحة مادية مباشرة للجزائر من دعمها لحركة البوليساريو كما أن الجزائر ترفض دائما التفاوض مع المغرب كطرف في النزاع مؤكدةً على أن هذه القضية مسألة أممية لا مجال لحلها إلا عبر الأمم المتحدة وفق ما تراه وذلك ما تؤكده قرارات الأمم المتحدة ، كما لم يتم الإشارة إلى الجزائر .[1]

[1]-كرام محمد الأخضر ، العلاقة بين قضية الصحراء الغربية وتفعيل الاتحاد المغاربي ، مجلة للبحوث والدراسات ، مجلد 18 ، العدد 01 ، 2021 ، ص ص 71 -73 .

كطرف في النزاع إذ تجلى ذلك بوضوح في كثر اللوائح مثل اللائحة 2152 سنة 2014م واللائحة 2440 لسنة 2015م والتي لم يأتي فيها ذكر للجزائر كطرف ، واعتبرت نزاع بين الطرفين المغربي والبوليساريو، بل أن الجزائر مجرد داعم لحركة تحرير تسعى لتحقيق الاستقلال على إقليمها وفق الشرعية الدولية وفي ظل احترام قواعد القانون الدولي وخصوصا حق الشعوب في تقرير المصير رغم كل المحاولات المغربية لاحتلال الصحراء الغربية وتغيير الترابية السكانية للصحراء الغربية التي توالت بقيادة الحسن الثاني سنة 1975 م [1]

[1]-كرام محمد ، مرجع سابق ، ص ص 71-73 .

المبحث الثاني : العلاقات الجزائرية الموريتانية

لقد حصلت الجمهورية الإسلامية الموريتانية الإسلامية على استقلالها منذ عام 1960م من فرنسا في ظرفية كانت تعيش فيها بلاد شنقيط مخاضا عسيرا بفعل عوامل داخلية منها البداوة غياب الكوادر البشرية وضعف الموارد الاقتصادية وتحديات خارجية غذتها أطماع الجيران في بلد كان في إرهاصاته الأولى في تلك الأيام ، ورغم وقوف العديد من الدول العربية مع مشروع الدولة الموريتانية في صمت حتى وقفت على أشدها بشهادة أول رئيس موريتاني ، ومن هنا شهد التعاون الجزائري الموريتاني أوج ازدهاره في الستينات والسبعينات من القرن الماضي ، وهذا بفضل المساعدات المقدمة من طرف الجزائر بداية من سنة 1966م والذي يعتبر تاريخ بداية توقيع بروتوكول اتفاق فتح مجالات التعاون بين البلدين والذي شمل مختلف القطاعات الثقافية والصحية ومجال الطيران والأمن، حيث أنه في بداية السبعينات توسع التعاون بين البلدين وتدعم بميلاد اللجنة المختلطة الجزائرية الموريتانية.

المطلب الأول : جذور العلاقات التاريخية الجزائرية الموريتانية

لقد بدأت العلاقات الجزائرية الموريتانية بالتطور خاصة في عهد الرئيس الجزائري هواري بومدين الذي وصل إلى الحكم في يونيو 1965 م، اثر انقلاب أطاح به الرئيس أحمد بن بلة ، حيث برزت أثار هذه العلاقات من خلال الدبلوماسية الموريتانية التي قدمها الرئيس الموريتاني المختار ولد داده للجزائر من خلال دعمه في تقرير مصيرها ، إذ طور من هذه العلاقات أيضا الزيارات المكثفة بين الرئيسين والتي كانت أول زيارة في أكتوبر 1965م بمناسبة القمة الثالثة المنظمة للوحدة الإفريقية ، كذلك العلاقات التي تمثلت على مستوى المغرب العربي كان هدفها مشترك هو محاربة التوسع المغربي، أما بالنسبة للخارج فكلاهما كان يدعم القضايا نفسها مثل حركات التحرر، أما على المستوى القاري فكانا عضوين نشيطين في منظمة الوحدة الإفريقية.[1]أما بالنسبة للعالم الثالث كانا يناضلان في حركة عدم

[1]-المختار ولد دادة ، مذكرات المختار ولد داده موريتانيا رهان التحديات الكبرى ، باريس ، 1970 ، ص ص 424 -425 .

الانحياز ، وفي سنة 1965 وقعا البلدان على اتفاقيات تعاون تسهل التبادل التجاري بين البلدين كما ساعدت الجزائر موريتانيا بقروض مالية من أجل بتاء بنيتها التحتية، كما اتفق الطرفان على ترسيم الحدود بينهم ضمانا لاستمرار هذه العلاقات واستقرارها، كما عرفت هذه العلاقات توبرا وجمودا دام ثلاث سنوات 1975–1978 بسبب موقف موريتانيا من قضية الصحراء الغربية، لكن منذ أن أعلنت موريتانيا سياسة الحياد حول هذه القضية اتجاه الأطراف المغاربية رجعت هذه العلاقات على سابق عهدها ، حيث وقع الطرفان سنة1989 معاهدة نواكشوط وأعلن الطرفان إنشاء لجنة مشتركة كبرى جزائرية موريتانية للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي [1].

كما بدأت العلاقات الجزائرية الموريتانية تتطور كذلك من خلال المجال العسكري بحيث دعمت الجزائر 300بمليون فرنك إفريقي من العتاد العسكري للجيش الموريتاني وذلك سنة 1971م، وفي سنة 1972م وقع الطرفان اتفاقية وتعريفة متمثلة في تنمية مبادلاتها التجارية وذلك من خلال استزاد الجزائر للحديد الموريتاني، وستراد موريتانيا كذلك النسيج والفواكه الجزائرية، أما في مجال الصحة قامت ببناء المستشفيات في موريتانيا كما وفرت لهم التأطير الطبي، حيث أقامت مركز صحي مع بعثة طبية بمنطقة ألاك [2].

كذلك لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما ، وذلك من خلال الجهود التي بذلتها عند افتتاح مؤتمر عدم الانحياز والتي قررت فيه اعتراف جميع الدول التي لم تكن تعترف بموريتانيا مثل الدولة المغربية مثلاحيث اعترفوا بها وأقاموا معها تمثيليات دبلوماسية أو قنصليات على مختلف المستويات [3].

---

[1]-أيوب السايح ، مبارك الا استقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي 2005 -2010 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص 118 .

[2]سفيان بن عبد العزيز ، التجارة الخارجية نحو الدول الإفريقية عبر المعابر الحدودية –المعبر الحدودي بين الجزائروموريتانيا نموذجا ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 09 ، العدد 02 ، 2021 ، ص 40 .

[3]-رابح مشحوذ ،مذكرات المجاهد والدبلوماسي الجزائري رابح مشحوذ ، ج 04 ، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع 2020 ، ص ص 42-43 .

إذ لم يقتصر التعاون الجزائري الموريتاني بين عامين 1967-1975م على الصعيدين السياسي والدبلوماسي حيث تمثلت أبرز هذه العلاقات في نزوح الطلاب الموريتانيين للدراسة في الجزائر الذين كانوا ممنوحين من الحكومة الجزائرية، أما في الميدان الاقتصادي فقد قدمت الجزائر حوالي 250 مليون فرنك إفريقي لموريتانيا، أما بالنسبة لتأميم مناجم الحديد "ميفرما"بحيث قدم هواري بومدين نصائح للرئيس ولد داده أن لا يخاف من ردة فعل الفرنسيين حول التأميم.[1]

كما شهدت العلاقات الموريتانية الجزائرية عام 1976م وهو تاريخ بدء حرب الصحراء بين المغرب وموريتانيا من جهة وجبهة البوليساريو فتورا أشبه من سحابة الصيف العابرة

حيث عادت علاقة البلدين إلى سابق عهدها بعد إعلان موريتانيا الحياد من ما بات يعرف لحظتها بملف البوليساريو، كما تولت الجزائر أيضا في المجال العسكري مسؤولية تدريب قوات النخبة الموريتانية .

حيث قلما يوجد ضابط في موريتانيا إلا وتدرب في الجزائر رغم أن البلدين لا يفصحان كثيرا عن تعاونهما العسكري لأسباب أمنية وإستراتيجية ، إلا أن كل الموريتانيين يدركون جيدا دور الجزائر في تقوية مؤسستهم العسكرة ماديا ومعنويا على كل الأصعدة [2]

وترتبط الجزائر مع موريتانيا بمجموعة من الاتفاقيات الأمنية، أبرزها معاهدة تأسيس إتحاد المغرب العربي عام 1989م، كذلك اتفاقية أمنية ثنائية بين وزارتي الدفاع في البلدين والتي وقعت عام 1988م ونصت على التعاون العسكري في مجالات التدريب بين البلدين وتسهيل النقل الجوي العسكري [3].

---

[1]-مختار ولد داده ، مرجع سابق ، ص 426-427-429 .

[2]-سيد محمد ولد خليفة ، العلاقات الجزائرية الموريتانية ...تاريخ حافل بالعطاء 11-10-2018 متحصل عليه من الموقع https://www.afeigatenews.net تاريخ الاطلاع 15-04 2023 على الساعة 03:15 .

[3]-عبد القدر بن مسعود ، ما قد تعرفه عن علاقة الجزائر و موريتانيا تعد أزمة الحدود المتحصل عليه من الموقع https://www.sasapost.comتاريخ الاطلاع15-04-2023 على الساعة 15:25

المطلب الثاني : أشكال التعاون الجزائري الموريتاني

1-التعاون على المستوى الاقتصادي :

لقد امتاز التعاون الجزائري الموريتاني في القطاع الاقتصادي والتنموي بمجموعة من الاتفاقيات بينها حول إقامة العديد من المشاريع بهدف دفع المبادرات الاقتصادية الخاصة والتكثيف والازدهار في البلدين حيث تمثلت هذه العلاقات في التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات والذي وقع في الجزائر في 06يناير 2008، وذلك من أجل منح معاملة عادلة ومنصفة لاستثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين المنجزة في إقليم الطرف المتعاقد الأخر [1].

وفي إطار تعزيز التعاون ألمغاربي، قررت الجزائر وموريتانيا لأول مرة إنشاء معبر حدودي بينهما للرفع من التبادل التجاري وتطوير حركة النقل بين البلدين ، وأعلن عن ذلك القرار في الدورة ال18 للجنة العليا المشتركة الجزائرية – الموريتانية ، التي انعقدت نهاية ديسمبر سنة 2016م ، إذ كان بالقاسم حرشاوي المدير العام ل طاسيلي الجزائرية قد كشف عن إعدادات متقدمة لفتح خط جوي متبادل بين المطار الدولي بالعاصمة نواكشوط ومطار مدينة تندوف الجزائرية ، كما أضاف أيضا أن تسير قريبا شركة طيران موريتانيا والخطوط الجوية الجزائرية رحلتين أسبوعيا على الخط المذكور[2].

إذ تم فتح المركز الحدودي الأول بين البلدين بتاريخ 19 أوت 2018م، والذي سمي بالمعبر الحدودي تندوف –شوم على مستوى الشريط الحدودي المشترك ، كما أنه يهدف إلى تكثيف التعاون الاقتصادي وإلى تسهيل عملية نقل الأشخاص بين البلدين كما تم اختيار النقطة التي تبعد 75 كيلومتر عن مدينة تندوف ومدينة الزويرات الموريتانية، وذلك لتسهيل حركة تنقل الأشخاص والبضائع وتكثيف .[3]المبادلات التجارية بين البلدين،إذ كلف الجزائر حوالي

[1]-مرسوم رئاسي رقم 08-354 مؤرخ في 7 ذي القعدة 1429 الموافق 5 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 25، الصادرة في نوفمبر 2008.

[2]-عبد القادر بن مسعود ، مرجع سابق .

[3]-سفيان بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 41-4.

مليار ومائة وخمسون مليون دينار جزائري نحو 8,5مليون أوروا ومكون من 49 وحدة من البناء الجاهز بينها ستة وأربعون مكتبا مخصص للقيام بإجراءات الدخول والخروج من الجزائر وموريتانيا وأربعة مواقف للسيارات ومرافق مخصصة للراحة .

كذلك تزايدت الصادرات نحو موريتانيا ابتداءً من 2012 إلى غاية 2014م حيث بلغت قيمتها سنة 2014م حوالي 241 مليون دولار والتي من خلالها تحتل الجزائر المرتبة التاسعة عشر من بين الدول بقيمة خمسين مليون دولار سنة2017م، كما تعتبر حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وموريتانيا محتشما جدا ، فمتوسط الصادرات نحو موريتانيا خلال الفترة 2009 إلى 2017 لم تتجاوز 52,69 مقارنة بمتوسط الصادرات خلال نفس الفترة نحو بقية دول العالم 5345,88 ، أي نسبة 0,1 وه تعتبر نسبة قليلة جدا مقارنة بالموقع الجغرافي للبلدين وكونهما منتميان أيضا إلى إتحاد المغرب العربي [1].

2-العلاقات السياسية:

تمثل موريتانيا عنصر ارتكاز مهم في إنجاح سياسات الجزائر تجاه المغرب ، سواء في ملف الصحراء الغربية أو في سعي الجزائر لتحقيق إستراتجيتها في منطقة الصحراء الغربية والساحل لتطويق المغرب في ذلك الاتجاه ، فالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لم يقم بأية زيارة لنواكشوط خلال فترة حكمه وفي المقابل قام الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز بزيارة الجزائر عام 2011م ، وكان ينظر إليه جزائريا بقلق كبير بسبب ما كانت الجزائر تتوقعه من نتائج لعلاقات ولد عبد العزيز مع المغرب ، كما قامت الجزائر قبل سنة 2011م بسنوات قليلة دعم موريتانيا لتولي رئاسة الإتحاد الإفريقي ومنحها مساحات للتحرك وتوسيع دورها الخارجي ، وتمكنت من توظيف رئاسة موريتانيا في اتجاه مبادرة تعيين جوا كيم شيشاني ، الشخصية المرفوضة مغربيا[2] منسقا إفريقيا خاص بملف الصحراء الغربية إذ كان

[1]-سفيان بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 41-4.

[2]-كمال القصير ، الاستقطاب المغربي –الجزائري يعقد العلاقة بموريتانيا سياسيا ويفيدنا اقتصاديا المتحصل عليه من https://www.aljazeera.net01-06-2015تاريخ الاطلاع 15-04-2023 على الساعة 16:20 .

المغرب كان قد قطع الطريق أمام طموح موريتانيا للحصول على عضوية منصب غير دائم بالأمم المتحدة عام 2011م، وهو ما تم فعلا.

كما وصلت موريتانيا إلى رئاسة الإتحاد الإفريقي سنة 2014م كما تميزت خلال هذه الفترة حدث فتور وبرود دبلوماسي ، حيث ظهر التوتر بين البلدين بسبب طلب موريتانيا من أحد أعضاء الهيئة الدبلوماسية الجزائرية في نواكشوط مغادرة أراضيها وذلك بعد اتهامه بالوقوف وراء مقال نشره موقع البيان الموريتاني[1]، والذي يسمى بالقاسم الشرواطي وذلك اثر اتهامه بالوقوف خلف مقال نشر بإحدى الصحف الالكترونية الموريتانية ، حيث اعتبرته موريتانيا أنه يسيء لعلاقات موريتانيا الخارجية مع المغرب ، وهو ما استقبلته الجزائر من نفس الباب ، وذلك بطرد أحد المستشارين بسفارة موريتانيا بالجزائر ليلقي الأمر بظلاله القاتمة على العلاقات بين البلدين ، إذ تأتي الخطوتان الموريتانية والجزائرية في وقت عرفت فيه علاقتهما تطورا ملموسا ، خصوصا بعد تولي الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز سدة الحكم، إذ كان هذا التطور قد تجسد في التنسيق بينهما في العديد من الملفات الاقليمة والقارية، وتقارب وجهات النظر في قضايا عربية ودولية ، إذ جاء التقارب بين البلدين على حساب علاقات موريتانيا بالمغرب التي عرفت فتورا في العلاقات.[2]

كما انه كذلك بعد الانقلاب في موريتانيا الذي أطاح بالرئيس معاوية ولد السيد أحمد الطايع في 03أوت 2005 ، الذي كان في زيارة إلى المملكة العربية السعودية لتقديم التعازي بوفاة الملك فهد بن عبد العزيز حيث حدث هذا الانقلاب ليعيد حكم العسكر ومن هنا جاء رد فعل الجزائر من هذا الانقلاب بحيث نددت بعملية الاستيلاء على السلطة بطريقة غير دستورية كما أكدت على عودة الديمقراطية إلى موريتانيا.أما بخصوص الانقلاب الذي حدث بعد سنة 2008 ، وبعد 15 شهرا من الانتخابات الرئاسية سنة 2007 إذ انقلب الجيش على الرئيس ولد الشيخ.حيث أدى هذا الانقلاب إلى سخط الكثير من القوى [3]الدولية

[1]كمال القصير : مرجع السابق .
[2]مسعود عبد القادر، مرجع سابق.
[3] أيوب السايح ، مرجع سابق ، ص 111-117-123 .

وكذلك أدخل البلاد في أزمة سياسية ودستورية ، فكان موقف الجزائر على لسان وزير خارجيتها مراد مدلسي والذي كان معاكسا للموقف المغربي ، حيث تبنت الجزائر موقفا معارضا ودعت إلى عودة الرئيس المنتخب إلى الحكم .

وكذلك أكد مدلسي أن هذا الموقف تم إبلاغه للمبعوث الموريتاني العميد محمد أحمد حيث وضح مساهل كذلك خلال اجتماعه مع المبعوث الموريتاني بأن الموقف الجزائري يدين عمليات تغيير السلطة بطرق محالفة للقواعد الدستورية، كما تحدث مساهل كذلك المبعوث الموريتاني بضرورة عودة جمهورية موريتانيا إلى النظام الدستوري، بحيث حث المسؤولين الموريتانيين إلى الحفاظ على المؤسسات السياسية التي أقامها الشعب الموريتاني بكل سيادة وكذا العمل بكل عزم على من خلال تغليب الحوار والتشاور [1].

3-التعاون على المستوى العسكري:

بالنسبة للمجال العسكري فقد تجسد التعاون بين البلدين من خلال تقديم الجزائر العديد من المساعدات العسكرية ، لحماية شقيقتها موريتانيا من التهديدات الإرهابية، وذلك من خلال السياسة الأمنية الجزائرية المتمثلة في مكافحة الإرهاب، إذ تدعوا بذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية دعم موريتانيا التي كانت تعاني من الإرهاب، من أجل سد النقص في الإمكانيات المادية التي كانت تعان منها موريتانيا، وخصوصا فيالمجال العسكري . حيث تمثل الدعم الجزائري في مجموعة المعدات والأجهزة الإستعلاماتية التي تقوم بمختلف أنواع المهام الاستخباراتية، وكذلك تقديم الدعم المالي واللوجيستي لها.[2]

كما تدخلت الجزائر كوسيط لحل النزاع بين موريتانيا والجزائر، كما أنه أيضا تمثلت المبادرات الأمنية بين الجزائر وموريتانيا من خلال إنشاء قيادة عسكرية بتمنراست 21أفريل 2010م، وفي سنة 2006 تم التوقيع على الاتفاقية القنصلية بين البلدين الموقعة في

[1]-أيوب السايح ، مرجع سابق ، ص 117- 123-124 .

[2]- فريدة روطان وعبد الرحيم رحموني واخرون ، الأمن الجزائري والفضاء الاقليمي والتعامل والتداعيات ، عمان مركز الكتاب الأكاديمي ، 2019 ، ص ص 42-43 .

نواكشوط 16مارس 2006 م، وهذا حرصا لتنظيم العلاقات القنصلية وتوفير الحماية القنصلية لمواطني كل البلدين في كل من إقليمها .[1]

وكذلك الإتفاقية الأمنية لتشكيل ما يسمى بمجموعة دول الميدان (الجزائر ، موريتانيا مالي و النيجر) والتي مقرها في مدينة تمنراست جنوب الجزائر، في جويلية 2010م حيث نصت الاتفاقية على تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[2] كما يعتبر الملف الأمني بين موريتانيا والجزائر مهما في تفسير التوتر سنة 2005 والملاحظة الأساسية أن الجزائر اختارت مستشارا مكلفا بملف الإرهاب لتطوه من السفارة الموريتانية لديها ، ولا يخفي الجانب الموريتاني منذ فترة امتعاضه من بخل الجزائريين بالمعلومات بشأن منطقة مالي والجماعات المسلحة خاصة أن موريتانيا في هذه الفترة أصبحت ذات وجود استخباراتي مهم في شمال مالي[3].

4-التعاون على المستوى الثقافي :

لقد تمثل التعاون الجزائري الموريتاني في المجال الثقافي والعلمي في العديد من المجالات ، هذا من أجل تبادل الخبرات والكفاءات والعمل على تدعيم وتطوير التعاون الثنائي، ففي 20 ديسمبر 2016 قاما كلا البلدين بتوقيع اتفاقية حول البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، بهدف تقليص الفجوة الرقمية .[4]

وكذلك العمل على دعم الاستثمار المشترك، والتعاون الاقتصادي والمشاريع المشتركة التي من شأنها تدعم وتطور قطاعات البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال لكلا البلدين كذلك في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف بحيث تم الإتفاق في هذا المجال في الجزائر 27 ديسمبر 2004 ، وهذا من أجل التبادل الثقافي والخبرات في مجال الوعظ والإرشاد

---

[1]-مرسوم رئاسي رقم 14-397 مؤرخ في 8 ربيع الاول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، العدد 03 ، 2015 ، ص 04 .

[2]-عبد القادر بن مسعود ، مرجع سابق .

[3]-كمال القصير ، مرجع سابق .

[4]-مرسوم رئاسي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، العدد 56 ، الصادرة يوم الاربعاء 5 صفر 1442 الموافق 23 سبتمبر 2020 ص 05 .

وكذلك من خلال تبادل التشريعات والأنظمة والقوانين المتعلقة بنشاط وزارة العمل على مواجهة التيارات المنحرفة المعادية للإسلام، وحمل رسالة الدعوة ونشرها بما يرسخ وحدة الأمة، وكذلك الهدف من هذا المجال تبادل البرامج الإعلامية والدينية المرئية والمسموعة واشتراك العلماء والخبراء ف هذا المجال، وكذلك التشاور والتنسيق المشترك بين وفود البلدين عند حضورهم المؤتمرات والندوات الإسلامية وتبادل الخبرات والزيارات في مجالات الوعظ والإرشاد من خلال دعوة العلماء الجزائريين والموريتانيين للمشاركة في الندوات والمناسبات الدينية التي تقام وتعقد في البلدين[1].

[1]-مرسوم رئاسي رقم 13 مؤرخ في 24 ذي القعدة 1434 الموافق 30 سبتمبر 2013، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، العدد 50 ، الصادرة 4 ذو الحجة 1434 الموافق 9 أكتوبر 2013 ، ص 04 .

الخاتمة

في ختام الموضوع و بناءا على ما سبق التطرق له من خلال الفصول السابقة يمكن القول بأن هناك مجموعة من المحددات التي كان لها أثر كبير على السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة المغرب العربي منذ سنة 1999 وصولا إلى سنة 2019 وبالتالي فقد ساهمت هذه المحددات إلى حد بعيد في تحديد معالم وطبيعة رؤية صانع القرار الجزائري تجاه الدول المغاربية ، وهذه المحددات منها ما هو داخلي مرتبط بطبيعة الأنظمة الحاكمة في الدول المغاربية ، والمناخ السياسي السائد فيها ناهيك عن تأثير مجموعة من العوامل الأمنية والسياسية والجيوسراتيجية إقليميا ودوليا ، وبتالي فقد كان لهذه المحددات أثرا بارزا في تحديد معالم السياسة الخارجية الجزاءريةتجاه المنطقة المغاربية في فترة حكم الرئيس الراحل عبد العزبز بوتفليقة ، التي تتضح من خلال سلوكيات صانع القرار الجزائري وسياسته تجاه البلدان المغاربية ، ويمكن تلخيص ما تم تسجيله من ملاحظات عند دراسة العلاقات الجزائرية المغاربية في النتائج التالية :

-تتحرك الجزائر في علاقاتها مع الدول المغاربية استنادا إلى مبدأين رئيسيين وهما : عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها

-تولي الجزائر أهمية كبيرة لعلاقاتها مع الدول المغاربية لأنها تدرك بأن علاقاتها مع هذه الدول هي المحدد الرئيسي لوزنها الإقليمي ومكانتها في منطقة المغرب العربي

-عمل عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه مقاليد الحكم في الجزائر عللا إعادة تحسين صورة الجزائر بسبب سنوات العشرية السوداء عبر تفعيل وتقوية السياسة الخارجية الجزائرية مستفيدا من خبرته في هذا المجال

-كانت بصمة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة واضحة في السياسة الخارجية الجزائرية بسبب ماضيه حيث عمل لسنوات وزيرا للخارجية ويتضح تأثير بوتفليقة على السياسة الخارجية أكثر منذ أن تراجع تأثرها ونشاطها عقب فترة مرضه والتي جاءت في فترة كانت تمر فيها المنطقة المغاربية بتحديات أمنية كبيرة

-كان للأحداث التي شهدتها ليبيا أثرا كبيرا على السياسة الخارجية الجزائرية فعلى الرغم من تحفظ الجزائر من تطورات الأحداث في ليبيا منذ سنة 2011 إلا أنها فيما بعد حاولت تدارك نفسها خصوصا عندما أصبحت الأزمة الليبية تفرز تهديدات أمنية كبيرة تستهدف الأمن القومي الجزائري

-لم تختلف السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تونس عن نظيرتها الليبية حيث اتخذت الجزائر في البداية موقفا متحفظا اتجاه الأحداث التي شهدتها تونس في إطار ما عرف بثورة الياسمين التي أطاحت بنظام حكم زين العابدين بن علي ولكن التطورات التي عاشتها فيما بعد خصوصا الأزمة الأمنية التي عاشتها تونس بسبب الإرهاب فرضت على الجزائر ضرورة العمل والتنسيق المشترك مع تونس للتصدي لتلك التحديات الأمنية خصوصا وأن الجزائر أدركت حجم التهديد التي بات يستهدفها في خضم التطورات الإقليمية والدولية

-تعد العلاقات الجزائرية المغربية من أعقد العلاقات في المنطقة المغاربية بسبب سمة الصراع التي هيمنت على العلاقات بين الدولتين للعديد من القضايا المرتبطة للحدود إضافة إلى القضية الشائكة التي تعتبر المحدد الرئيسي للعلاقات بين البلدين وهي قضية الصحراء الغربية نظرا لموقف الجزائر الراسخ بحق الشعب الصحراوي بتقرير المصير وعلى الرغم من ان العلاقات بين البلدين فقدت بعض المبادرات من الطرفين منذ سنة 1999 لتجاوز القضايا الخلافية وإعادة توطيد العلاقات إلى أن الصراع بقي مهيمنا على مسار العلاقات بين البلدين

-بينما تعتبر علاقات الجزائر مع موريتانيا الجارة الثانية من الجهة الغربية من أكثر العلاقات ودية مقارنة مع المغرب على الرغم من أنه وقع خلاف في سبعينيات بين البلدين بسبب إقدام موريتانيا على اجتياح الصحراء الغربية مع المغرب وهو ما عارضته الجزائر وجعل العلاقات تتوتر فترة من الزمن لتعود العلاقات فيما بعد إلى مجراها الطبيعي بعد انسحاب الجيش الموريتاني من الصحراء الغربية ، وقد شهدت العلاقات بين البلدين في فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات متعددة بهدف الرقي

بالعلاقات وتطويرها سيما و أن علاقات الجزائر مع المغرب لم تكن مستقرة أضف إلى أن الجزائر كانت تبحث عن زيادة فعالية دورها ومكانتها في المنطقة المغاربية

وبناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن الاستنتاج بأن منطقة المغرب العربي تحتل مكانة مهمة في السياسة الخارجية الجزائرية بسبب الأهمية التي تكتسيها المنطقة من أجل ذلك تولي الجزائر اهتماما كبيرا بعلاقاتها مع الدول المغاربية على الرغم من أن علاقاتها تختلف من دولة إلى أخرى للعديد من العوامل التاريخية والأمنية لكن عمل عبد العزيز بوتفليقة على تحقيق أكبر قدر من المكاسب في إطار العلاقات المغاربية سيما وأنه جاء في فترة كانت تعيش فيها الجزائر عزلة إقليمية ودولية بسبب الوضع الأمني التي عاشته قبل قدومه إلى سادة الحكم وقد دخلت الجزائر في ظل فترة حكمه التأقلم مع مختلف التحديات التي شهدتها الدول المغاربية سيما عقب موجة الربيع العربي .

الملاحق

الوثيقة 01 : الموقع الجغرافي للجزائر

المصدر : أطلس الجزائر والعالم .

محمد الهادي العروق .

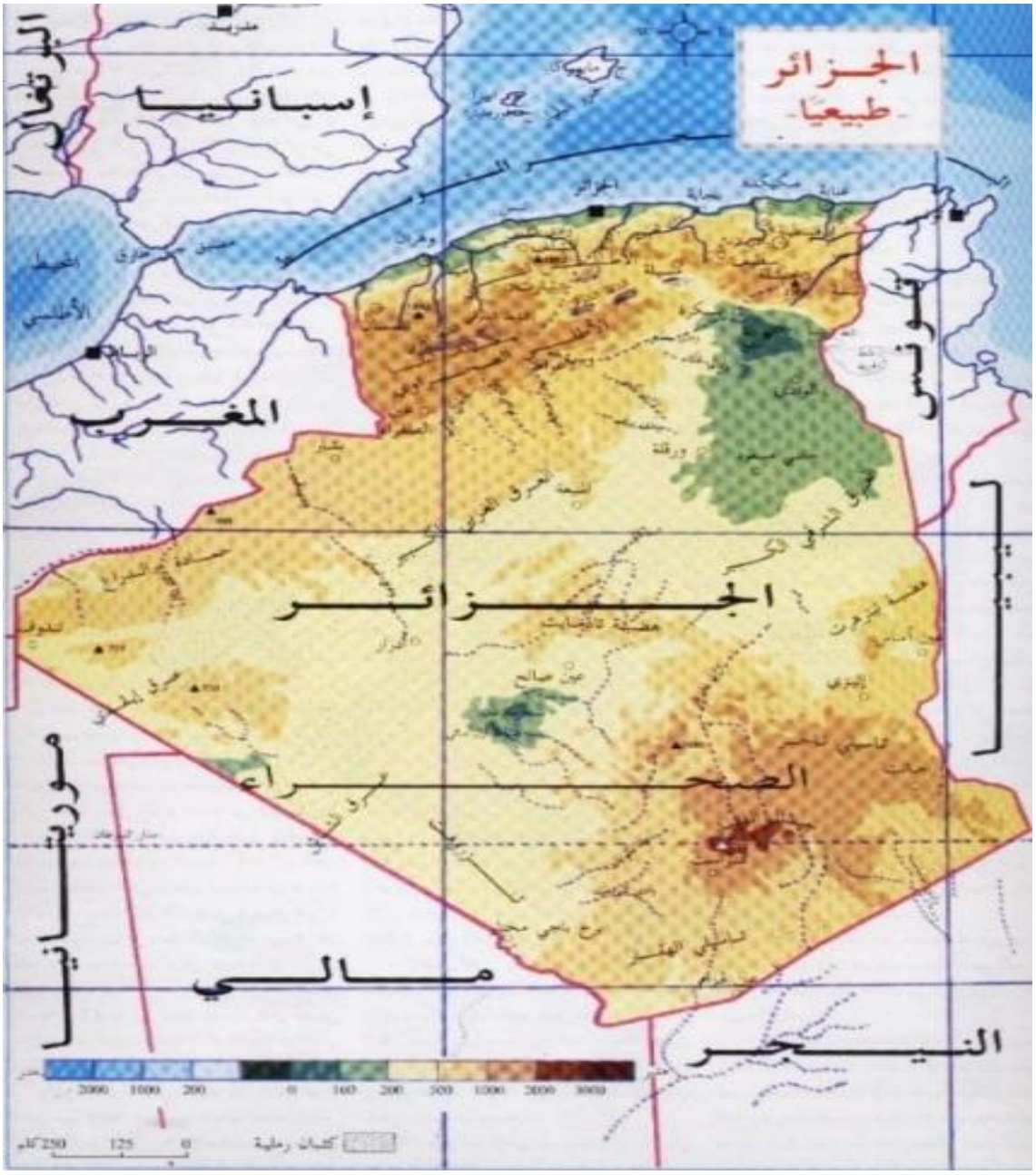

الوثيقة 02 : خريطة توضح الشريط الحدودي بين الجزائر و ليبيا .

المصدر : عمور نسيمة ، التهديدات السياسية والعسكرية للازمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري ، مجلة متون ، المجلد 08 ، العدد04 ، 2017 .

الوثيقة 03: الموقع الجغرافي للصحراء الغربية .

المصدر :www.echorouk.com.

الوثيقة 04: اتفاقية تتضمن التعاون في مجال البحث العلمي والثقافي بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية التونسية .

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 05

المادّة 6

التّعديل

يمكن تعديل هذا الاتفاق بموافقة الطرفين وفقا للإجراءات الدّستورية المعمول بها في البلدين.

المادّة 7

تسوية الخلافات

يتم تسوية في خلاف بين الطرفين يتعلّق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتراضي عن طريق التشاور والتفاوض.

المادّة 8

بداية الدخول حيّز التّنفيذ

يدخل هذا الاتفاق حيّز التّنفيذ بعد إبلاغ كلّ من الطرفين الطرف الآخر كتابيا، عبر القناة الدّبلوماسية، بإتمامه للإجراءات القانونية المطلوبة لهذا الغرض.

المادّة 9

المدّة والإنهاء

يبقى هذا الاتفاق ساري المفعول لمدّة ثلاث (3) سنوات تجدّد تلقائيا ما لم يبد أحد الطرفين رغبة في إنهاء العمل به سنة (6) أشهر على الأقلّ قبل انقضاء مدّة صلاحيته.

وفي جميع الأحوال تبقى البرامج التّنفيذيّة الجارية بين الطرفين سارية المفعول حتى تاريخ إنجازها.

وإثباتا لذلك قام الموقّعان أدناه، المفوّضان من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذا الاتفاق.

حرّر بالجزائر في 2 يونيو سنة 2008 من نسختين أصليتين باللّغة العربيّة ولكلا النصين نفس الحجيّة القانونية.

من حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عبد القادر مساهل

الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية

من حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية

محمد الأمين ولد الذاتي

الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلف بالمغرب العربي

مرسوم رئاسيّ رقم 10 – 10 مؤرّخ في 25 محرّم عام 1431 الموافق 11 يناير سنة 2010، يتضمّن التّصديق على اتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا بين حكومة الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة وحكومة الجمهورية التونسية، الموقعة بتونس في 6 ذي الحجّة عام 1429 الموافق 4 ديسمبر سنة 2008.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

– بناء على تقرير وزير الشّؤون الخارجيّة،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّة 77 – 11 منه،

– وبعد الاطّلاع على اتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا بين حكومة الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة وحكومة الجمهورية التونسية، الموقعة بتونس في 6 ذي الحجة عام 1429 الموافق 4 ديسمبر سنة 2008،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يصدّق على اتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا بين حكومة الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة وحكومة الجمهورية التونسية، الموقعة بتونس في 6 ذي الحجة عام 1429 الموافق 4 ديسمبر سنة 2008 وتنشر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

المادّة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 25 محرّم عام 1431 الموافق 11 يناير سنة 2010.

عبد العزيز بوتفليقة

اتفاقية تعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا

بين

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وحكومة الجمهورية التونسية

إن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية المشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفين "،

– رغبة منهما في دعم أواصر الأخوة بينهما،

– ونظرا إلى اهتمامهما المشترك بتطوير علاقات التعاون بينهما في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا،

الوثيقة 05 : اتفاقية تتضمن التنسيق على الاتفاق التجاري بين حكومة الجمهورية الجزائرية اليمقراطية والحكومة التونسية

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 12

اتّفاقيات واتّفاقات دوليّة

مرسوم رئاسيّ رقم 10 – 12 مؤرّخ في 25 محرّم عام 1431 الموافق 11 يناير سنة 2010، يتضمن التصديق على الاتفاق التجاري التفاضلي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية، الموقع بتونس في 6 ذي الحجّة عام 1429 الموافق 4 ديسمبر سنة 2008.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

– وبناء على الدّستور، لاسيّما المادّة 77 – 11 منه،

– وبعد الاطلاع على الاتفاق التجاري التفاضلي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية، الموقع بتونس في 4 ديسمبر سنة 2008،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يصدّق على الاتفاق التجاري التفاضلي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية، الموقع بتونس في 4 ديسمبر سنة 2008، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادّة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 29 محرّم عام 1431 الموافق 11 يناير سنة 2010.

عبد العزيز بوتفليقة

اتفاق تجاري تفاضلي بين

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وحكومة الجمهورية التونسية

إن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الجمهورية التونسية والمشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين،

– انطلاقا من أواصر الأخوة التي تربط الشعبين الشقيقين والعلاقات العريقة القائمة بين البلدين،

– وسعيا منهما لتطوير العلاقات الثنائية في المجالين الاقتصادي والتجاري ودعم وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في مختلف المجالات وتعزيز عوامل التكامل والاندماج بين اقتصاديهما،

– وإيمانا منهما بأهمية ترقية المبادلات التجارية بين البلدين ووضع صيغ جديدة تتلاءم مع طبيعة التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلدين على الساحتين الجهوية والدولية،

اتفقا على ما يأتي :

الباب الأول
التعاريف

المادة الأولى

لأغراض هذا الاتفاق يقصد بالعبارات والكلمات الواردة أدناه، المعاني المبينة أمامها.

1 – **الاتفاق :** الاتفاق التجاري بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية.

2 – **الطرفان :** حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية.

3 – **الحقوق (الرسوم) الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل :**

يقصد بالحقوق (الرسوم) الجمركية كل الرسوم المبينة في التعريفة الجمركية المطبقة في كلا البلدين، والتي تفرضها (توظفها) الدولة الطرف بمقتضى التعريفة الجمركية على السلع المستوردة.

يقصد بالرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل كل الرسوم والضرائب الأخرى كيفما كانت تسميتها والتي يفرضها (يوظفها) أحد الطرفين المتعاقدين على السلع والمنتوجات المستوردة دون أن تشمل منتجاته الوطنية.

الوثيقة 06: حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وموريتانية (القيمة : مليون دينار)

المصدر : التجارة الجزائرية الخارجية نحو الدول الافريقية عبر المعابر الحدودية

سفيان بن عبد العزيز.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات الكلية	45194	57053	73489	71866	64974	60061	34668	30026	34763
الصادرات الكلية نحو موريتانيا	2.02	1.06	0.65	54.34	29.16	241	57	39	50
الصادرات خارج المحروقات	1066	1526	2062	2062	2014	2594	1969	1805	1899
الصادرات نحو موريتانيا خارج المحروقات	2.02	1.06	0.65	3.69	4.15	23	4	39	50
الواردات من موريتانيا	0.06	0.003	0.20	0.12	0.67	0.60	0.03	0.23	0.28

قائمة المصادر

والمراجع

- الوثائق الرسمية :

1-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية ، دستور 1996 ، المواد 77-97 .

2-مرسوم رئاسي رقم 02-403مؤرخ في 21 رمضان عام 1423 الموافق 26 نوفمبر 2002م ، الجريدة الرسمية للجمهورية الديموقراطية ، العدد 79 ، 2002م .

3-مرسوم رئاسي رقم 17-262 مؤرخ في 13محرم 1439 الموافق 4أكتوبر 2017 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، العدد 57 ، 2017م .

4-مرسوم رئاسي رقم 10-10 مؤرخ في 2010 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية العدد 05 الصادرة في 04 ديسمبر 2008 .

5-مرسوم رئاسي رقم 10-12 مؤرخ في 2010 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية العدد 12 الصادرة في 4 ديسمبر 2010 .

6-مرسوم رئاسي رقم 14 -397 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، العدد 03 ، الصادرة 2015 .

7-مرسوم رئاسي رقم الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطة الشعبية ، العدد 56 الصادرة الأربعاء 5 صفر 1442 الموافق 23 سبتمبر 2020 .

8-مرسوم رئاسي رقم 13 مؤرخ في 24 ذي القعدة 1434 الموافق 30 سبتمبر 2013 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرة الديموقراطية الشعبية ، العدد 50 ، الصادرة 4 ذو الحجة 1434 الموافق 9 أكتوبر 2013.

09-مرسوم رئاسي رقم 08-354 مؤرخ في 7 ذي القعدة 1429الموافق 5 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطة الشعبية ، العدد 25 ، الصادرة في 23نوفمبر 2008 .

10-المملكة المغربية ، دستور 1962 ، الفصل 19 .

11-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، دستور 1996 ، مادة 25 .

-الكتب :

1-أحمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، الأردن ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 2011م .

2-هايل عبد المولى طشطوش ، مقدمة في العلاقات الدولية ، جامعة اليرموك، الأردن 2010م .

3-محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998م ط 2 .

4- ميلود ولد الصديق ، مفاهيم أولية في تحديد السياسة الخارجية ، مركز الكتاب الأكاديمي 2018م .

5-مروة فكري ، مدخل إلى العلاقات الدولية وأفاق العالمية ، دار الكتاب المصري اللبناني القاهرة – بيروت ، 2021م.

6-أحمد داود أوغلو ، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2011م ط 02.

7-عربي العربي ، أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية الأوروبية 1956-2013م قطر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2021م .

8-فيليتب رفله وأحمد سامي مصطفى ، جغرافية الوطن العربي دراسة طبيعية إقتصادية سياسية مع دراسة شاملة للدول العربية ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، 1970م ، ط 04 .

9- صباح النوري علوان عجيلي ، إستراتيجية حروب التحرير الوطنية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، 2015م .

10-محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، دار النهضة العربية، بيروت .

11-محمد الهادي لعروق ، أطلس الجزائر والعالم ، دار الهدى، الجزائر ، 2009م .

12- محمد خميس الزوكة ، جغرافية العالم العربي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 2000م .

13-حسام الدين جاد الرب ، جغرافية الوطن العربي ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2011م .

14- مارسيل ميرل ، سيسيولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة حسن نافعة ، دار المستقبل العربي ، القاهرة، 1986م .

15-حماد مجدي ، العسكريون العرب وقضية الوحدة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987م .

16-محمد علي داهش ، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير) ، الدار العربية للموسوعات، بيروت ،2001م

17-نزار المختار ، وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق 1918-1958م ، الدار التونسية للكتاب ، 2011م .

18- سعد زغلول عبد الحميد ، من الفتح إلى بداية عصر الاستقلال (ليبيا تونس الجزائر المغرب) ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1993م .

19-عبد الرحمان حسين العزاوي ، المغرب العربي في العصر الإسلامي ، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان ، 2011م

20-صبيحة بخوش ، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمقومات السياسية 1959-2007م ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010م .

21-يحيى نبهان ، أطلس الوطن العربي الجغرافي والطبيعي والسياسي ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، 2010م .

22-منذر ماخوس ، إرهاصات التنمية والثورات المجهضة في العالم العربي ، ترجمة منيل كامل ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، 2022م .

23-فرحان العتابي ، المعلوماتية وأثرها السياسي على النظم العربية ، العربي للنشر والتوزيع،، القاهرة، 2020م .

24-محمد ناصر العبودي ، إطلالة على موريتانيا ، (د م ن)، (دس ن) ،1997م .

25-لويس جان كالفي ، حرب اللغات والسياسات اللغوية ، ترجمة حسن حمزة ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2008م .

26-محمد الشكري ، تجربة التكامل الإقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي ، الدوحة المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الإقتصادية ، 2007م .

27-إلياس بلكا ومحمد حراز ، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي ، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية المغرب نموذجا ، 2014م .

28-أزقن رونتال ، الإسلام في الدولة القومية الحديثة ، ترجمة محمد داغر ، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2020م .

29-محمد مالكي ، الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1994م

30-لويس جان كالفي ، حرب اللغات والسياسات اللغوية ، ترجمة حسن حمزة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008م .

31-DAR EL FIKR; ISLAMIC BOOKS ،الموسوعة العلمية الشاملة شعوب وأعراق أنظمة وقوانين ، بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2012م .

32-يزن خلق ومحمد ساجد ، السلطة التشريعية وضع السياسة العامة في النظام البرلماني (دراسة مقارنة) ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، 2011م .

33-علي خليفة الكواري ، الديموقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م .

34-محمد عوض الهزايمة ، حاضر العالم الإسلامي وقضاياه السياسية المعاصرة ، دار حامد ، 2012م ص 264.

35-أحمد عليل قليل ، التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة ، دار الفارس، بيروت ،2003م .

36-رابح مشحود ، مذكرات المجاهد والدبلوماسي الجزائري رابح مشحود ، ج 04 مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع ، 2020م.

37-محمد الصالح الصديق ، الجزائر – ليبيا ورحلة لا تنسى ، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2014م.

38-فريدة روطان ، عبد الرحيم رحموني وأخرون ، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي والتعامل والتداعيات، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2019.

37-أحمد فارس عبد المنعم ، جامعة الدول العربية 1945-1985 دراسة تاريخية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1986 .

-الدوريات :

1-عبد العالي عبد القادر ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار : بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، جامعة مستغانم الجزائر، العدد 07 ، 2014م .

2-محمد شاعة ، تطور حقل تحليل السياسة الخارجية : دراسة في الأعمال النموذجية ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسة ، المسيلة ، المجلد 01 ، العدد 07 .

3-زياد خلف عبد الله ، السياسة الخارجية الأردنية دراسة في المحددات الجيوسياسية مجلة أداب الفراهيدي ، العدد 28 ، 2017م .

4-أسامة مساعد صاحب منعم ، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، العدد 03 .

5- دلة أمينة مصطفى ، العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري أمن الحدود بين مالي وليبيا المجلة العربية للعلوم السياسية .

6-رضا دغبار ، الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016 ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 15 ، 2016م .

7-هواري موسى ، بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية ، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية ، العدد 03 ، 2021م .

8-ألاء حسن أحمد ، دراسة عن بلاد المغرب الإسلامي في أقسامه وتسميته وفئات سكانه عند المؤرخين والباحثين المحدثين حتى نهاية القرن السادس هجري الثاني عشر ميلادي مجلة الملوية للدراسات الأثارية والتاريخية ، العدد 04 ، 2016م .

9-عطاء الله طيرش ، دراسة إمكانية التكامل الإقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 02 ، 2017م .

10-نجمة زقرور ، السياسة اللغوية في المغرب العربي بين واقع التعددية والتخطيط اللغوي مجلة دراسات ، العدد 01 ، 2022م .

11-منيرة نوري وزكية بوسعد ، التكامل الإقتصادي المغاربي بين سيناريوهات الإخفاق وتكلفة عدم الإنجاز ، مجلة الإقتصاد الصناعي ، العدد 14 ، جامعة باتنة ، 2018م .

12-عادل مساوي وعبد العالي حامي الدين ، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية – تقرير إرتيادي (إستراتيجي) ، مجلة البيان ، العدد 04 ، السعودية ، 200

13- منى حسين عبيد ، أبعاد تغبير النظام السياسي في ليبيا ، دراسات دولية ، العدد 51 بغداد ، ص 33.

14-صادق حجال ، ليبيا وإشكالية بناء الدولة والأمة 1951-2017م ، مركز الكتاب الأكاديمي ، 2019م .

15- جاسم خيري عبد الرزاق ، النظام السياسي التونسي بعد التغيير ، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ، جامعة بغداد .

16-عبد الوحيد جلامة ، حادثة ساقية سيدي يوسف 8فيفري 1958م قراءة في الأسباب والنتائج ، المجلة الجزائرية -للبحوث والدراسات التاريخية ، المجلد 02 ، العدد 04 2016م .

17-حبيب حسن اللولي ، العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف(8فيفري1958) جريمة إنسانية التداعيات والنتائج على الثورة الجزائرية ، تونس .

18- زينب فريح ، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة دراسة في ملامح الإستمراروالتغيير ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 03 .

19- مصباح محمد الوجيش ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية جامعة الزاوية .

20- جبران لعرج ، التوازي والتقاطع في واقع العلاقات المغربية (1994-1962) المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية ، المجلد 80، العدد 01 2022م .

21-ناصر بوعلام ، التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد 01 2022م .

22-كرام محمد الأخضر ، العلاقة بين قضية الصحراء الغربية وتفعيل الإتحاد المغاربي مجلة البحوث والدراسات مجلد 18 ، العدد 01 ، 2021م .

23-سفيان بن عبد العزيز ، التجارة الخارجية الجزائرية نحو الدول الإفريقية عبر المعابر الحدودية – المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا نموذجا ، مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 09 ، العدد 02 2021م .

24-شمسة بوشنافة ، حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة قادي مرباح -ورقلة .

25- بن سيفي عز الدين ، العلاقات الجزائرية المغربية على عهد الأمير عبد القادر الجزائري والسلطان عبد الرحمان المغربي 1832-1847 ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، العدد 29 ، جامعة بابل .

26- عمور نسيمة ، التهديدات السياسية والعسكرية للازمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري ، مجلة متون ، المجلد 08 ، العدد04 ، 2017 .

27-محمد أبو الفتوح ، الوحدة الإفريقية ، القاهرة ، دار المعارف ، 1965 .

28-هيفاء أحمد محمد ، موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني ، دراسات دولية العدد 42 .

-الدراسات الغير منشورة :

1-وهيبة دالع ، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006م ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2007-2008م .

2-عديلة محمد الطاهر ، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004م ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، قسم العلوم السياسية 2004م .

3-مهدي فتاك ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا 1999-2009م ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة قسم العلوم السياسية 2010م .

4-مصطفى أيت عباس ، وضع وتوجيه السياسة الخارجية في الجزائر ، مذكرة ماجستير في الحقوق ، جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق ، 2012-2013م .

5-عائشة بوزيد ، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجا أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية 2016م .

6-سليم العايب ، السياسة الخارجية الجزائرية : دراسة في تحول المنطلقات والأدوار أطروحة دكتوراء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، قسم الدراسات الدولية ، 2019م .

7-سعيدي ياسين ، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة وهران ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015م .

8-عائشة عباش ، إشكالية التنمية السياسية والديموقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس ، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية والإعلام 2007م .

9-نبيل لزعر ، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، أطروحة دكتوراء في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية 2019-2020م .

10-شهرزاد صحراوي ، هيكلية التحول الديموقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة. (تونس الجزائر المغرب) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة قسم العلوم السياسية ، 2012م .

11-محمد مسعود بونقطة ، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي أطروحة نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي جامعة الجزائر 03 ، قسم الغلوم السياسية .

12-بالعربي علي ، الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة وهران ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013-2014م .

13-معبد فهد ، المقاربة الجزائرية في الجوار الإقليمي ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 ، 2021-2022 .

14-عمار أتيبة جمعة ، السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية للفترة 1969-1977م مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية1994-1995م،ص 105.

15-راوية تبنية ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأمة الليبية 2011-2019م ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018-2019 م

16-فؤاد جدو ، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي ، أطروحة مكملة لنل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2017-2018 .

17-كربوسة عمراني وسهام زروال ، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص 117 .

18-محمد غربي و إبراهيم قلواز ، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري ، جامعة الشلف

19-نائلة باشا ، العلاقات الجزائرية المغربية من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة -دراسة تحليلية لعينة من يوميتي الشعب والخبر خلال الفترة الممتدة مابين 24 أوت 2013 إلى 24 أوت 1994م ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والإتصال تخصص صحافة مكتوبة ، 2019-2020 .

20-لدغش رحيمة ، أبعاد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت ، مجلة أفاق للعلوم ، جامعة الجلفة ، المجلد 05 العدد 03 ، 2020م .

21-أيوب السايح مبارك ، اللا استقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي "2005-2010 "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الحاج لحضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية .

-مواقع الانترنيت :

1-الإتحاد المغاربي بين الإفتراض والواقع والمتحصل عليه https://wwwaljazeera .

2-الجزائر وتونس تقرران زيادة التنسيق الأمني والإقليمي والإرتقاء بالتعاون الإقتصادي المتحصل عليه من https://arabic.news.cn/arabic 2015-05-18تاريخ الإطلاع 2023-04-09 .

3-الجزائر تقدم قرضا إلى مساعدة مالية لتونس وتودع 100 مليون دولار في بنكها المركزي والمتحصل عليه من https://www.france24.comتاريخ .

4-محمد البوعزيزي المحفز لثورة الياسمين في تونس المتحصل عليه من https://www.europarl.eurpa.eu/cms data/2004 60 /2011-bio-in-Arabic-M-Bovaziz .

5-المرزوقي الثورة التونسية حققت نصف أهدافها المتحصل عليه من https://www.aa.comتاريخ .

6-بوتفليقة يهاجم إسرائيل ويدافع عن غزة والأقصى وفلسطين في رسالة إلى الأمم المتحدة متحصل عليه من https://www.echorokonline.com.

7-القذافي يهاجم العرب ويكرر إقامة دولة فلسطينية متحصل عليه من https://wwwreuters.com.

8-قراءة في كتاب القذافي الأبيض المتحصل عليه من https://www.aljazeera.net .

9-المواقف وردود الفعل العربية تجاه الغزو العراقي ، المتحصل عليه من

10-https :www .moqatel .com

10-نص كلمة الرئيس بوتفليقة خلال القمة العربية الإستثنائية بسيرت الليبية المتحصل عليه من https://www.aljazeeress.com .

11-شلقم يكشف ، بوتفليقة هو من أقنع القذافي بالتخلي عن السلاح النووي المتحصل عليه منhttps://www .echorouk online.com .

12-مباحثات بين مبارك والقذافي وبوتفليقة المتحصل عليه .https://wwwaljazeera.net/news

13-الرئيس بوتفليقة يلتقي العقيد معمر القذافي بأديس أبابا المتحصل عليه من online.comhttps://www.ennahar

14-محمد لعقاب ، أسس الموقف الجزائري من تداعيات الربيع العربي أزمات ليبيا وسوريا متحصل عليه من

https :araa.sa/midex.php ?option :com :content& :article&id :4466 :2 . 018-05-13

15-بلال جمال عبد العزيز ، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري المتحصل عليه من https://democraticac.e/?p:8345

16-أداء المغرب العربي المتحصل عليه من http://wwmoqatel:com .

18-الجزائر والمغرب ... عقود من العلاقات المتوترة والمتحصل عليه من2-8-2021https://www:aljazeera.net/politics تاريخ الإطلاع 25-04-2023 .

19-بوتفليقة يهنىء الملك محمد السادس بعيد الإستقلال دون الرد على دعوته للحوار والمتحصل عليه من https://www.france24.com .

20-بوتفليقة يدعو محمد السادس لتوحيد المواقف المتحصل عليه من
https://www.aljazeera.net

21-مكونات إقتصاد الصحراء الغربية والمتحصل عليه
من https://www.aljazeera.net تاريخ .

22-سيد محمد ولد لخليفة ، العلاقات الجزائرية الموريتانية ... تاريخ حافل بالعطاء ، 11-10-2018 https://www.afeigatenews.net .

23- جبهة البوليساريو ، متحصل عليه من الموقع: https://wwwaljazeera.com
23، العدد 02 2023.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر	/
مقدمة	أ –و
الفصل الأول : معطيات عامة حول الدراسة	8
المبحث الأول : السياسة الخارجية الجزائرية	9
المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية	9
المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية الجزائرية	11
المطلب الثالث: صنع السياسة الخارجية الجزائرية	17
المبحث الثاني : معطيات حول دول المغرب العربي	22
المطلب الأول :أهمية الموقع الجغرافي للمغرب العربي .	22
المطلب الثاني :مقومات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب العربي	25
المطلب الثالث : طبيعة انظمة الحكم في دول المغرب العربي	28
الفصل الثاني :السياسةالخارجيةالجزائرية تجاه أزمات المغرب العربي تونس وليبيا انموذجا	35
المبحث الأول : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه تونس	36
المطلب الأول : العلاقات التاريخية الجزائرية التونسية	36
المطلب الثاني: موقف الجزائر من الثورة التونسية 2011	45
المبحث الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه ليبيا	52
المطلب الأول : العلاقات الجزائرية الليبية أثناء حكم القذافي	52
المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية الليبية	57
المطلب الثالث : تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر	64
الفصل الثالث :العلاقات الجزائرية مع المغرب وموريتانيا	69
المبحث الأول :طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية	70
المطلب الأول : جذورالعلاقات الجزائرية المغربية	70
المطلب الثاني :العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية على ضوء الصحراء الغربية	76

المبحث الثاني : العلاقات الجزائرية الموريتانية	82
المطلب الأول : جذور العلاقات التارخية الجزائرية الموريتانية	82
المطلب الثاني :أشكال التعاون الجزائري الموريتاني	85
الخاتمة	92
الملاحق	96
قائمة المصادر والمراجع	103